

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٦٥٣

الاثنين، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد شيكوتي	(أنغولا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيلتشفين
	إسبانيا	السيد بيانيث
	أوروغواي	السيد روسيللي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد ليو جيايبي
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميرث كارينيو
	ماليزيا	السيدة أدنين
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد دودريدغ
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد يوشيكواوا

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

منع نشوب النزاعات وتسويتها في منطقة البحيرات الكبرى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



160778 (A)



مذكرة شفوية مؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة من البعثة الدائمة لأنغولا لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام (S/2016/223)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2016/232)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

منع نشوب النزاعات وتسويتها في منطقة البحيرات الكبرى

مذكرة شفوية مؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة

إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لأنغولا لدى الأمم

المتحدة (S/2016/223)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن

والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة

(S/2016/232)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً

بالأمين العام والوزراء والممثلين الآخرين الحاضرين في قاعة

مجلس الأمن. إن حضورهم اليوم يؤكد أهمية الموضوع قيد

المناقشة.

وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،

أدعو ممثلي أستراليا، ألبانيا، ألمانيا، جمهورية إيران الإسلامية،

أيرلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بروندي، بولندا،

تايلند، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب

أفريقيا، جورجيا، رواندا، السويد، سويسرا، كازاخستان،

كندا، المغرب، هولندا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،

أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة

في هذه الجلسة: السيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين

العام لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا؛ والسيد إسماعيل

شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ والسيد

فيحاي بيلاي، المستشار في مكتب نائب رئيس المنطقة
الأفريقية في البنك الدولي.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس،
أدعو للمشاركة في هذه الجلسة: السيد كوين فيرفايكي، المدير
الإداري لأفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية التابعة
للإتحاد الأوروبي؛ والسيد باسكال كوشبان روجي، المبعوث
الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى التابع للمنظمة
الدولية للفرانكوفونية.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن الكرسي
الرسولي الذي له مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة
في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة
في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول
أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/223،
التي تتضمن مذكرة شفوية مؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة
إلى الأمين العام من البعثة الدائمة لأنغولا لدى الأمم
المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

كما أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة
S/2016/232، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ
إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية
والمنطقة.

وأود كذلك أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة
مؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى
رئيس مجلس الأمن، تحيل على إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي
لمنطقة البحيرات الكبرى للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وستصدر

المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل القضاء على القوى السلبية، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية.

وأحث المشاركين في مناقشة اليوم على الاتفاق على توصيات ملموسة من أجل تسريع نزع سلاح وتسريح كل الجماعات المسلحة التي ما زالت تعمل في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أدعو أعضاء مجلس الأمن إلى التواصل مع الجهات الفاعلة ذات الصلة ودعم جهودنا الرامية إلى التنفيذ الكامل لإعلان نيروبي، الذي أنهى تمرد حركة ٢٣ مارس. ولا شك في أن القضاء على القوى السلبية سيكون أصعب في حال استمرار هذه القوات استخراج الموارد الطبيعية من المنطقة والاتجار بها.

ويقد حجم الاستغلال والتجارة غير المشروعين بالموارد الطبيعية ببلاتين الدولارات. ومن الملح قطع شرايين الحياة الاقتصادية هذه. ولذلك، أشعر بالتفاؤل لأن مبعوثي الخاص يعمل مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى للمساعدة على تحسين إدارة الموارد الطبيعية. وأدعو حكومات منطقة البحيرات الكبرى إلى صياغة استراتيجيات سليمة كي تحوّل الموارد الطبيعية لدولهم إلى محرك قوي للتنمية البشرية والاقتصادية.

وأشعر بالقلق إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي أجزاء أخرى من المنطقة. بالإضافة إلى العنف الذي ترتكبه الكثير من الجماعات المسلحة العاملة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، شهدت الأشهر الماضية زيادة حادة في الصراعات العرقية والطائفية. وهذا اتجاه مزعج يتطلب اهتمامنا العاجل. إن تلبية احتياجات أشد الناس ضعفا في المناطق المتضررة من النزاع تشكل عنصرا رئيسيا من عناصر استراتيجية الأمم المتحدة من أجل تعزيز السلام

هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق المجلس، في الأيام المقبلة، تحت الرمز S/2016/255.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أنضم إلى مجلس الأمن اليوم في هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت بشأن منع نشوب النزاعات وتسويتها في منطقة البحيرات الكبرى. وأشكر أنغولا، بصفتها رئيسة مجلس الأمن ورئيسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، على تنظيم هذه الجلسة.

لقد تم إحراز تقدم كبير على مدى الـ ١٦ عاما الماضية منذ أن نُشرت للمرة الأولى في هذا البلد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهي تشمل انسحاب القوات المسلحة الأجنبية، وإعادة توحيد البلد، وتشكيل حكومة انتقالية، وتنظيم انتخابات وطنية مرتين، وتوقيع إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في شباط/فبراير ٢٠١٣.

كما شهدت السنوات القليلة الماضية إحراز بعض التقدم في تحقيق استقرار الحالة الأمنية في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وساعدت هزيمة حركة ٢٣ مارس ونجاح احتتام حوار كامبالا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ على تحسين الحالة الأمنية في المنطقة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبرى تواجه السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وتتطلب اهتمامنا المتواصل. ويلزم بذل جهود متواصلة من أجل توحيد جميع القوى السلبية، بما في ذلك عن طريق إيجاد حلول مستدامة لمسألة لمقاتلين السابقين وبسط سلطة الدولة في المناطق المستعادة من الجماعات المسلحة. وفي هذا الصدد، رحبت بقرار حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية استئناف التخطيط والعمليات العسكرية المشتركة مع بعثة منظمة الأمم

نمنع هذا السيناريو من أن يصبح حقيقة متجسدة. أرجو من مجلس الأمن وقادة المنطقة مساعدتنا في الحفاظ على الاستقرار السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وذلك بالإسراع في إيجاد حل للمأزق الحالي.

(تكلم بالإنكليزية)

بينما كثيرا ما نركز على القضايا السياسية والأمنية والإنسانية عندما نناقش كيفية منع نشوب الصراعات وحلها، ينبغي أن نذكر أنفسنا بأن السلام والأمن يسيران جنبا إلى جنب مع التنمية البشرية والاقتصادية. لذلك يسرني جداً بنجاح مؤتمر استثمار القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى الذي انعقد في كينشاسا في شباط/فبراير. وقد وفر المؤتمر فرصة نادرة لقادة البحيرات الكبرى للاشتراك مع المستثمرين من القطاع الخاص وقادة الأعمال التجارية من جميع أنحاء العالم لمناقشة كيفية تحسين مناخ الأعمال والاستثمار في المنطقة. ويسرني بوجه الخصوص توصية مؤتمر المستثمرين من القطاع الخاص بدعم المشاريع التي تعزز سبل كسب العيش للمرأة والشباب، مع التركيز بشكل خاص على بناء القدرات وتنمية المهارات.

أخيراً، إن جلسة اليوم بمثابة تدشين رسمي للإطار الاستراتيجي الإقليمي للأمم المتحدة الذي يسعى إلى تحسين مواءمة أعمال الأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى مع أهداف السلام والأمن. ويقوم الإطار الاستراتيجي على ست ركائز، هي: الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛ والتكامل الاقتصادي والتجارة عبر الحدود والأمن الغذائي والتغذوي؛ والتنقل؛ والشباب والمراهقون؛ والعنف الجنسي والجنساني؛ والعدالة ومنع نشوب النزاعات. إن التقدم المحرز في تنفيذ الإطار الاستراتيجي يسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق السلام والتنمية المستدامين في المنطقة. أهيب بمجلس الأمن، ودول منطقة البحيرات الكبرى، ومجتمع المانحين تأييد الإطار الاستراتيجي وتقديم الدعم الكامل لتنفيذه.

والأمن المستدامين في منطقة البحيرات الكبرى. ويوجد حالياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية ٧ ملايين شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية، بمن فيهم ٢,٧ مليون شخص من المشردين داخلياً. وبالنظر إلى التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة، فإن تشريد السكان وانتهاكات حقوق الإنسان تحدث يوميا في بعض أنحاء البلد. ونظراً لأن جمهورية الكونغو الديمقراطية تدخل فترة انتخابية دقيقة، نشعر بالقلق إزاء خطر العنف المتصل بالانتخابات الذي قد يزيد سوءاً الحالة الإنسانية الخطيرة أصلاً.

كما أن حالة حقوق الإنسان السريعة التدهور في بوروندي تبعث على القلق. وأصبح أكثر من مليون شخص، من بينهم حوالي ٢٥٠٠٠ من المشردين داخلياً، بحاجة إلى المساعدة في بوروندي. بالإضافة إلى ذلك، تجري استضافة نحو ٢٥٠٠٠ من اللاجئين البورونديين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وتزانيا وأوغندا وزامبيا. وأتني على الدول الأعضاء لكرم ضيافتهم في استضافة اللاجئين من البلدان المجاورة. كما أذكر الدول الأعضاء بالتزام الأخلاقي والدولي بحماية اللاجئين وتوفير الملاذ لهم. وينبغي ألا تستغل الدول تحت أي ظرف من الظروف اللاجئين لأغراض سياسية. كما أن من مسؤوليتنا المشتركة منع عسكرة مستويات اللاجئين، التي يجب أن تحافظ على طابعها المدني.

(تكلم بالفرنسية)

أنا أيضاً يساورني قلق شديد إزاء استمرار المأزق في تنظيم الانتخابات المقبلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وخلال زيارتي الأخيرة للبلد، في شباط/فبراير، حثت جميع أصحاب المصلحة على حل خلافاتهم من خلال الحوار، وتهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات في أوانها وذات ووفقاً للدستور. في الماضي، أدت الأزمات السياسية في منطقة البحيرات الكبرى إلى انتشار العنف وظهور مشاكل أمنية خطيرة. يجب أن

(تكلم بالفرنسية)

فلنعمل معا من أجل تحقيق الاستقرار والكرامة وهيئة الفرص المستقبلية لشعوب منطقة البحيرات الكبرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطى الكلمة الآن للسيد جينيت.

السيد جينيت (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئاسة الأنغولية على مبادرتها إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. إن منطقة البحيرات الكبرى إلى جانب منطقة الساحل والقرن الأفريقي، من بين مناطق القارة الأفريقية الأشد تضررا من النزاع وعدم الاستقرار. ولا يزال إحلال السلام الدائم في أفريقيا يتوقف على تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة الشاسعة، والمحورية من القارة. ويجب القول بأن المنطقة لا تفتقر إلى الأصول لكي تصبح منطقة من القارة يعم فيها الرخاء والاستقرار.

منذ الصراعات والاضطرابات السياسية التي حدثت في التسعينات من القرن الماضي، ما برحت المنطقة تبرز تقدما كبيرا من حيث الاستقرار السياسي والتنمية. وسجلت بعض البلدان معدلات نمو اقتصادي تبعث على الإعجاب، وانعكست بشكل واضح على الظروف المعيشية للسكان، ولئن كان من سوء الطالع انه لا تستفيد من ذلك جميع شرائح المجتمع بصورة متساوية. لقد أطلقت مبادرات من أجل التكامل الطموح والواعد، وتحقيق التعاون في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من قبيل إقامة ممرات إنمائية مختلفة تربط البلدان غير الساحلية بالبلدان الساحلية. وعلاوة على ذلك، تشارك بلدان المنطقة في عمليات الإصلاح الاقتصادي والديمقراطي والسياسي بدرجات متفاوتة من النجاح.

في أعقاب النزاعات التي حدثت في التسعينات من القرن الماضي، وبفضل دعم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، دخلت

المنطقة في ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية الذي انبثق عن المؤتمرين الدوليين المعنيين بمنطقة البحيرات الكبرى واللذين انعقدا في دار السلام في عام ٢٠٠٤، وفي نيروبي في عام ٢٠٠٦. ويهدف الميثاق إلى إحكام حلقة السلام الذي تحقق بشق الأنفس وتوطيد مكاسب اتفاقات أروشا بشأن رواندا التي أبرمت في عام ١٩٩٣ واتفاقات عام ٢٠٠٠ بشأن بوروندي، فضلا عن عملية السلام في لوساكا ونتائج الحوار بين الأطراف الكونغولية الذي جرى في صن سبي في عام ٢٠٠٢. في شباط/فبراير ٢٠١٣، انضوت بلدان المنطقة معا تحت لواء الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وقطعت التزامات محددة وفقا لاتفاق أديس أبابا الإطاري لوقف موجة عدم الاستقرار التي تتهدد السلام في المنطقة في أعقاب قيام الجماعة المتمردة التابعة لحركة ٢٣ آذار/نيسان بالقبض على غوما، وهي حركة هُزمت عسكريا في نهاية المطاف.

لذلك، فإن انعقاد هذه الجلسة لمجلس الأمن قد جاء في أوانه لتقييم التقدم المحرز والتحديات التي لا يزال يتعين التغلب عليها على طريق توطيد السلام ومنع نشوب الصراعات وتحقيق الاستقرار في المنطقة. وبقينا أن مداورات مجلس الأمن ستتطرق إلى القضايا الراهنة، والأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، وهي قضايا تشكل قلقا آنيا. ويجب التشديد على أن هذين المستويين من شواغل المجلس يكمنان في صميم ولاية مكنتي وخارطة الطريق.

(تكلم بالإنكليزية)

خلال السنوات القليلة الماضية، أحرزت جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان المنطقة ككل تقدما مشجعا نحو تنفيذ الالتزامات بموجب الميثاق، وإطار السلام والأمن والتعاون. ومع ذلك، لا يزال الطريق طويلاً لبلوغ الاستقرار

المتعلقة باحترام الدستور والعمليات الانتخابية خلافية للغاية، وتثير التوترات، كما هو الحال في بوروندي، حيث بلغت الأزمة مستويات غير مقبولة من العنف، مع ما صاحب ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان، وما ترتب من آثار على التلاحم والتعاون الإقليميين. وأود أن أثنى على الجهود المتجددة التي يبذلها زعماء المنطقة لتعزيز الوساطة التي تقوم بها جماعة شرق أفريقيا بقيادة الرئيس موسيفيني، من خلال تعيين الرئيس الترتاني السابق بنجامين مكابا ميسرا جديدا. وأكرر دعوتنا الجماعية للاستئناف السريع لعملية الحوار الشامل للجميع. وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة للدعوة إلى إجراء حوار حقيقي في المنطقة بين أصحاب المصلحة على المستوى الوطني، وتعزيز حوكمة الانتخابات، والمؤسسات الديمقراطية كأدوات فعالة لمنع نشوب الصراعات وبناء السلام.

ويجب أن تتضمن الحلول الدائمة المتعلقة بالحفاظ على السلام الدولي ومنع نشوب الصراعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى، استراتيجيات اجتماعية واقتصادية تعالج مشكلة الفقر وتوفر فرص العمل، خاصة للشباب، وتعزز التكامل الاقتصادي والازدهار المشترك داخل دول المنطقة وفيما بينها. ويسرني أن أفيد بأنه، كجزء من تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، التي اعتمدها قادة الدول الموقعة على اتفاق أديس أبابا، نظم مكنتي، بالاشتراك مع أمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، في كينشاسا يومي ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير. وحضر أكثر من ٥٠٠ مشارك، بينهم ممثلون عن القطاع الخاص والحكومات والشركاء في التنمية وخبراء من جميع أنحاء العالم، المؤتمر، الذي تضمن مناقشات ساخنة وبناءة بشأن الحاجة إلى تحسين مناخ الأعمال في المنطقة، وتشجيع الاستثمارات المسؤولة. إنني أشكر الأمين العام، الذي حضر حفل الافتتاح جنبا إلى جنب مع الرئيس كابيلا والزعماء الآخرين في المنطقة، على دعمه لهذه المبادرة.

والتنمية في المنطقة. على الرغم من الجهود التي بذلت حتى الآن للقضاء على القوة السلبية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، - بمن فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والقوات الديمقراطية المتحالفة وسائر جماعات الماي ماي - لا تزال تلك الجماعات المسلحة ماضية في قتل الأبرياء وارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وفي الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والإسهام في إدامة حالة انعدام الثقة في المنطقة. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على القرار الذي اتخذته مؤخرا بالإذن باستئناف التعاون بين قواتها المسلحة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية توحيد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات السلبية الأخرى العاملة في الجزء الشرقي من البلد. ونتطلع إلى التنفيذ المبكر لذلك القرار.

لم يتحقق حتى الآن تقدم يُذكر في إعادة المقاتلين السابقين التابعين لحركة ٢٣ آذار/مارس من رعايا أوغندا ورواندا إلى أوطانهم ولا في تنفيذ إعلانات نيروبي. إن التأخيرات في تنفيذ إعلانات نيروبي وفي عملية الإعادة إلى الوطن مصدر قلق شديد. في الأسابيع الأخيرة، ألمحت تقارير مثيرة للقلق إلى عودة العديد من المقاتلين السابقين التابعين لحركة ٢٣ آذار/مارس إلى ماسيسي، خارج إطار إعلانات نيروبي. وكمتابعة لقرار آلية الإشراف الإقليمية والاجتماع الوزاري المعقود في أديس أبابا في ٢٨ كانون الثاني/يناير، يتوقع من الجهات الضامنة لإطار السلام والأمن التعاون القريب بزيارة أوغندا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية لإشراك أصحاب المصلحة المعنيين في أفضل السبل والوسائل لمعالجة العقبات التي تعوق التنفيذ الكامل والفعال لإعلاني نيروبي وعملية الإعادة إلى الوطن.

بينما جرى إحراز تقدم كبير في مجال توطيد الديمقراطية في المنطقة، كما اتضح من خلال تنظيم انتخابات سلمية في عدد من البلدان، لا تزال تلك الإنجازات هشة. وتظل المسائل

الآخرين لدعم المبادرات الرامية لتعزيز التعاون القضائي فيما بين دول المنطقة، وخاصة فيما يتعلق بالعنفين الجنسي والجنساني. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأثني على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، على قرارها الأخير بنقل أديسلان نتاغانزوا، أحد المشتبه فيهم في الإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا عام ١٩٩٤، إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، امتثالاً لأمر صادر عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بنقله إلى رواندا.

وتظل الحالة الإنسانية والمتعلقة باللاجئين، الناجمة عن تدفق أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ لاجئ من بوروندي إلى الدول المجاورة، مسألة مثيرة للقلق البالغ. وإدراكاً من مكنتي لأن الحلول الدائمة تتطلب بذل جهود من جانب الشركاء في المجال السياسي والإنساني والإنمائي، فإنه يعمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي، والشركاء الآخرين على الجمع بين النظراء الأساسيين على الصعيد الوطني والشركاء الدوليين، للنظر في وضع نماذج جديدة يمكن أن تعزز الكرامة، وتوفر فرصاً أفضل للنازحين، ومن شأنها زيادة الفوائد التي تجنيها المجتمعات المحلية المضيفة.

وفي محاولة لتعزيز تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، واصلنا أيضاً الانخراط مع المجتمع المدني، بما في ذلك من خلال دعم إجراء سلسلة من المشاورات مع المجتمع المدني في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي وأوغندا، والمساعدة على عقد الاجتماعات الثانية للجمعية العمومية للمنتدى الإقليمي للمجتمع المدني التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في دار السلام.

ولا يزال منتدى المرأة لإطار السلام والأمن والتعاون، الذي أنشأه سلفي، يشكل أداة محفزة لتمكين المرأة في المنطقة. وعلى مدى العامين الماضيين، دعم مكنتي عدداً من المنظمات النسائية الشعبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي

وولد المؤتمر الكثير من التوقعات والآمال. ونحن عازمون على البناء على الزخم الناجم عن المؤتمر من أجل ضمان الاستفادة الكاملة من الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة للمنطقة لتحقيق التنمية والسلام المستدامين بشكل كامل. وسيعمل مكنتي بشكل وثيق مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، لدعم منتدى القطاع الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي أنشئ في سياق عملية التحضير للمؤتمر، ليكون بمثابة آلية دائمة لتعزيز الاستثمارات في المنطقة.

ويظل الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية سبباً رئيسياً للصراعات، وعاملاً أساسياً من عوامل انتشار الشبكات الإجرامية التي تقوض السلام والأمن في المنطقة. وهذه مسألة تتطلب اتخاذ إجراءات جماعية وحاسمة. وكمتابعة لمؤتمر كينشاسا، حيث برزت مسألة الموارد الطبيعية بوضوح، وكما اقترحت خلال المنتدى الوزاري لشركاء التنمية الذي عقد في أديس أبابا في ١٢ تموز/يوليه من العام الماضي، سيواصل مكنتي التشاور بشأن فكرة عقد منتدى لاستعراض التقدم المحرز فيما يخص المبادرات التي اتخذتها مختلف الأطراف المعنية الوطنية والإقليمية والدولية، فيما يتعلق بالاستغلال المسؤول للموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى. وسيسعى المنتدى المقترح لتقديم نظرة جديدة وشاملة بشأن المسائل ذات الصلة. وينبغي أن يشمل النقاش أيضاً التدابير العاجلة التي ينبغي اتخاذها بدعم من مجلس الأمن، لتحسين إدارة الموارد الطبيعية، وقطع شرايين الحياة الاقتصادية عن الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تواصل تلك الجماعات الاستفادة من الاستغلال غير المشروع للموارد، مثل الذهب والفحم، مع استغلال الأشخاص الضعفاء، بمن في ذلك النساء والأطفال.

ولن تنعم المنطقة بالسلام والاستقرار في الأجل الطويل، إذا سادت ثقافة الإفلات من العقاب، ولم تتم مساءلة الأفراد عن الجرائم التي ارتكبوها. ويعمل مكنتي مع الأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والشركاء

المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، رسمياً بمناسبة هذه المناقشة المفتوحة.

(تكلم بالفرنسية)

وعلى غرار أجزاء أخرى من القارة الأفريقية، فإن منطقة البحيرات الكبرى في مفترق طرق. ويبدل قادتها وشعوبها جهوداً محمودة، للتخلص من حالة عدم الاستقرار المستمرة منذ فترة طويلة وحتى الآن، وإرساء أسس التنمية المستدامة والسلام. وكما هو الحال فيما يتعلق بأي فترة انتقالية، فإنها لا تزال عرضة للاهتزازات، ولذلك، من الضروري توطيد مكاسب السلام والديمقراطية في المنطقة. وفي هذا الصدد، لا يسعني إلا تشجيع المجلس على مواصلة إيلاء الاهتمام للمنطقة، ودعوة المجتمع الدولي إلى الاستمرار في القيام بالشئ ذاته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد جينيت على إحاطته الإعلامية.

السيد شرقي (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب، بالنيابة عن رئاسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، عن عميق امتنان الاتحاد الأفريقي لأنغولا، التي تتولى رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس ٢٠١٦، على عقد هذه المناقشة بشأن منطقة البحيرات الكبرى. وأود أن أشكر الرئاسة الأنغولية على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس.

كما أود أن أعنتم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى عن امتنان الاتحاد الأفريقي للأمين العام بان كي - مون على التزامه الشخصي تجاه أفريقيا، وكذلك على دعمه الثابت لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الموقع في أديس أبابا في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، وبصورة أعم على المبادرات التي اتخذها لصالح السلام والاستقرار والازدهار في منطقة البحيرات الكبرى. فقد قاده

ورواندا وأوغندا. وأود أن أشكر حكومات هولندا والنرويج وأيرلندا والمملكة المتحدة وبلجيكا، وكذلك مؤسسة أوك، على مساهمتها في الصندوق الاستئماني لدعم أنشطة الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا الوسطى، الذي قدم الدعم إلى منتدى المرأة، وغيره من الأنشطة، بما في ذلك مؤتمر القطاع الخاص. ودعم مكثبي كذلك، العديد من الأنشطة لإشراك وتمكين الشباب في المنطقة تماشياً مع المبادرات الإقليمية، وخاصة مؤتمر القمة الاستثنائي بشأن مكافحة بطالة الشباب الذي عقده المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في نيروبي في عام ٢٠١٤. وسوف نواصل العمل مع المجتمع المدني بشكل عام، ومع شبكات المرأة والشباب، وكذلك مع منتدى القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى الذي أنشئ مؤخراً، ودعم إسهامها الفعال في الجهود الجارية لتحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية في المنطقة.

أخيراً، أود أن أدعو المجلس إلى الموافقة على إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي وضعه مكثبي بشكل مشترك مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة في المنطقة، لدعم تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون والتنمية في المنطقة. ويمثل الإطار الاستراتيجي تويجا للعملية التي أطلقها الأمين العام خلال بعثة مشتركة له مع رئيس البنك الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى في أيار/مايو ٢٠١٣. ولا يشكل الإطار أداة أساسية لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات في المنطقة فحسب، ولكنه يمثل أيضاً منتدى جماعياً ومنسقاً للشراكة بين كيانات الأمم المتحدة العاملة في منطقة البحيرات الكبرى، والشركاء الدوليين، والدول الأعضاء لإيجاد حلول فعالة لمنع نشوب الصراعات وحلها، ولتحقيق السلام الدائم، على النحو المتوخى في إطار السلام والأمن والتعاون. وأشكر المجلس على قبوله إطلاق إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي

المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في العمليات العسكرية المشتركة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوى الهدامة الأخرى الموجودة في الجزء الشرقي من البلد. ولعل أعضاء المجلس يتذكرون أن رؤساء دول المنطقة قد شجعوا استئناف هذا التعاون خلال الاجتماع السادس لآلية متابعة الاتفاق الإطاري، الذي عقد هنا في نيويورك في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

وفي هذا الشأن، يجب علينا أيضا أن نهنئ المنظمات المشاركة في ضمان الاتفاق الإطاري - وهي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، فضلا عن الرئيسين المشاركين للجنة الدعم التقني - على جهودها في تنفيذ الاتفاق الإطاري. وأود أيضا أن أشجع زيارة الضامين المشاركين المزمعة إلى أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في الفترة من ١١ إلى ٢٥ نيسان/أبريل، فضلا عن بعثة التقييم التي سيوفدها أعضاء لجنة الدعم إلى غوما خلال الفترة نفسها. وستكون الزيارتان جزءا من القرارات التي انبثقت عن المعتكف الوزاري الثاني للدول الأعضاء والجهات الضامنة للاتفاق الإطاري، الذي عقد في ٢٨ كانون الثاني/يناير في أديس أبابا.

وأمل أن تساعدنا هذه المبادرات في تحديد الحلول الممكنة للمسائل المرتبطة بإعادة مقاتلي حركة ٢٣ مارس السابقين الموجودين في مواقع التجميع في رواندا وأوغندا وإعادة عناصر القوات الديمقراطية لتحرير رواندا المقيمين في مواقع التجميع في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الوطن، فضلا عن تهيئة مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

وتبعث التطورات السياسية الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى بالأمل للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، اللذين لم يدخرا جهدا في سبيل إعادة الاستقرار إلى ذلك البلد. ولهذا السبب، أود أن أهنئ السلطات الانتقالية على الإجراء

ولاؤه للمبادئ والأهداف التأسيسية للأمم المتحدة بصورة طبيعية مؤخرا إلى الصحراء الغربية ليوفر الزخم اللازم لعملية السلام حتى يتسنى لنا أخيرا تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، ألا وهو، تنظيم استفتاء على تقرير المصير للشعب الصحراوي.

وكان ذلك أيضا هو السبب وراء زيارة الأمين العام الأخيرة إلى بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية في شهر شباط/فبراير في سياق تمديد بعثة أعضاء مجلس الأمن من ٢١ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير في بوجومبورا. وفي أعقاب زيارة الأمين العام إلى بوروندي يومي ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير زار وفد رفيع المستوى مؤلف من خمسة من رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي البلد في إطار مساعدته على الخروج من دوامة العنف التي تعصف به منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وتؤكد تلك الزيارة كذلك الرؤية الإجماعية والعمل التكاملي بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في ما يتعلق ببوروندي.

تواجه منطقة البحيرات الكبرى العديد من التحديات الأمنية والإنسانية التي ترتبط أساسا بنتائج أنشطة القوى الهدامة التي تنشط في المنطقة. فتلك القوى ترهن تنمية المنطقة وتشجع الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، لتسهم بذلك في زيادة فقر السكان وتمنع التنمية وهو أمر لا يمكن تحمله. ومع ذلك، وبفضل الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة، بدعم من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، أحرز تقدم كبير، ولا سيما منذ التوقيع على اتفاق السلام والأمن والتعاون. وكان أبرز ما تم إحرازه من تقدم هو تهيئة حركة ٢٣ مارس وتوقيع إعلان نيروبي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، فضلا عن تنظيم مؤتمر استثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في كينشاسا في ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير.

وفي ذلك الصدد، نرحب أيضا باستئناف التعاون بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم

الممكنة لذلك الحوار. وفي الوقت نفسه، يواصل الاتحاد الأفريقي عملياته بنشر ٢٠٠ مراقب لحقوق الإنسان علاوة على خبراء عسكريين، وافقت عليهم حكومة بوروندي ومجلس السلم والأمن التابع لمنظمتنا من أجل دعم الحوار وكذلك استعادة بيئة آمنة في البلد، تُحترم فيها حقوق الإنسان وحرية التعبير. وينبغي أيضا أن نولي اهتمامنا الكامل للعدد الكبير جداً من اللاجئين، وكذلك من المشردين.

وبالنظر إلى الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيما يقرب الموعد النهائي لإجراء الانتخابات الرئاسية وفقا للدستور، ما زال الاتحاد الأفريقي يقف إلى جانب جمهورية الكونغو الديمقراطية ويعتزم دعم كل جهد لإجراء انتخابات شاملة للجميع وسلمية وذات مصداقية وحرية وعادلة وشفافة. وأرحب بدعم الأمم المتحدة، علاوة على المجتمع الدولي بأسره، للجهود التي يبذلها ميسر الاتحاد الأفريقي، السيد مكوجو، بهدف إجراء حوار سياسي مع أصحاب المصلحة الكونغوليين لإيجاد حلول فيما يتعلق بالجدول الزمني الانتخابي، فضلا عن الإجراء الفعلي للانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية في جو من السلام والوحدة.

ولا يسعني أن أختتم بياني من دون الإشارة إلى ضرورة زيادة تعزيز حقوق الأطفال والنساء في المنطقة. فيجب أن نتوقف كل أنواع العنف ضد المرأة على الفور. إن إشراك المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي إعادة البناء ليس عملا خيريا، بل هو استثمار في مجتمع من شأنه أن يكون مجتمعا عادلا وشاملا للجميع، تحظى فيه حقوق الجميع بالاحترام وينسجم مع القيم الخالدة لأفريقيا.

وأخيراً، آمل أن يعث مؤتمر كينشاسا للاستثمار بإشارة حاسمة بشأن دعم التعاون والتنمية والتضامن في مكافحة أيديولوجية الكراهية والريبة والأزمات المتكررة في منطقة البحيرات الكبرى.

السليم للانتخابات التي أفضت إلى انتخاب رئيس جديد للبلد ديمقراطياً.

وفيما يتعلق بجنوب السودان، فإن التوقيع على الاتفاق بشأن الترتيبات الأمنية في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ سيجعل من الممكن تنفيذ اتفاق السلام، الموقع في آب/أغسطس ٢٠١٥ بتيسير من الهيئة الحكومية الدولية للتنمية، بين الرئيس سلفاكير ميارديت والسيد ريك مشار. وأجدد دعمنا للتدابير الأمنية الجارية لوضع اللمسات الأخيرة لعودة النائب الأول للرئيس إلى جوبا، فضلا عن إنشاء حكومة انتقالية. وآمل أن تكون عودة السيد مشار إلى جوبا مسألة أيام لا أسابيع.

ويواصل الاتحاد الأفريقي، من خلال ممثله السامي، الرئيس ألفا عمر كوناري، مهمته الجارية لتقديم الدعم إلى عملية السلام. وأود أن أجدد دعم الاتحاد الأفريقي غير المشروط للجهود التي يبذلها الرئيس موغاي بصفته رئيس البعثة المشتركة لرصد وتقييم اتفاق السلام في جنوب السودان من أجل إحلال السلام وتعزيز احترام الطرفين الكامل لوقف إطلاق النار. ومن شأن ذلك الحيلولة دون تفاقم الحالة الإنسانية، وهي حالة مثيرة للقلق بالفعل، في وقت يشهد فيه جزء كبير من المنطقة جفافا خطيرا ويواجه أزمة غذائية حادة.

يظل الاتحاد الأفريقي قلقا إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في بوروندي، حيث يتمثل الحل الدائم في إجراء حوار شامل للجميع، بتيسير من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، دون شروط مسبقة بين جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة. وقد سررت، في ذلك الصدد، بتعيين الجماعة الاقتصادية للسيد بنيامين مكابا ميسرا جديدا لأزمة بوروندي. وقد قام السيد مكابا لتوه ببعثة تشاورية إلى بوجومبورا ورواندا وأوغندا بهدف عقد هذا الحوار في أقرب وقت ممكن.

إن الاتحاد الأفريقي، شأنه شأن الأمم المتحدة، ملتزم بتقديم دعمه الكامل لفريق الوساطة من أجل توفير كل الفرص

ضرورة ملحة للمنطقة، لأنه عندئذ فقط يمكن لشعبها جني الفوائد الكاملة للتعاون الإنمائي.

ثانياً، في عام ٢٠١٣، زار رئيس البنك الدولي والأمين العام للمنطقة، وكانت رسالتهم واضحة جداً: إن المجتمع الدولي يخصص الموارد الإنمائية لدعم أهداف الاتفاق الإطاري. وقد التزمت مجموعة البنك الدولي بتقديم مبلغ ١,٢ بليون دولار من الموارد الإضافية للحلول الإقليمية في منطقة البحيرات الكبرى. واليوم، يسرني أن أبلغكم بأننا قطعنا شوطاً متقدماً في الموافقة على المشاريع الإقليمية للمبلغ الكامل. وبمرور الوقت، ستساعد تلك المشاريع على الاستفادة من الفرص التي تولدها القوى الإقليمية، وتوفير ٢٥٠ ميغاواط إضافية من الطاقة، وتيسر دخلاً مؤمناً وعالياً لما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ من الأوساط التجارية وصغار التجار الذين يكسبون عيشهم حالياً من خلال التجارة غير الآمنة عبر الحدود. وستساعد هذه المشاريع على التخفيف من بؤس آلاف النساء اللواتي تعرضن للاعتداء الجنسي نتيجة للتزاع والأشخاص الذين عانوا من العواقب المؤسفة للتشريد القسري.

تلك مجالات تصعب معالجتها في أي بلد، وهي أكثر صعوبة في الأماكن التي تعاني من ضعف القدرات والبيئات الأمنية غير المستقرة. ولا يزال البنك الدولي ملتزماً بالعمل مع الحكومات المعنية لضمان أن تنفذ تلك المشاريع تنفيذاً فعالاً حتى تندفق المنافع كاملة لشعوب المنطقة، ومن ثم إيجاد طريق إلى دورة حميدة بين المنافع الإنمائية التي تساعد على زيادة تعزيز أهداف السلام والأمن في المنطقة.

وأخيراً، يعترف اتفاق الإطار بالأدوار المحددة للحكومات الوطنية والمجتمع الدولي. ولكل منها دور تؤديه. وبالإضافة إلى ما ورد في الاتفاق الإطاري، لدينا جميعاً - بلداناً وجهات ثنائية وشركاء متعددي الأطراف - مسؤولية التصرف بطريقة منسقة. ويسعدني أن البنك الدولي كان يعمل أيضاً مع الأمم

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد شرقي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيلاي.

السيد بيلاي (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أكون هنا اليوم في مجلس الأمن في هذه الجلسة الهامة بشأن منطقة البحيرات الكبرى، وأشكر الرئاسة الأنغولية على تنظيمها.

لقد انقضت ثلاثة أعوام منذ أن وقّعت ١١ دولة على إطار السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وأحرز تقدم منذ ذلك الحين ولكن، كما أكد المتكلمون الذين سبقوني، لا تزال هناك تحديات كبيرة. وتمثل جلسة اليوم فرصة جيدة لتجديد الدعم الدولي من أجل الوفاء بالمبادئ والالتزامات الطيبة المنصوص عليها في الاتفاق الإطاري. ونيابة عن البنك الدولي، أود أن أدلي بثلاث نقاط.

أولاً، إن منطقة البحيرات الكبرى تشكل مثلاً صارخاً على التكاليف الاقتصادية والبشرية للتزاع. وكما نعلم جميعاً، فإن أسباب التزاع عميقة - ضعف المؤسسات، وانعدام فرص الحصول على الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية، وعدم استقرار الحالة الأمنية والانقسامات العرقية، وكلها تتفاقم من جراء النمو السكاني السريع والتنافس على الموارد الطبيعية. ولا يزال نرى أمثلة في البحيرات الكبرى عن الكيفية التي يؤدي بها انعدام السلم والاستقرار سريعاً جداً من حيث عدم استقرار الاقتصاد الكلي وارتفاع العجز المالي وانخفاض إقبال المستثمرين، مما يزيد من تفاقم انعدام فرص العمل والوصول إلى الخدمات الأساسية.

وباعتبار البنك الدولي مؤسسة إنمائية، فإنه يدرك أن السلام والاستقرار شرطان لا غنى عنهما لدعمنا للمنطقة، التي تهدف إلى الحد من الفقر وتوسيع نطاق الفرص المتاحة. ونؤكد للشركاء الوطنيين والدوليين أن ضمان السلام والاستقرار هو

السياسية والمؤسسات العاملة وبناء الدولة أمور رئيسية في ضمان المشاركة الفعالة للمواطنين والمجتمعات المحلية في الاختيارات الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية، من أجل لامركزية مقدمي الخدمات وتوافر الشفافية في القطاع العام والإدارة المالية.

إن استدامة السلام هدف هام يجب تحقيقه من خلال الحوار المفتوح بين جميع الأطراف المعنية. وما برحت أنغولا تبذل جهوداً مطردة للإسهام في ذلك المسعى. وينبغي للاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وجماعة شرق أفريقيا والترتيبات الإقليمية الأخرى أن تقدم الدعم اللازم. إن التزاهة والمشاركة الحقيقية من جانب جميع أصحاب المصلحة الداخليين هما جزء حاسم من المعادلة، بالاقتران مع التزام الشركاء الخارجيين بتنفيذ المشاريع الإقليمية، استناداً إلى رؤية مشتركة طويلة الأمد وتوقعات شعوب المنطقة.

وتهدف أنغولا من عقد هذه المناقشة إلى تحويل الخطاب التقليدي، الذي يركز على النزاعات المسلحة ونهب الموارد والانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان والعجز العام، نحو إيجاد حلول مستدامة للمشاكل التي تؤثر على المنطقة.

إن العوامل المسببة للنزاع معروفة بوضوح. وهدفنا أن نتبنى نهجاً تطلعياً بتحديد العوامل المغيرة لقواعد اللعبة، مما يسمح بتحويل تلك العوامل المسببة للنزاع إلى عوامل لإرساء السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي ذلك الصدد، نرحب ترحيباً حاراً بإطلاق الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى دعماً لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي يقيم صلة واضحة بين السلام والأمن والتنمية ويلتزم بتعزيز التعاون الإقليمي وتعميق التكامل الإقليمي.

وتحدد خريطة الطريق المنشأة في الإطار الاستراتيجي الإقليمي تسع أولويات للعمل الإقليمي، تؤيدها أنغولا تماماً،

المتحدة وغيره من الشركاء في التنمية وما زال ملتزماً بالمحافظة على تلك الشراكات لصالح منطقة البحيرات الكبرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بيلاي على إحاطته الإعلامية.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير العلاقات الخارجية في أنغولا. يشرفني ترؤس مناقشة اليوم، وبالنيابة عن رئيس جمهورية أنغولا ورئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، معالي السيد خوسي إدواردو دوس سانتوس، أود أن أشاطر المجلس بعض الأفكار بشأن الموضوع قيد النظر: منع نشوب النزاعات وتسويتها في منطقة البحيرات الكبرى. وأرحب بحضور الأمين العام ومشاركته في هذه الجلسة، وهذا دليل على التزامه بشأن مسألة ظلت موضع جهوده الدائبة للتوصل إلى حلول للنزاعات المعقدة التي ابتليت بها المنطقة لفترة طويلة جداً.

تواجه منطقة البحيرات الكبرى تحديات كثيرة وتعرض لضغوط هائلة. ولم يؤد ارتفاع مستويات النمو الاقتصادي إلى تنمية واسعة النطاق أو تحسينات ملموسة في رفاه مواطنيها. إن الفقر واللامساواة والظلم أمر اعتيادي، يعمل على تأجيج التوترات الاجتماعية والقتال وتخطيم التماسك الاجتماعي. ولا تزال هناك جيوب من النزاعات الممتدة. وتدور أسبأها حول عوامل اقتصادية ومؤسسية وجيوسياسية إقليمية وعالمية كانت مكلفة للغاية من النواحي الاجتماعية - الاقتصادية والبشرية، مولدة حلقة مفرغة من العنف. إن الصلة بين الموارد الطبيعية والنزاع أمر فائق الأهمية في صياغة استجابات ملائمة وتدابير التخفيف. وفي هذا الصدد، يشكل الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يضم أحد أكبر التركزات من المعادن الثمينة والفلزات في العالم، تحدياً متعدد الأبعاد للتنمية الاقتصادية والبشرية في البلدان المتضررة وفي المنطقة ككل.

وهناك حاجة إلى وضع منطقة البحيرات الكبرى مرة أخرى على درب التنمية المستدامة. إن القيادة القوية والإرادة

وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ولتحقيق هذه الإمكانيات، فإن قاعدة الموارد البشرية والهياكل الأساسية تحتاج إلى تحديث بالإضافة إلى جودة المؤسسات وقدراتها والأطر القانونية والتنظيمية ومستويات الشفافية والمساءلة وعمق النقاش الاجتماعي والسياسي والتشاور والتعاون.

في ذلك الصدد، فإن المبادرة الإقليمية لمناهضة استغلال الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من الأمثلة الملموسة لتضافر الجهود الرامية إلى تنفيذ ذلك المسعى الذي يدعو إلى مضاعفة الجهود وتقديم الدعم الموسع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والمبادرة الإقليمية لمناهضة استغلال الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية. وكانت عملية كيمبرلي مبادرة بارزة في ذلك الاتجاه.

ويمثل مؤتمر استثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى الذي عقد في كينشاسا في ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير معلما رئيسيا في تلك العملية، وأنا واثق من أن نتائجه ستكون بمثابة أساس لتنفيذ معظم تلك الإجراءات المطلوبة. ويشير مؤتمر الاستثمار إلى أن المنطقة جاهزة لقيادة رؤية للسلام والرخاء الدائمين والترحيب بالاستثمارات الطويلة الأجل المسؤولة والمستدامة تماشيا مع إطار الأمل - إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. يشدد الإطار على أهمية تقاسم المسؤولية، حيث السلام والأمن والتقدم الاجتماعي والاقتصادي مسؤولية الجميع - المواطنون والمؤسسات داخل منطقة البحيرات الكبرى وخارجها. ولذلك، فإن من واجبنا أن نكفل الوفاء بوعود تحقيق مستقبل أكثر إشراقا، المكرسة في نتائج مؤتمر الاستثمار.

وفي كلمة الأمين العام السيد بان كي - مون في المؤتمر، حثنا جميعا على العمل، حينما قال:

”نعول شعوب منطقة البحيرات الكبرى عليكم أنتم..... للإسهام الكامل في بلوغ الهدف المتمثل في تحويل المنطقة..... إنه الطريق إلى السلام والاستقرار.“

وهي جهود تحييد القوى السلبية؛ وتدابير بناء الثقة؛ وتعزيز العمليات الانتخابية السليمة؛ وتعزيز آليات رقابة السلم والأمن؛ ومعالجة مسألة اللاجئين الروانديين؛ وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكامل الإقليمي، ومبادرات حشد النساء والشباب والمجتمع المدني؛ ومكافحة الإفلات من العقاب وتحسين المساءلة وتعزيز سيادة القانون؛ وقيادة وتنسيق دعم المجتمع الدولي لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون.

والمنطقة الشرقية من القارة الأفريقية، التي تضم منطقة البحيرات الكبرى، هي إحدى المناطق الاقتصادية الأسرع نموا في العالم، بمعدل نمو بلغ ٦,٢ في المائة عام ٢٠١٥. وجزء كبير من هذا النمو تحركه العوامل الهيكلية الذاتية والقابلة للاستدامة، ألا وهي ارتفاع التركيبة السكانية وبروز الشباب وطبقة وسطى متنامية مع زيادة القوة الشرائية والتحضر السريع وتزايد احتياجات البنية التحتية، فضلا عن التوسع في التجارة البينية الأفريقية.

وإضافة إلى ذلك أظهرت منطقة البحيرات الكبرى قدرا معينا من المرونة، مع مراعاة أن جزءا كبيرا من صادرات المنطقة يرتبط بالسلع الأساسية المعرضة لانخفاض الأسعار. وعلاوة على ذلك، فإن المنطقة واحدة من المناطق الأكثر اكتظاظا بالسكان في أفريقيا، وتقوم الحاجة إلى استثمارات تحول تلك السوق الضخمة إلى عائد ديمغرافي. وتشكل الهبات الطبيعية الثرية لمنطقة البحيرات الكبرى، وبخاصة الموارد المعدنية والمعادن والمياه للري وتوليد الطاقة الكهرومائية والأراضي الصالحة للزراعة وحجم السكان، عوامل هيكلية هامة تستند على أساسها التنمية المتكاملة للمنطقة. إن تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ”التزاعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية: الأسباب والآثار وتأثيرها على منطقة البحيرات الكبرى“ يعرف التكامل الإقليمي كصلة تنموية حاسمة الأهمية، ويرى في هذا التكامل الإقليمي وسيلة لبناء السلام

ودورنا الرئيسي، كأعضاء في المجتمع الدولي، هو كفالة استدامة تلك التغييرات الإيجابية وتحويلها إلى مكاسب دائمة. وأعتقد اعتقاداً راسخاً بأن منطقة البحيرات الكبرى لديها كل ما هو مطلوب لتحقيق مصير جديد واتباع مسار التنمية المنصفة والمستدامة.

وختاماً، أمل أن أكون قد قدمت بعض الأفكار كمساهمة في مناقشتنا في المجلس، وأود أن أشكر الجميع على اهتمامهم. أستاذنا الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس. أعطى الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وزير الخارجية السيد شيكوتي على حضوره هنا اليوم وعلى استضافته لهذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن مجموعة من المسائل الهامة. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام بان كي - مون والمفوض شرقي والمبعوث الخاص السيد جينيت والسيد بيلاي من البنك الدولي على ملاحظاتهم وعملهم الدؤوب في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى.

إن المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى الذي شارك في استضافته مكتب المبعوث الخاص السيد جينيت في كينشاسا الشهر الماضي تحدث عن مكاسب اقتصادية وأمنية تحققت في جميع أنحاء المنطقة على مدى العقد الماضي. وذلك التقدم ضعيف وهش، ولا يزال أمامنا طريق طويل. لكن المسار على مدى السنوات القليلة الماضية كان إيجابياً بوضوح. وأود أن أستخدم ملاحظاتي في إبراز العلاقة التي لا تنفصم بين المساءلة الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون من جهة، والتقدم الاقتصادي والاستقرار والسلام الدائمين من جهة أخرى.

وفي نفس اليوم الذي بدأ فيه المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، نظرت المحكمة

في جمهورية الكونغو الديمقراطية في قضية ستة ناشطين - خمسة رجال وامرأة - متهمين بمحاولة التحريض على العصيان المدني. وقد تم إلقاء القبض عليهم قبل ثمانية أيام من ذلك الوقت في منزل خاص يقع في غوما وفي الساعة ٤|٣٠ صباحاً، بينما كانوا بصدد إعداد لافتات تدعو إلى إضراب عام احتجاجاً على تأخير الانتخابات المحتملة. وكُتب على إحدى اللافتات عبارة "لقد فزنا بالكأس في عام ٢٠١٦" - وذلك إشارة إلى بطولة إفريقيا في كرة القدم - "بوسعنا أيضاً أن نفوز بالديمقراطية". وقد أُدينوا هؤلاء الأشخاص وحكم عليهم بالسجن لمدة سنتين، وبعد استئناف الحكم خفضت مدة السجن إلى ستة أشهر.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية ليست البلد الوحيد في المنطقة التي يتعرض فيها المجتمع المدني للخطر أو يجري فيها تقويض العمليات الديمقراطية بصورة متعمدة. ومن سوء الطالع أن هذا ما برح الاتجاه المتسارع في الأشهر الأخيرة، كما يتجلى ذلك في القيادة العُلبا، حيث يتزايد تشبث القادة بالسلطة بشكل صارخ للبقاء في مناصبهم، وفي الشوارع، تقوم حكوماتهم بإغلاق منافذ وسائط الإعلام، واحتجاز أعضاء المعارضة، وتخويف مجموعات المجتمع المدني، وبخلاف ذلك تعمل على تضيق الحيز السياسي المتاح لوجهات النظر المعارضة. وهذا التوسيع يتجاهل العملية الديمقراطية ويهدد بتقويض الأمن السياسي والتقدم الإنمائي الذي تحققت خلال العقد الماضي، ويعرض للخطر التقدم الذي لا يزال يتعين تحقيقه. إنه يتحدى قدرة المواطنين على اختيار قادتهم بحرية ومساءلتهم. إن ذلك يحملهم على الخروج إلى الشوارع أو مغادرة البلد. ويهدد بإغراق المجتمعات مرة أخرى في دوامة الفقر والعنف التي ما لبث أن بدأ العديد من تلك المجتمعات الخروج منها.

أود أن أتكلم بإيجاز عن الحالة في أربعة بلدان يسود فيها هذا الاتجاه بشدة ولا يزال هناك وقت لتغيير المسار.

يكن من أمر، عندما يتعلق الأمر بالمساءلة الديمقراطية، في الفترة التي سبقت الانتخابات التي أُجريت في الشهر الماضي وتلتها، تظهر الأمور على حقيقتها. فقد قامت الحكومة والقوات الأمنية التابعة لها باحتجاز شخصيات من المعارضة من دون أي مبرر قانوني، وتعمل على مضايقة مناصريهم وتخويف وسائل الإعلام. لقد سنت قانونا يحظر العمليات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية ومنعتها من العمل ضد "مصالح أوغندا". وإن أفعال الرئيس موسيفيني تتناقض مع سيادة القانون وتعرض للخطر التقدم الديمقراطي في أوغندا وتتهدد الاستقرار والازدهار المستقبلين في أوغندا.

أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيبدو أن الرئيس كابيلا يفكر في اتباع سبيل مماثل. إن بلده لا يزال من بين أفقر البلدان في العالم، غير أنه بدأ يحقق مكاسب في الديمقراطية، والاستقرار والنمو الاقتصادي. فقد نما اقتصاده في عام ٢٠١٤ بنسبة ٩,٥ في المائة. ومع دنو انتهاء فترة الرئيس كابيلا، ثمة تقدم هش يتأرجح في كفة الميزان. إن استمرار التنمية يتوقف على تحقيق مزيد من التقدم ضد المجموعات المسلحة وبسط سلطة الدولة. وبطبيعة الحال، فإن الأمر يتوقف على انتخابات رئاسية حرة ونزيهة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وما من سبب وجيه يمنع من إجراء الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الموعد المقرر. وقد ذكرت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في كانون الثاني/يناير أنها ستحتاج إلى ١٨ شهرا لتحديث قوائم الناخبين. بيد أن خبراء الانتخابات أكدوا لنا بأنه يمكن إجراء الانتخابات في غضون ستة أشهر. وبوصفي ممثلا لبلد ما زال يناقش العملية الانتخابية الخاصة به، فأني أقر بأن الانتخابات لا تبلغ درجة الكمال دائما، وبالتأكيد ليست دائما عملية سهلة، ولكن الولاء للدستور - ناهيك عن الاستقرار في الأجل الطويل - يعني أنه لا بد من إجراء الانتخابات في الوقت المحدد. ولا

إن المنجزات الرئيسية التي حققها الرئيس كاغامي، رئيس رواندا، معروفة جيدا ويحتفل بها عن حق. لقد تضاعف معدل دخل الفرد منذ عام ٢٠٠٠. وأحرزت رواندا تقدما في مؤشر التنمية البشرية على نحو أكبر من أي بلد آخر في العالم خلال فترة الـ ٢٥ عاما الماضية. وقد أصبحت رواندا بلدا قياديا في عمليات حفظ السلام على الصعيد الدولي من حيث العدد والأداء، بفضل ما لديها من قوات نالت الإعجاب على شجاعتها والتزامها بحماية المدنيين. وعندما يتأمل المرء في أهوال الإبادة الجماعية التي أودت بحياة ما يقرب من ٨٠٠ ٠٠٠ من التوتسي وأفراد الهوتو المعتدلين، وهي عملية سيكون قد مر عليها ٢٢ عاما في الشهر المقبل، يتبين له مدى نطاق المنجزات البطولية التي حققها الرئيس كاغامي وشعب رواندا. وكانت النتائج على أرض الواقع رائعة بالنسبة لأبناء رواندا. ومن سوء الطالع، أنه على الرغم من التقدم الذي حققته رواندا في الحقوق الاقتصادية، وحقوق المرأة، وفي العديد جدا من المحاور الإنمائية فإن سجلها في حماية المدنيين وتعزيزها وحماية الحقوق السياسية لم يبلغ بعد مستوى الإعجاب. وما فتئت الولايات المتحدة ملتزمة التزاما شديدا بشراكتها مع رواندا، غير أن استمرار انعدام الحيز السياسي وعدم قدرة الأفراد والصحفيين على مناقشة الشؤون السياسية وعلى الإبلاغ عن القضايا التي تمثل شاغلا للجماهير سترتب مخاطر كبيرة بالنسبة على استقرار رواندا في المستقبل. وبوسع رواندا تحقيق السلام الدائم والازدهار من خلال حكومة ينصب اهتمامها على مبدأ المساءلة الديمقراطية وليس على أي فرد بعينه. إن الشيء نفسه ينطبق على أوغندا. إذ أن أوغندا تساهم مساهمة كبيرة جدا في السلم والأمن، لا سيما من خلال مساهمتها الطويلة الأجل في قوة الاتحاد الأفريقي في الصومال. كذلك فهي مضيئة سخية لأكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ، وتوفر الحق للاجئين في العمل وفي الحصول على الخدمات الاجتماعية على قدم المساواة مع المواطنين الأوغنديين. ومهما

الأخيرة. ويتجلى ذلك في التقارير الواسعة الانتشار عن العنف الجنسي، وعن مقتل أكثر من ٤٠٠ شخص، وفرار ما يزيد عن ٢٥٠.٠٠٠ شخص من البلد وتزايد الأحوال الاقتصادية العسيرة التي تنتظرهم لسوء الحظ. إن الأمر الذي لا يزال غير معروف هو ما إذا كان الرئيس نكورونزيزا سوف يقوم بعمل حاسم لتصحيح المسار الحالي. إن بعضا من الالتزامات الأخيرة للحكومة يبعث على التشجيع، ولكن لم تقابلها أي أفعال محددة. ومن بين الـ ٢٠٠٠ سجين الذين وعد بإطلاق سراحهم لم يطلق سراح سوى ١٥٨ منهم حتى الآن، وكان من بين هؤلاء ٤٧ سجينا سياسيا فقط. ولم يسمح بإعادة فتح سوى محطتين من محطات الإذاعة الخمس التي تم إغلاقها. بيد أنهما اثنتين من خمس فقط، وإحدى هاتين المحطتين اللتين سمح بإعادة فتحهما موالبة للحكومة. إننا سنرحب بأي خطوات بناءة وسنؤيدها عندما نلمسها. غير أن الكلام وحده لا يكفي.

أود أن أختتم كلمتي الآن. إن الولايات المتحدة من الناحية التاريخية شريكة قوية لتلك البلدان الأربعة وشريكة أيضا لبلدان أخرى في المنطقة. وتلك الشراكات ليست مرتبطة بأي قائد بعينه، بل مرتبطة بشعوب تلك البلدان. ويبدو ذلك جليا في برامج المساعدة الطويلة الأجل لدينا، وفي جهودنا الرامية إلى تشجيع الاستقرار والتزامنا ببناء المؤسسات. وتتجلى أيضا في دعمنا القوي لتحالف القطاعين العام والخاص للاتجار المسؤول بالمعادن الذي نأمل أن يمكن من إيجاد حلول لسلاسل الإمداد التي تشجع على الاتجار المشروع بالموارد الطبيعية. إن جميع القادة الأربعة الذين ذكرتهم اليوم قادوا بلادهم خلال أوقات عصيبة للغاية، غير أن الخيارات التي يلجأون إليها الآن سوف تقرر ما إذا كان ستكتب الاستدامة لمكاسب بلادهم، وسوف تقرر الكيفية التي يمكن بها للناس أن يتذكروهم بعد عقود من الآن. لقد قال الرئيس أوباما أمام جمهور من الناس في إثيوبيا في العام الماضي ما يلي:

يكفي الإدلاء بالأصوات فحسب، بل يجب السماح للأفراد بالقيام بالحملات الانتخابية لمرشحيهم المفضلين والإعراب عن آرائهم بحرية. وما من حجة لمضايقة النشطاء السلميين وقادة المعارضة واحتجازهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما حدث للنشطاء الستة الذين ذكرتهم آنفا، أو الأعضاء الآخرين الـ ١٨ الذين ينتمون إلى حركة الشباب من أجل الديمقراطية المعروفة باسم "بلوتشا"، حيث جرى احتجازهم يوم الثلاثاء الماضي وتم التحفظ عليهم لمدة أربعة أيام. وكانت جرميتهم هي الاحتجاج سلميا على رفض المحكمة العليا إطلاق سراح اثنين من النشطاء، وهما إفرد بوما وإيف ماكوامبالا اللذان اعتقلا قبل عام ولم يقدموا إلى المحاكمة بعد. ومن البديهي أن ذلك ليس هو الطريق المفضي إلى الاستقرار الدائم. إن فريد، وإيف، والأشخاص الستة من غوما وجميع الشباب الآخرين الذين لم يفعلوا شيئا سوى أنهم كانوا يسعون من أجل مستقبل أفضل لبلدهم ينبغي إطلاق سراحهم. إن محاولة الحكومة الحد من تعاونها مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للإرغام على تخفيض عدد القوات مسألة تبعث على القلق أيضا. فلنكن واضحين، ينبغي للمجلس عدم السماح لبعثات حفظ السلام بأن تصبح ييادق شطرنج في الألعاب السياسية. فعندما يتم نشر ذوي الخوذ الزرق لا بد من تمكينهم من الوفاء بولايتهم، سواء في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو في أي مكان آخر.

لسنا بحاجة إلى أن نذهب بعيدا أكثر من بوروندي لنرى مخاطر السعي إلى تقديم السلطة الشخصية على مصالح الشعب. لقد نما اقتصاد بوروندي على نحو مطرد لعقد من الزمان، بيد أنه تراجع بنسبة تقدر بسبعة في المائة في العام الماضي. وأن قرار الرئيس نكورونزيزا بالبقاء في منصبه ينم عن تحذيرات لاتفاقات أروشا، وتضييقه الخناق على المعارضة السياسية فقد عكس بسرعة الاتجاه المفضي إلى تقدم البلد في السنوات

شهدنا توقيع إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. والفرق بين هذين الحدين هائل.

ولكن هذا التحول ليس كافياً. أو، بعبارة أخرى، لم يكتمل. ولا تزال المنطقة غير قادرة على طي صفحة التراع. إن التهديد المستمر بنشوب النزاعات يجبرنا على مواصلة النظر - في محاولة لتفهم القوى الأعمق التي لا تزال قائمة في منطقة تعاني من عدم الاستقرار والعنف، على الرغم من إحراز تقدم ملحوظ في الاستقرار والنمو في بلدان مثل رواندا، وفي مناطق مختلفة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا السياق، أود أن أناقش التحديات الثلاثة التي نعتبرها أولويات، وهي الحوكمة الديمقراطية والتنمية الشاملة للجميع والتعاون الإقليمي.

العامل الأول هو الحوكمة الديمقراطية. يقوم كل مجتمع سلمي ومستقر ومزدهر، على عقد اجتماعي يتطلب من القادة الوفاء بمسؤولياتهم وتقديم الخدمات إلى جميع السكان المدنيين. والولاية الديمقراطية هي أفضل أداة معروفة لتحقيق هذه الأهداف، وهي تعبير عن حق أساسي، ألا وهو الحق في المشاركة السياسية، الذي يجعل المواطنين بناء مصيرهم. ويؤدي غياب الحوكمة إلى فراغ في المسؤولية وإلى عدم القدرة على توفير خدمات ملائمة للسكان. وغياب الديمقراطية يعني إنكار حقوق الأفراد.

وفي منطقة البحيرات الكبرى، هناك مشكلة خطيرة هي الافتقار إلى الحوكمة الديمقراطية. وقد أحرزت بعض البلدان تقدماً في توفير الخدمات لسكانها، لكن في العديد منها لا ينتهي الحال بأن تصبح الانتخابات أداة للتطور الديمقراطي والإدماج الاجتماعي. والمشاركة السياسية هي أداة أساسية لتمكين المواطنين. واليوم، من الضروري ضمان أن هذا يشمل النساء، اللواتي جرى استبعادهن تقليدياً في الكثير من المجتمعات، وربما كن أعظم قوة للتغيير في العالم. إن الإدماج واحترام

”تستمعون أحياناً إلى قادة يقولون، حسناً، إنني الشخص الوحيد القادر على تماسك هذه الأمة. إذا كان ذلك صحيحاً، فإن هؤلاء القادة فشلوا في بناء أممهم بحق“.

إن تلك الأمم مستعدة لذلك. وإذا ما أُعطيت الفرصة للمشاركة مشاركة كاملة في العملية الديمقراطية، ومحاسبة قادتها، وإخضاعهم إلى سيادة القانون والاستفادة منها، فإنها لن تنجو فقط بل سوف تزدهر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطيت الكلمة الآن لمعالي السيد إغناسيو بيانيث، نائب وزير الخارجية والتعاون في إسبانيا.

السيد بيانيث (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى أنغولا وخاصة إليكم، وزير الخارجية شيكوتي، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة التي يكتسي موضوعها أهمية بالغة وآنية. وأود أيضاً أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام، وإلى مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والمبعوث الخاص للأمين العام، وممثل البنك الدولي على مساهماتهم القيمة.

وهناك مثل أفريقي معروف يقول بأنه عندما تتصارع الأفيال يتأذى العشب. وما زالت منطقة البحيرات الكبرى تشهد بعض أسوأ النزاعات التي تعصف بالقارة الأفريقية حالياً. فالمنطقة لم تستكمل بحثها عن طريق السلام والاستقرار والرخاء، والسكان هم الذين يعانون من العواقب.

وقد كان التحول الهيكلي لمنطقة البحيرات الكبرى في العقود الأخيرة مذهلاً. ففي التسعينيات من القرن الماضي، شهدنا وحشية الإبادة الجماعية في رواندا، وأعقبتها الحرب القاسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي عام ٢٠١٣،

الشباب الذين تتسم توقعاتهم بشأن المستقبل باليأس وانعدام الفرص، والملايين من النساء اللواتي يعانين من الاعتداءات على حياتهن وكرامتهن ويعشن مستبعدات من المشاركة الاقتصادية والاجتماعية في منطقة بالغة الثراء.

فلنأخذ حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية. لدى البلد موارد هائلة من جميع الأنواع، واحتياطيات كبيرة من المعادن، وتربة خصبة وموارد مائية وفيرة - في عالم تمثل المياه والطاقة أصليين من أئمن الأصول. وبدعم من المجتمع الدولي، يمكن لجمهورية الكونغو الديمقراطية بل وينبغي لها المضي قدما في مكافحة الاستغلال غير القانوني لمواردها، وخاصة في الجزء الشرقي من البلد. يجب أن تنتقل من الجماعات المسلحة إلى توليد الإيرادات الضريبية ومن العنف والفساد إلى بناء المدارس والمستشفيات وإيجاد فرص عمل لائقة للشباب.

والسؤال الآن هو كيفية تحرير الطاقات التي لا تزال تحول دون تحقيق المستقبل الذي يستحقه الشعب. وهذا السؤال قد أحيب عليه جزئيا - من خلال الحوكمة الديمقراطية. ومن الأهمية بمكان أن تبسط الدولة سلطتها المؤسسية في تلك المناطق التي لا تزال اليوم خارج سيطرة القانون. في الأماكن التي لا وجود فيها للدولة حاليا، ولا يحترم فيها القانون، فإن انتهاكات حقوق الإنسان والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية أمران متلازمان. يجب أن تعود الدولة إلى تلك المناطق أو أن تظهر من جديد في المناطق التي لم يكن لها فيها وجود سابقا. وبعبارة أخرى، فإن من الضروري أن تكون هناك عملية انتخابية عادلة وشاملة للجميع وأن تعدل المعايير الدستورية. وتنتقل إلى الانتخابات المقبلة في البلد. إنها ستكون أفضل طريقة لقياس نضج الناس والمؤسسات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. نحن لدينا ثقة بها.

أما التحدي الرئيسي الثالث في منطقة البحيرات الكبرى فهو تطوير تعاون إقليمي فعال قادر على كفالة جمع بلدان

الإجراءات القانونية هما شرطان لضمان إسهام العمليات الانتخابية في السلام والاستقرار والرخاء.

فالدساتير والنظام القانوني ككل هي أطر للتعايش لا يمكن لأحد أن يلغيها، نظراً لأن جميع المواطنين متساوون أمام القانون. ويجب على القادة أن يكونوا مضرباً للمثل. ومن الضروري احترام أحكام الولايات الرئاسية وقبورها، حيث أن التناوب في السلطة هو أحد أفضل ضمانات تحقيق السلام والاستقرار. وأكثر الحالات إثارة للقلق في الوقت الحاضر هي حالة بوروندي، التي أود التطرق إليها بمزيد من التفصيل.

قبل أكثر من سنة، كانت بوروندي على وشك أن تكرم بوصفها مثالا على النجاح في منطقة البحيرات الكبرى. وبدت وكأنها بلد قادر على طي صفحة العنف وعدم الاستقرار والشروع في كتابة تاريخ من التنمية والازدهار. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، بدأ هذا الوهم يتبدد. ومنذ ذلك الحين، لم يتوقف عدد القتلى عن التزايد. وهناك ما يقرب من ٢٤٠.٠٠٠ من اللاجئين البورونديين الذين اضطروا إلى مغادرة البلد. وهذه الحالة يمكن، بل ويجب إنهاؤها دون أي مزيد من التأخير. وتحترم إسبانيا دور البلدان الأفريقية بوصفها المسؤولة في المقام الأول والمهتمة بتحقيق الازدهار والاستقرار في قارتها، وتعتقد أنه، على نحو ما أكده رؤساء أفريقيا في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير، من الضروري أن يكون هناك حوار سياسي شامل وغير مشروط يحترم على نحو كامل اتفاق أروشا ودستور بوروندي، ويمكن الأطراف من التوصل إلى اتفاق سخي وواسع النطاق بشأن المستقبل الذي يصبو إليه الشعب البوروندي.

إن التحدي الأساسي الثاني هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للجميع بما يعود بالفائدة على جميع المواطنين في بلدان المنطقة. وهذا التحدي هو أيضا التزام غير قابل للتفاوض، لأنه لا يمكننا أن نواصل تبرير عشرات الملايين من الناس الذين يعيشون في فقر، ومعاناة الملايين من

لقد بدأت بياني بمثل أفريقي، وأود أن أختتمه باقتباس آخر: "من أجل عبور الجسر يجب أن تصل إليه أولاً" وبعد بضعة عقود من عدم اليقين، وصلت منطقة البحيرات الكبرى الآن إلى جسرهما، ولديها كل القدرات التي تحتاجها لعبورها، تاركة وراءها وبصورة نهائية ماضيا من العنف وعدم الاستقرار. ويمكن للمجتمع الدولي تقديم مساعدة كبيرة، ولكن في النهاية، فإن بلدان المنطقة هي سادة مصائرها. إن التحدي ضخم لدرجة لا تدع مجالاً للشك أو التردد، وهو يتطلب كل طاقتها والتزامها. واللحظة الراهنة معقدة للغاية، ولكن مستقبل السلام والاستقرار الذي ننشده للمنطقة بات في متناول أيدينا. دعونا نمضي قدما.

السيد دودريدغ (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
أشكركم سيدي، على عقد هذه المناقشة الهامة والمناسبة من حيث التوقيت. وأشار الآخرون توجيهاً للشكر إلى الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

يشكل إحلال السلام في منطقة البحيرات الكبرى أحد أصعب التحديات التي تواجه المجلس. فقد أسفرت عقود من العنف والفوضى عن وقوع ملايين القتلى، وأصبح الملايين بلا أمل أو في الواقع بلا مأوى، وهم معرضون لهجمات الجماعات المسلحة. وميثاق الأمم المتحدة يتعهد بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وخلال فترة السبعين عاماً التي انقضت منذ التزامنا بهذا التعهد الجماعي، فإنه يبدو كلاماً أجوف في منطقة البحيرات الكبرى عنه في أي مكان آخر.

ولا يظهر ذلك بشكل أكثر وضوحاً من بوروندي اليوم. فعندما زرت البلد خلال شهر كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، سمعت قصصاً مروعة عن المعاناة والانتهاكات. وتحدث الناس عن عمليات التعذيب والاختفاء والقتل خارج نطاق القضاء والمقابر الجماعية وأعمال القتل والمداهمات العشوائية لمنزلهم. والتقيت مع عاملين في المجال الصحي

المنطقة معا لتحقيق مستقبل أفضل وتقاسم منافع الازدهار. إن إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة هو النقطة المرجعية الرئيسية لجميع الجهود، ولا بد لجميع الموقعين عليه أن يحترموا بنوده احتراماً كاملاً. وعلى وجه الخصوص، من الأهمية بمكان ألا يتسامح أي بلد مع أي جماعة مسلحة أو يساعدها بأي شكل من الأشكال. أود أن أذكر في هذا الصدد الاتفاق الأخير بشأن استئناف التعاون العسكري بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يمثل تطوراً ممتازاً، ونحن واثقون من أنه سيؤتي ثماره قريباً. وعلمنا أن نعترف بالدور الحاسم الذي تضطلع به البعثة في مساعدة المجتمع الكونغولي على تحقيق الأهداف التي ذكرتها سابقاً. وفيما يتعلق بإعادة المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ مارس، فإننا نتفق مع تشجيع الأمين العام لبلدان المنطقة على المضي قدماً بحزم وفقاً لإعلاني نيروبي.

وأخيراً، أود أن أعرب عن قلقي إزاء التقارير التي تفيد بتجنيد وتدريب وتسليح مجموعة من المتمردين البورونديين في البلدان المجاورة لأغراض القيام بهجمات ضد بوروندي. وكما قلت سابقاً، فإن الحالة في بوروندي خطيرة للغاية، وعمل بلدان المنطقة أمر ضروري للتوصل إلى حل سلمي للأزمة. في الماضي، كانت حوادث العنف الجماعي في منطقة البحيرات الكبرى مترابطة بشكل وثيق، وليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الديناميات قد تغيرت اليوم. ولأسباب إنسانية، وأيضاً من أجل المصلحة الذاتية، يجب على جميع البلدان في المنطقة أن تبذل كل جهد ممكن لوضع حد لهذا الصراع الذي يلقي بظلال قائمة على حاضر المنطقة ومستقبلها.

إن صوت الاتحاد الأفريقي وقدرته على حفظ السلام في القارة هما مسألتان في غاية الأهمية في هذا الصدد، ويجب سماع صوته بوضوح وحزم.

والحكومة البوروندية لا تضطلع بواجبها الأساسي تجاه شعبها والمتمثل في دعم أمنه وسلامته. وبوسعها تغيير الأشياء. وقد وجدت بوروندي طريقا لتحقيق السلام من قبل، ويجب عليها أن تفعل ذلك مرة أخرى. ويجب على الرئيس نكورونزيزا الوفاء بوعوده للأمين العام والممثلة الاتحاد الأفريقي.

إن الخطوة الأولى بسيطة. إذ يجب على الحكومة المشاركة في حوار شامل مع جميع الأطراف، وليس مع أولئك الذين يشعر الرئيس نكورونزيزا بالسعادة في التعامل معهم فحسب. ويجب إشراك جميع الأطراف، لأن تحقيق السلام بين عدد قليل ليس سلاما إطلاقا. وقد تعلمنا مرارا وتكرارا في أماكن أخرى من العالم أنه من أجل استمرار السلام، ينبغي للمجتمعات حل النزاعات سلميا. وتؤمن المملكة المتحدة إيمانا حقيقيا بأن الحكومة الديمقراطية والخاضعة للمساءلة تشكل أفضل أساس لتحقيق الاستقرار. ويعني ذلك إجراء مناقشة وطنية صريحة وحيوية وغير خاضعة للرقابة وبناء مجتمع مدني تمثيلي ونشط وعمل وسائط الإعلام بحرية. وهذا يعني أيضا تنفيذ نقل السلطة بشكل ديمقراطي وحسن التوقيت من أجل الحفاظ على الاستقرار الدائم. ويعرض عدم السماح بهذا الانتقال التقدم المحرز في منطقة البحيرات الكبرى بأسرها للخطر. إننا نحث جميع بلدان المنطقة على استخدام العمليات الانتخابية لإظهار التزامها بتحقيق السلام والاستقرار والمساءلة.

وينطبق هذا الأمر اليوم بشكل خاص على جمهورية الكونغو الديمقراطية التي نظمت انتخابات أمس عقب استفتاء، والذي لم تكن خلاله المناقشة الوطنية، للأسف، صريحة ولا حيوية وكانت خاضعة للرقابة.

وإذا نظرنا عبر الحدود، نجد أن عام ٢٠١٦ عام حاسم بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. والمملكة المتحدة شريك وثيق طويل الأمد بوجه خاص لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي نريده أن ينعم بالاستقرار والازدهار. ونحن

الذين شكوا من نفاذ الأدوية الخاصة بالأطفال المرضى لديهم، وناشطين في مجال حقوق الإنسان يعيشون في خوف على حياتهم، وتجار كانوا بلا حول ولا قوة أمام انهيار اقتصادهم، والذي كان قبل الاضطرابات في حالة جيدة جدا، كما سمعنا في وقت سابق. وأشارت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، خلال شهر كانون الثاني/يناير إلى أن أعمال القتل خارج نطاق القضاء في ازدياد رغم ادعاء الحكومة بأن الحالة عادية. وورد في نفس التقرير أدلة على وجود تسع مقابر جماعية، تضم إحداها ١٠٠ جثة على الأقل، ونفت الحكومة ذلك مرة أخرى. ويستمر العنف اليوم. وتؤدي عمليات الاختطاف والقتل إلى إشاعة أجواء الخوف. وفي الشهر الماضي، عرضت منظمة هيومان رايتس ووتش أدلة موثوقة على الزيادة المقلقة في استخدام العنف الجنسي بشكل منهجي.

وتلتزم المملكة المتحدة ببذل كل ما في وسعها للتوصل إلى حل سلمي للحالة في بوروندي. ويجب علينا ألا نكر، بصورة جماعية أو فردية، أخطاء الماضي. ونشكر الأمين العام على قيادته وأعضاء المجلس على قيادتهم ومشاركتهم النشطة، لا سيما خلال زيارتهم المشتركة الثانية إلى بوجومبورا وبوروندي في وقت سابق من هذا العام. ونرحب بالتعهدات التي قدمها الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا باتخاذ إجراءات حاسمة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية بشكل عام في أفريقيا. إننا في المملكة المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم الاتحاد الأفريقي. ونشكر أوغندا على مشاركتها البناءة في عملية الوساطة هذه، ونرحب أيضا بمشاركة فخامة السيد بنيامين مكابا، الرئيس السابق لتزانيا، في هذه الجهود ونقدم له دعمنا ومساعدتنا القويين.

صحيح أنه يتعين على المجتمع الدولي القيام بدوره. ومع ذلك، لنكن واضحين. ولنتفادى أي سوء فهم. إن المسؤولية الأساسية عن هذه الأزمة تقع على عاتق الحكومة البوروندية.

المنطقة. ولكنه أظهر أيضا أن الاستثمار والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، هي أمور يمكن أن تبني السلام وسوف تبنيه. وتقديرا من المملكة المتحدة لذلك، فقد عينت مؤجرا مبعوثين تجاريين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

وإنني أحث قادة المنطقة على الاضطلاع بدورهم في إحلال السلام، وذلك بترجمة التدابير المنصوص عليها في إطار السلام والأمن والتعاون إلى واقع وتوحيد الصف من أجل تحقيق السلام والازدهار في الأجل الطويل.

وستحظى شعوب منطقة البحيرات الكبرى، في سعيها إلى القيام بذلك، بالدعم الكامل من المملكة المتحدة - وآمل أن تحظى بدعم المجلس.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أبدأ بالترحيب الحار والإعراب عن الشكر لكم، سيدي الرئيس، وللرئاسة الأنغولية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. كما نقدر المذكرة المفاهيمية الشاملة (انظر S/2016/223) المعممة، التي ستساعد على توجيه هذه المناقشة التي تتعقد في الوقت المناسب. ونرحب بحضور ومشاركة ممثلين رفيعي المستوى، بمن فيهم وزراء ومسؤولون حكوميون كبار حول الطاولة ومن بلدان منطقة البحيرات الكبرى. ويشكر وفد بلدي الأمين العام وسائر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم. ونثني على تفانيهم من أجل إحلال السلام والاستقرار في المنطقة، ونؤيد جهودهم الجارية تأييدا تاما.

وترحب ماليزيا بالإطار الاستراتيجي لمنطقة البحيرات الكبرى وخارطة الطريق المقدمة تورا. ونأمل أن تحفز الخطط الموضوعية كلا من الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية على تعزيز تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

ورغم تأييد وفد بلدي للبيان الذي سيدي به ممثل إيران باسم حركة بلدان عدم الانحياز، تود ماليزيا أن تؤكد ما يلي بغية مواصلة الإسهام في المناقشة.

نؤيد القرار ٢٢١١ (٢٠١٥). ويتعين على جمهورية الكونغو الديمقراطية إجراء انتخابات في هذا العام، وفقا لدستورها. ومع كل إنحياز لا تحققه الحكومة في مسارها الديمقراطي، فإنها تفقد مصداقيتها لدى المملكة المتحدة، وعلى ما أعتقد، لدى المجلس. فهي لا تخلف وعددها معنا، ولكن مع شعبها، مما يهدد بالمزيد من عدم الاستقرار في تلك المنطقة الهشة أصلا.

ونعلم أن هذه العملية ليست سهلة، ونحن مستعدون للمساعدة. ونحن على أهبة الاستعداد للمساعدة في تمويل العملية الانتخابية ودعمها. وعرض المجلس أيضا دعمه الكامل على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأتوقع أن يتكرر ذلك عند تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في وقت لاحق هذا الأسبوع. ويجب أن تستفيد جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أقصى حد من هذا الدعم وأن تغتنم الفرصة لإظهار القيادة في جميع أنحاء المنطقة.

إن المملكة المتحدة تثق في الإمكانيات الهائلة لبلدان منطقة البحيرات الكبرى وشعوبها. ولذلك، نحافظ على صداقتنا ودعمنا القويين لها. ولكن مصائرها مترابطة بشكل وثيق، ولذلك، يجب على حكوماتها العمل معا لكي تتحقق هذه الإمكانيات. ويوفر "إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة"، الذي وقعته بلدان المنطقة في عام ٢٠١٣، نهجا شاملا ومشتركا للتعامل مع مشاكل المنطقة، ولكن لم يتم القيام بما فيه الكفاية لتنفيذه.

ونحن نعلم جميعا أن السلام والأمن يشكلان الركيزتين الأساسيتين لتحقيق النمو الاقتصادي. وهما السبيل لإطلاق العنان لإمكانيات شعوب المنطقة. وقد أبرز مؤتمر استثمار القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية، الذي عقد في كينشاسا في الشهر الماضي والذي سمعنا عنه شيئا في وقت سابق من المناقشة، كيف يؤجج الفقر النزاعات في

وبالإضافة إلى هذه الجوانب، يجب أيضا إيلاء اهتمام جدي للأسباب الجذرية للتراع والعنف في المنطقة، ولا سيما الفقر. ولذا فإن الجهود الرامية إلى تحسين التنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة البحيرات الكبرى، أمر حاسم، وينبغي الاضطلاع به بالتوافق مع الجهود الرامية إلى إنهاء التزاعات العنيفة وتعزيز سلطة الدولة في إنفاذ سيادة القانون والعدالة والمساءلة. ونرحب بمبادرات مثل مؤتمر الشهر الماضي المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى الذي عقد في كينشاسا واشترك في تنظيمه مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الذي يوفر الفرص التي تلمس الحاجة إليها للتعاون الاقتصادي والتحول. ويحدونا الأمل في أن تتم استدامة زخم مؤتمر الاستثمار من خلال تعزيز المشاركة فيما بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي.

ومن جانبنا، تبقى ماليزيا على التزامها بتوفير التدريب في مجال بناء القدرات لدول منطقة البحيرات الكبرى من خلال البرنامج الماليزي للتعاون التقني. وقد استفاد، حتى الآن، ما يقرب من ٣٠٠٠ مشارك من ١٣ بلدا من بلدان المنطقة من تدريب البرنامج الماليزي للتعاون التقني في مجالات منها الإدارة العامة والحكم الرشيد والخدمات الصحية والتعليم والتنمية المستدامة والزراعة وتخفيف حدة الفقر وتشجيع الاستثمار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والأعمال المصرفية.

ويجب أن يكون رفاه وازدهار شعوب منطقة البحيرات الكبرى في صميم جميع جهودنا. ونود أن نوجه عناية خاصة للأطفال والشباب في المنطقة الذين تحملوا العبء الأكبر لعقود من التزاعات والذين لا يزالون عرضة للانتهاكات الجسيمة حيثما تسود التزاعات المسلحة. ولا يزال الآلاف من الأطفال منضوين في صفوف الجماعات المسلحة في جميع أنحاء المنطقة.

أولا، لا بد من إنهاء جميع التزاعات المسلحة في منطقة البحيرات الكبرى. فإهاء دورة العنف سيتطلب اتباع نهج متعدد الجوانب ينطوي على تدابير قصيرة الأجل وطويلة الأجل على حد سواء.

ثانيا، يجب علينا أن نضعف جهودنا من أجل تقييد الآثار المتبقية من الجماعات المسلحة، وهي السبب الرئيسي لانعدام الأمن في المنطقة. ونرحب باستئناف التعاون بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لهزيمة الجماعات المسلحة الناشطة في الجزء الشرقي من البلد. ونحث الأطراف في التزاعات المسلحة في أجزاء أخرى من المنطقة على إلقاء السلاح والالتزام بالمشاركة بسبل سلمية لحل التراع.

ثالثا، بالإضافة إلى العمليات العسكرية المنسقة، تكتسب معالجة العوامل المحركة للتراع، من قبيل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، نفس القدر من الأهمية. إن تعطيل مصادر دخل الجماعات المسلحة أمر حيوي لإضعافها وتفكيكها إلى الأبد. وتعزيز الآليات الإقليمية من أجل التصدي للتدفقات غير المشروعة وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية أمر أساسي.

رابعا، لا يمكن المغالاة في أهمية الحوار واحترام عمليات واتفاقات السلام كجزء من إنهاء التزاعات المسلحة ومنع تكرارها.

خامسا، يجب دعم أطر الحكم وقدرات المؤسسات الوطنية. وعلى وجه الخصوص، نود أن نسلط الضوء على أهمية إصلاح قطاع الأمن، وتعزيز نظم العدالة وآليات المساءلة لمكافحة الإفلات من العقاب، لا سيما عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

والسيد بيلاي ممثل البنك الدولي، على إحاطتهم الإعلامية المفيدة بشأن إسهامات مؤسساتهم في الجهود الجارية في منطقة البحيرات الكبرى.

وقد شهدت منطقة البحيرات الكبرى، خلال العقدين الماضيين، بعضاً من أبشع التراعات وأكثرها تدميراً منذ الحرب العالمية الثانية. فقد حركت الإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤ أحداثاً أدت إلى ثلاث حروب أفريقية رئيسية وإلى قتل ٥ ملايين شخص آخرين في السنوات التي تلتها. وقد اتسمت مواقف المجتمع الدولي، خلال معظم تلك الفترة، بالفرص الضائعة والعجز عن اتخاذ إجراء أو عدم الرغبة في اتخاذه. وقد شقت المؤسسات الأفريقية أيضاً طريقها بصعوبة. ونحن اليوم، مازلنا نتعثر جراء نتائج تلك الإخفاقات. وتستمر التكاليف، من حيث الخسائر في الأرواح وإصابة النساء والأطفال بالصددمات النفسية وتخطيم البنية التحتية وضياع التنمية، في الارتفاع.

ويجب علينا أن نعترف بأن الكثير من العمل قام به الاتحاد الأفريقي والمنظمات والجهات الفاعلة الإقليمية والأمم المتحدة والبنك الدولي والجهات الفاعلة الحكومية الدولية وغير الحكومية. فقد كانت هناك نقاط مضيئة. وكما أشارت سفيرة الولايات المتحدة، فقد كانت هناك مكاسب اقتصادية هائلة - في رواندا على وجه الخصوص، بل أيضاً في أوغندا. كما إنها أشارت أيضاً إلى أن التطورات السياسية وحقوق الإنسان لم تواكب، وأن ثقلاً أكبر قد أعطي للاحتفاء بالأشخاص على حساب مستقبل هذه البلدان في الأجل الطويل.

وعلاوة على ذلك، لا يمكننا بتزاهة أن ندعي أننا حتى أوشكنا على تحقيق السلام المستدام. وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال العديد من الميليشيات نفسها التي أدت دوراً محورياً في النزاعات السابقة تعمل، وهي تنجو إلى حد كبير من العقاب، ويشكل احتمال اندلاع العنف

ويجب أن يعطى تأمين الإفراج عنهم وتيسير إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية أهمية كجزء من التدابير الطويلة الأجل من أجل كسر حلقة النزاع. ونشيد بالعمل الدؤوب الذي تقوم به الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، واليونيسيف، والشركاء الوطنيين والدوليون في الدعوة إلى حماية الأطفال، بما في ذلك تسريح وإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالقوات والجماعات المسلحة وتوفير الخدمات التي تشند الحاجة إليها للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. وندعو جميع أطراف النزاع المسلح في منطقة البحيرات الكبرى إلى إنهاء ومنع الانتهاكات والتجاوزات ضد الأطفال، بما في ذلك عن طريق اعتماد وتنفيذ خطط عمل لحماية الطفل وتعهدات بذلك بالتعاون مع الأمم المتحدة.

كما تؤيد ماليزيا بقوة الجهود الرامية إلى تمكين الشباب في المنطقة، بما في ذلك من خلال المشاريع والمبادرات الواردة في الإطار الاستراتيجي الإقليمي. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم هذه الجهود. ونعتقد أن العوائد الثرة من السلام والاستقرار في المنطقة تستحق الاستثمار في دعم نمو الأطفال والشباب.

وفي الختام، تعتقد ماليزيا أن هذه الرؤية للسلام والأمن والاستقرار - التي لا تتشاطرها بلدان المنطقة فقط بل كذلك المجتمع الدولي - يمكن تحقيقها من خلال جهودنا الجماعية وإرادة سياسية مستمرة. لقد حان الوقت لطى فصل النزاع والدمار الذي ظل يطارد منطقة البحيرات العظمى لأكثر من قرن إلى الأبد، ولرفع الستار عن حقبة من السلام والأمن. ونأمل في أن تمهد مناقشة اليوم الطريق نحو بداية هذه الغاية.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وفد أنغولا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن واحدة من مناطق أفريقيا التي تناولت جزءاً كبيراً من وقت مجلس الأمن على مدى العقدين الماضيين. كما أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، ولا سيما المبعوث الخاص جينيت، والسيد شرقي،

بالمرونة والعمل بصبر وتكتم مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين. كما يتطلب التزاماً حقيقياً من جانب أصحاب المصلحة للبحث عن حلول بدلاً من الأعداء لتأخير المشاركة. وجادلت نيوزيلندا من أجل مشاركة حذرة مبكرة من جانب المجلس في بوروندي، بما في ذلك من خلال إيفاد بعثة مصغرة لدعم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والأمانة والشركاء الإقليميون. وتطلب الأمر ستة أشهر لتحديث تلك الزيارة. وبحلول ذلك الوقت، كانت الأزمة قد ترسّخت ونطاق الدبلوماسية الهادئة قد تراجع بشدة.

ولا يسعنا أن نسمح لفرص التعامل الوقائي المبكر بالانزلاق من بين أصابعنا. وفي رأينا، هناك عدد من الخطوات التي يمكن للمجلس اتخاذها لتحسين أسلوبه.

أولاً، يجب علينا أن نجد سبلاً لتحسين وعي المجلس بمخاطر النزاعات الناشئة، لكي يتسنى تحسين الانتباه الحسن التوقيت والمتسق والفعال بدوره في إدارتها. ولتحقيق ذلك، سيتعين علينا أن نكون منفتحين أمام بعض التغييرات في أساليب عملنا، بغية تمكين أعضاء المجلس من تحسين إشراك عقلية حل المشاكل. ونحن بحاجة أيضاً إلى الاستثمار في بناء علاقة عمل حقيقية مع إدارة الشؤون السياسية وتعزيز نوعية المعلومات التي نتلقاها من الإدارة والأمانة العامة على نطاق أوسع.

ثانياً، يعني تحسين أسلوبنا أيضاً إدخال تحسينات عملية على رغبة المجلس وقدرته على العمل مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، بشأن مخاطر النزاعات الناشئة. وقد برهن تفاعل المجلس مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير قيمة هذه المشاركة. ونحن بحاجة إلى إيجاد السبل الكفيلة بجعل المشاركة المجدية عادة يومية، ولا سيما في التعامل مع التحديات المعقدة، مثل مخاطر النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية

حول الانتخابات المقبلة مخاطر جسيمة على الاستقرار الوطني والإقليمي. وفي بوروندي، شهدنا العديد من المكاسب التي تحققت في العقد الماضي، من حيث التنمية والمصالحة الوطنية، تنهات في غضون أشهر، في حين أن رئيس البلد والمحيطين به قدّموا طموحاتهم الشخصية على خير بوروندي وشعبها والالتزام الجماعي بالمصالحة الوطنية الوارد في اتفاقات أروشا. إن المشاركة الإقليمية والتركيز على تدابير بناء الثقة ضروريان لتحقيق حلول طويلة الأجل ومستدامة. ولذلك، فإننا نرحب بالإطار الاستراتيجي الإقليمي للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى، الأمر الذي يتطلب اتباع نهج متسق فيما يتعلق بالتنفيذ والمتابعة النشطين من جانب بلدان المنطقة. كما نرحب بخطة البحيرات الكبرى التي عرضها الأمين العام توأماً. ويجب على مجلس الأمن تقديم دعم نشط لتلك العمليات. وخلال حملة نيوزيلندا لانتخابات المجلس، سمعنا مراراً وتكراراً أن أعظم الأولويات لتحسين فعالية المجلس كانت تعزيز أدائه في منع نشوب النزاعات. ومع ذلك، وبعد عشر سنوات من اتخاذ القرار التاريخي ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، يواصل المجلس تجنب وضع منع نشوب النزاعات في الممارسة العملية، بما في ذلك ما يتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى.

ويذكر وفد بلدي الشعور بالتفاؤل الذي واكب في عام ٢٠٠٢ إنشاء الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها التابع للمجلس. وبداية، قدم الفريق العامل قيادة عملية بشأن حالات قطرية محددة، وقاد أساليب عمل ابتكارية تم منذ ذلك الحين اعتمادها من التشكيلات القطرية المخصصة للجنة بناء السلام. ونود أن نرى هذا الدور مرة أخرى.

ومنذ انضمامها إلى المجلس، ما برحت نيوزيلندا تدعو إلى المزيد من الجهود الجادة والفعالة للتصدي لمخاطر النزاع الناشئة. يتطلب منع نشوب النزاعات الفعال الاستعداد للتحلي

قبل إدارة الشؤون السياسية. ونحن بحاجة إلى تقوية القدرات التحليلية والوساطة في الأمم المتحدة، ونحتاج إلى زيادة الاستثمار في المشاركة الإقليمية.

ومن الأهمية بمكان أن نولي اهتماماً وثيقاً لمنطقة البحيرات الكبرى في السنة المقبلة، ولا سيما الحالتان الناشتان في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن يكون المجلس مستعداً للتصرف - بصورة متكئة وحساسة، مع الأمانة والشركاء الإقليميين - لضمان تجنيب شعب تلك المنطقة مأساة أخرى لكي يتمكنوا من بناء مستقبل يتناسب مع رصيد الموارد البشرية والطبيعية للمنطقة.

السيد أبو العطا (مصر): السيد جورج شيكوتي وزير خارجية أنغولا، بدايةً أود أن أعرب عن امتناني لترؤسكم جلسة اليوم، كما أشيد بالمبادرات الهامة التي طرحتها أنغولا خلال رئاستها لمجلس الأمن وفي مقدمتها هذا النقاش المفتوح.

إن منطقة البحيرات العظمى تقع في قلب قارتنا الأفريقية ومن ثم في صلب الاهتمامات المصرية، ليس فقط باعتبارها الجغرافيا، ولكن أيضاً بحسابات السياسة والاقتصاد والتنمية، لما تذخر به المنطقة من موارد طبيعية وفيرة، وما لشعوبها من مخزون كبير من الثقافات وإمكانات هائلة للنمو. ولذا فإن إرساء السلام في منطقة البحيرات العظمى سينعكس على فرص التنمية والاستقرار في كافة ربوع أفريقيا.

تعتز مصر باعتبارها عضواً متبنياً للمؤتمر الدولي للبحيرات العظمى بالدور الهام الذي يقوم به التجمع في تحقيق الأمن والاستقرار، وترسيخ الديمقراطية، وتعزيز التعاون بين دول المنطقة. ولعلّ أبرز ما يميّز التجمّع هو أولاً: البحث عن حلول مستدامة استناداً إلى مبدأ الملكية الوطنية، وثانياً المسؤولية الجماعية نظراً لأهمية البعد الإقليمي في عمليات بناء السلام ومعالجة تحديات الأمن والاستقرار، وثالثاً، بناء الشراكات

وجنوب السودان. ولعل الفريق العامل المخصص يمكن أن يقوم بدور أكبر.

ثالثاً، كل أعضاء المجلس والجهات المعنية الوطنية والإقليمية في حاجة إلى تجاوز حالة الانقسام الزائفة الحالية بين المواجهة وعدم التدخل، التي كثيراً ما تؤدي إلى الجمود. إن المشاركة المبكرة من أجل منع نشوب النزاعات هي دور مشروع وضروري للمجلس في آن معاً. وفي الوقت نفسه، يرجح أن تكون هذه الجهود فعالة عندما تجرى بطريقة تراعي شواغل السيادة الوطنية وعندما يرى أصحاب المصلحة المجلس هيئة ملتزمة بالعمل معهم من أجل محاولة حل المشاكل الحقيقية. وهذا يعني البدء بالعمل مبكراً قبل ترسخ المشاكل؛ ويعني الاحترام والاستماع الصادق إلى الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية؛ ويعني المجيء إلى المناقشات من دون جداول أعمال سياسية، عدا منع الصراع وإنقاذ الأرواح.

رابعاً، لكي يكون المجلس فعالاً في منع نشوب النزاعات، يجب عليه أن يتخذ نهجاً أكثر شمولية، وإشراك البلدان المعنية، والجهات الإقليمية الهامة وغيرهم ممن يمكن أن يسهموا في مناقشاتنا بطريقة متوازنة وجماعية. ونعتقد أنه ينبغي لنا زيادة استخدام الصيغ التفاعلية غير الرسمية التي ترمي إلى تعميق التحليل السياسي للمسائل المطروحة وبناء فهم مشترك للعوامل المسببة للنزاع. وإذا كنا لا نفهم المسائل على نحو سليم، فسوف نتوصل إلى حلول خاطئة.

وبشكل أعم، لا تزال نيوزيلندا تشعر بالقلق لأن المجتمع الدولي والأمم المتحدة ذاتها تواصل تمويل منع نشوب النزاعات بصورة غير كافية. حدد استعراض عمليات السلام الحاجة الملحة إلى تحويل تركيزنا من استثمار الموارد عندما نتصدى للآزمات إلى منع النزاعات الأكثر فعالية من حيث التكلفة والأكثر إنسانية. وندعو للجنة الخامسة إلى النظر العاجل والإيجابي في المقترحات المتواضعة المطروحة في هذا الصدد من

والأمن والتعاون في الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ونؤكد على ضرورة تضافر جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين لتحفيز وخلق بيئة إقليمية حاضنة لتلك الالتزامات والاستحقاقات.

كذلك فإن القضاء على الجماعات المسلحة يتطلب التعامل بمنهج شامل لا يقتصر على الوسائل العسكرية، بحيث يستهدف معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. ولعل أهم تلك الأسباب هو الاستغلال غير المشروع وتهريب الموارد الطبيعية. بما يفوق أكثر من مليار دولار سنويا، والذي يمثل مصدر تمويل غير مشروع للجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة من جانب، ويؤدي من جانب آخر إلى حرمان شعب الكونغو من تلك الثروات ومن إسهاماتها في عملية التنمية.

وأود الإشارة إلى حدوث تطورات هامة خلال السنوات الأخيرة، ومن بينها تطوير التشريعات الوطنية فيما يتعلق بإدارة الثروات الطبيعية ومكافحة الاستغلال غير المشروع، فضلا عن وضع أطر للتعاون الإقليمي لمكافحة التهريب. ومع هذا، فإن هناك حاجة لدعم بناء القدرات على المستويات الوطنية والإقليمية ومعالجة الفجوة بين ما يتم سنه من قوانين وما يتم تنفيذه على أرض الواقع، فضلا عن مسؤولية الدول في المنطقة وخارجها عن إنفاذ سيادة القانون ومعاينة المخالفين. وسوف تواصل مصر العمل على إيلاء هذه المسألة الأهمية اللازمة من منطلق رئاستها للجنة عقوبات الكونغو الديمقراطية المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ ومن خلال عمل فريق الخبراء في تتبع مصادر تمويل الحركات المسلحة.

إن المنهج الشامل في معالجة التحديات ليدعونا إلى التأكيد على العلاقة الوثيقة بين الأمن والاستقرار والتنمية، وفي هذا الإطار فإن مصر ترحب بانعقاد مؤتمر الاستثمار في منطقة البحيرات الكبرى، إدراكا للدور الهام الذي يسهم به

مع الأطراف الإقليمية والدولية وفي مقدمتها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وبالرغم مما تم إحرازه من تقدم كبير على تلك الأصعدة، ما زال الوضع في شرق الكونغو الديمقراطية يعاني من عدم الاستقرار وانتشار الجماعات المسلحة التي تمثل عقبة رئيسية أمام إرساء سلطة الدولة وتهديداً كبيراً لحياة المدنيين. بما في ذلك تبعات إنسانية فادحة، وذلك بالرغم مما تقوم به القوات الكونغولية بدعم وتعاون من بعثة الأمم المتحدة من جهود في هذا الصدد.

وفضلاً عن ذلك، تشهد العديد من دول المنطقة تحديات كبرى تستدعي المتابعة والدعم من المجتمع الدولي، فالتحديات الجسيمة التي تنتظر السلطات المنتخبة في أفريقيا الوسطى على صعيد إعادة بناء مؤسسات الدولة وتحقيق المصالحة وإيجاد حلول مستدامة للتعامل مع الجماعات المسلحة تتطلب تضافر كافة الجهود الإقليمية والدولية لتقديم الدعم والمساندة. وعلى صعيد الوضع في بوروندي، فهناك حاجة للبناء على النتائج الإيجابية للزيارات الهامة التي قام بها كل من وفد الرؤساء الأفارقة والأمين العام ولجنة بناء السلام، وتكثيف الجهود للتوصل إلى حل سياسي من خلال الحوار الوطني الشامل، والحاجة لتقديم كل المساندة لجهود الاتحاد الأفريقي والوساطة التي يقوم بها تجمع شرق أفريقيا، والعمل على تحقيق أعلى درجات التنسيق من خلال دور المستشار الخاص للأمين العام لمنع النزاعات.

تعد الجماعات المسلحة أكبر عائق للأمن والاستقرار في المنطقة، ولذا ترحب مصر بما أعلنته الكونغو الديمقراطية من خطوات لاستئناف العمليات العسكرية المشتركة ضد الحركات المسلحة، وتتطلع لاستئناف تلك العمليات في أقرب وقت. كما تؤكد مصر على تنفيذ كافة الأطراف للالتزامات الواردة بإعلان نيروبي والاتفاق الإطاري للسلم

لقد أبرز الأمين العام في تقريره (S/2016/232) بشأن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية بعض التطورات الإيجابية في المنطقة، ولا سيما إجراء انتخابات سلمية إلى حد كبير في تزانبا، وأيضاً في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث كانت التحديات هائلة. واليوم نشهد حقبة جديدة في ذلك البلد. يتطلب إنهاء المرحلة الانتقالية وإنشاء السلطات المنتخبة التزاماً مستمراً بمساعدة البلد في تحقيق الاستقرار والتنمية.

ومن ناحية أخرى، فإن الأزمة السياسية في بوروندي، والمقترنة أيضاً بأزمة أمنية وإنسانية خطيرة، تذكرونا بحزنا أننا يجب ألا نشعر بالرضا. فعقب عشر سنوات من التزام الأمم المتحدة، الذي مكن بوروندي من شق طريقها نحو الاستقرار كما ورد في اتفاقات أروشا، نشعر بالقلق إزاء التطورات التي حدثت في البلد. ومن الأهمية بمكان أن تتضمن جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية إلى الجهود المبذولة لكفالة إنهاء العنف وبدء حوار حقيقي دون أي تأخير. وستواصل فرنسا، بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، العمل على إنهاء هذه الأزمة واستعادة السلام والاستقرار مع احترام حقوق الإنسان.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نحن على أعتاب فترة حاسمة الأهمية بالنسبة لمستقبل البلد، حيث ظلت الأمم المتحدة ملتزمة بذلك. وتحسنت الحالة منذ عام ١٩٩٩ عندما قرر المجلس إنشاء بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار هشاشة الوضع في البلد. وفي عدة مناطق، استقرت الحالة الأمنية وتم استعادة سلطة الدولة في معظم أنحاء أراضيها الشاسعة. كما تم تعزيز قدرة القوات المسلحة الكونغولية والشرطة الوطنية الكونغولية. ولكن لا يزال عدم الاستقرار في شرق البلد واقعا مع إسهام عشرات من الجماعات المسلحة في دوامة العنف. وتستغل الموارد الطبيعية

القطاع الخاص في تحقيق التنمية وخلق فرص العمل خاصة للشباب، وتحرص مصر في إطار علاقتها الوثيقة بدول المنطقة على الإسهام في دعم مشروعات التنمية، ولا سيما من خلال دور الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية في بناء القدرات ونقل الخبرات في مختلف المجالات التنموية، فضلا عن المبادرة المصرية للتنمية في دول حوض النيل التي تقوم بتنفيذ عدة مشروعات في دول منطقة البحيرات الكبرى في مجالات البنية التحتية والطاقة، ومن ذلك توقيع مذكرة تفاهم مؤخرا مع الوكالة الكونغولية لتنمية سد إنجا الكبير.

وختاماً، آمل أن يتيح نقاشنا اليوم فرصة لتجديد عزم المجتمع الدولي على دعم إرادة دول وشعوب المنطقة للعمل معا من أجل إحلال السلام والاستقرار والتنمية.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لقد حظيت منطقة البحيرات الكبرى بقدر كبير من الاهتمام من جانب مجلس الأمن لسنوات عديدة. ويظهر التزام الأمم المتحدة الأهمية التي توليها للاستقرار في هذه المنطقة في قلب أفريقيا. وإذا أن هناك أكثر من ثلث حفظة السلام التابعين للأمم منتشرين في جميع أنحاء العالم، فإن منطقة البحيرات الكبرى ما زالت اليوم مسألة مثيرة للقلق والاهتمام الكبير للمجتمع الدولي.

ولهذا السبب، نشكركم سيدي، بصفتكم رئيساً لمجلس الأمن ورئيساً للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، على تنظيم هذه الجلسة الهامة. يجب أن تستمر جهودنا. كما نرحب بحضور الأمين العام وعدة وزراء من بلدان المنطقة ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، السيد شرقي، فضلاً عن ممثل البنك الدولي السيد بيلاي. ونشكرهم ونشكر أيضاً السيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، لالتزامهم بدعم خريطة الطريق. ونؤيد خارطة الطريق التي طرحها للتنفيذ.

الإقليمي سيكون حاسما في تهيئة المصالح المشتركة والتغلب على الانقسامات. والخطة الاستراتيجية الإقليمية المقدمة اليوم والتزام المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى سيكون لها دور رئيسي في الاستمرار في التحرك في ذلك الاتجاه.

فستظل فرنسا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة تدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية لمساعدة المنطقة برمتها في هذا المسار.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): تقدر جمهورية فنزويلا البوليفارية وجمهورية مبادرة أنغولا بعقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت بشأن منع نشوب النزاعات وتسويتها في منطقة البحيرات الكبرى. كما نرحب بوزير الشؤون الخارجية في أنغولا، السيد جورج ريبيلو بينتو تشيكوتي. ونقدر أيضا الإحاطات الإعلامية التي قدمها الأمين العام، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ومستشار مكتب نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة أفريقيا.

وفنزويلا تؤيد البيان الذي سيدي به لاحقا ممثل إيران باسم حركة عدم الانحياز.

وتود جمهورية فنزويلا البوليفارية تسليط الضوء على الدور القيم الذي تضطلع به أنغولا بصفتها رئيسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى منذ عام ٢٠١٤، وتعتقد أن العمل المتضامن من جانب المؤتمر، والأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، يجب أن يكون أولوية إن أردنا تسريع وتيرة التنمية وتوطيد السلام الإقليمي.

واليوم، تواجه بلدان المنطقة تحديات خطيرة على استقرارها وتنميتها الاقتصادية، بسبب عدد من النزاعات المختلفة، التي يقوم فيها استغلال الموارد الطبيعية والفقير بدور

بطريقة غير مشروعة وترتكب انتهاكات ضد السكان الذين عانوا الكثير بالفعل.

ويجب على الجميع القيام بدوره لوضع حد نهائي للخطر الذي تشكله هذه الجماعات. والأطراف المعنية أكثر من غيرها في ذلك الصدد، هي، بطبيعة الحال، سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتعاون مع البعثة، فضلا عن بلدان المنطقة.

ونشعر بالقلق أيضا حيال الجهود لتقييد المجال السياسي عشية المواعيد الانتخابية النهائية الهامة لمستقبل البلد. ونشعر بالقلق حيال المواعيد النهائية المنصوص عليها لتلك الانتخابات الواردة في الدستور قبل نهاية السنة، لا سيما وأنها تواجه خطر التسبب في فترة جديدة من عدم الاستقرار في البلد. ومن الضروري احترام الحريات المدنية وعلينا توخي اليقظة. ونحث سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية على الوفاء بالالتزامات الدستورية والتزاماتها الدولية باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ونشجع جميع أصحاب المصلحة نحو إجراء الحوار بجميع أشكاله وعدم اللجوء إلى العنف.

وسيتوخى مجلس الأمن مرة أخرى اليقظة، في الوقت الذي نلظر فيه في تجديد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفرنسا بلد صديق منذ فترة طويلة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان المنطقة. ونرغب كثيرا كشريك وثيق وكعضو في مجلس الأمن أن نرى هذه البلدان تعزز تحركها نحو إحلال السلام والاستقرار المستدامين. وهذا من شأنه أن يمكنها أخيرا من الاستفادة من ثروة مواردها الطبيعية والتركيز على تنميتها ورفاه سكانها. وفي ذلك السياق، نرحب بعقد المؤتمر الدولي المعني بالاستثمارات في القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى في كينشاسا في ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٦. ويجلب ذلك معه الآمال في التنمية الاقتصادية الأساسية في المنطقة. وتحسين التعاون الاقتصادي

التي تبذلها الدول والهيئات الإقليمية في أفريقيا الوسطى بغية العمل من أجل السلام والديمقراطية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالانتخابات التي أجريت في المنطقة في الأشهر الأخيرة. ونشجع المجتمع الدولي على دعم واحترام القرار السيادي لمواطني المنطقة في انتخاب سلطاتها، وفي القوات ذاته تجنب الممارسة المتبعة للتدخل في الشؤون الداخلية لتلك البلدان. كما نحث على الاستقرار والمصالحة الوطنية من أجل التغلب على الصعوبات السياسية والأمنية التي قد تنشأ، بغية تسوية الخلافات عن طريق المفاوضات السياسية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وتدرك فتزويلا أن التعامل مع حالات النزاع هاته يشكل تحديا للحكومات بلدان المنطقة والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية وللأمم المتحدة. وأعمال التطرف والعنف تشكل تحديا كبيرا للسلام. ولذلك، فإننا ندين بشدة أي انتهاك لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي من جراء الاشتباكات المسلحة، ونشدد على أهمية المساءلة لإنهاء الدورات المستمرة للإفلات من العقاب. كما نؤيد الكفاح ضد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وإذ أن انتشار الأسلحة عامل مزعزع للاستقرار في المنطقة، فإننا نؤمن بأنه ينبغي للمجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، مضاعفة جهودهما لحظر نقل الأسلحة إلى الأطراف الفاعلة من غير الدول.

ومن المهم تقديم الدعم المباشر إلى البلدان التي أهدت القتال لكفالة عدم سقوطها القهقري في النزاع، بتزويدها بالقدرة على إدارة مواردها الطبيعية واقتصاداتها بالاعتماد على نفسها، بما في ذلك من خلال تعزيز مؤسساتها. والتعاون من جانب الجهات المانحة الدولية والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الثنائيين، بدون شروط، أمر بالغ الأهمية لتعزيز المشاريع الإنمائية، والحد من ضعف السكان وإنعاش النشاط الاقتصادي في منطقة البحيرات الكبرى. ونعتقد أن منظومة الأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى ينبغي أن تواصل

هام، مما يؤثر في توطيد الدول لمؤسساتها الدول ويعرض للخطر التقدم الذي تم إحرازه في السنوات الأخيرة. وقد انتهزت الجماعات الإجرامية المختلفة الفراغ الناجم عن ذلك الضعف المؤسسي لاستغلال الموارد المعدنية في المنطقة والأحياء البرية فيها والاتجار بها بصورة غير قانونية، كما يبرز الأمين العام ذلك في تقريره عن إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى (S/2016/232)، الذي يشير إلى أن ٥٠ في المائة من الاتجار غير المشروع تأتي من الاتجار غير المشروع بالذهب. ولو تم استخراج هذه الموارد بصورة قانونية تحت إشراف الدول في المنطقة، لعادت إيراداتها بمنافع كبيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

وفي ذلك السياق، تجدر الإشارة إلى أنه منذ عام ١٩٩٠ ما لا يقل عن ١٨ من النزاعات المسلحة مُمولت مباشرة عن طريق استخراج الموارد الطبيعية والاتجار بها بصورة غير قانونية. ولذا هو السبب في أن الموارد الطبيعية الأكثر ملاءمة لتمويل النزاعات هي تلك التي يمكن استخراجها وإخفاؤها وبيعها بسهولة. وفي كثير من الحالات، لا تضطر الجماعات المسلحة للقيام باستخراج الموارد على نحو مباشر، وإنما تكتفي بتمويل نفسها من خلال فرض الضرائب غير القانونية على تجارة السلع الأساسية وطرق عبور الصادرات. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن يدعم المجتمع الدولي ويعزز القدرات المؤسسية للبلدان المتضررة من هذه المسألة لتمكينها من بسط سيطرتها الكاملة والسيادية على مواردها الطبيعية، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٠٣ (د-١٧)، الذي اعتمد في عام ١٩٦٢.

إن تعقد المشاكل التي تؤثر على بلدان منطقة البحيرات الكبرى تتطلب منا تنفيذ سياسة دولية للتعاون والتضامن الحقيقيين تأخذ في الحسبان حالات فرادى للبلدان فيما يتعلق بتهية الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تفضي إلى القضاء على الفقر والإقصاء والعنف. ونود أن نسلط الضوء على جهود

تحويلها إلى دورة حميدة من الاستقرار والازدهار والتنمية المستدامة الشاملة. ومن الأهمية بمكان كفاءة معالجة تسوية النزاعات للأسباب الاقتصادية والاجتماعية الكامنة وراء المشاكل التي تعاني منها هذه الدول منذ أمد طويل. والعملية السياسية يجب معالجتها بطريقة متعددة الأبعاد، تدعمها ركائز السياسة العامة الإنمائية وحماية حقوق الإنسان والقضاء على الفقر، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق منافع مشتركة.

ونذكر الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا في عام ١٩٩٤ والحروب بين المجتمعات المحلية في بوروندي، وهي مأسا بلغت ذروتها في تصاعد عدم الاستقرار في تلك المنطقة الهامة من القارة.

وبالإضافة إلى التبعات الناشئة جراء تلك المآسي، كان للصراعات الإقليمية الأخرى تأثيرا بالغا على الثقة والعلاقات فيما بين الدول، مما طرح تحديات أمام التعاون الإقليمي الضروري وفرض عليه قيودا كبيرة. والواقع أن التقارير المختلفة بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك تقارير الأمين العام، تكشف عن نمط ناشئ في أسباب ومظاهر الأزمات التي تدمر المنطقة. وبشكل غير حصري، يمكننا تحديد ما يلي، في جملة أمور، تزايد عدد الكيانات المسلحة من غير الدول؛ التوترات الطائفية أو العرقية؛ المشاكل المتعلقة بالحكم الرشيد والديمقراطية؛ الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية الذي يؤجج الصراعات؛ التدفقات الدورية من اللاجئين والمشردين داخلها، وما يترتب على ذلك من عواقب إنسانية؛ ارتفاع عدد الضحايا المدنيين في هذا السياق من انعدام الأمن؛ الانتهاك الجنسي والقائم على نوع الجنس، لا سيما ضد النساء والفتيات؛ وحتى لا ننسى، الحالة الصعبة للأطفال الذين تجدهم في كثير من الأحيان الأطراف المتحاربة.

ونظرا لهذه التحديات الحاسمة، يكتسي الزخم الذي أطلقه المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى أهمية بالغة، لأنه يسمح لنا بوضع نهج إقليمي شامل يأخذ في الاعتبار،

وأخيرا، نؤكد مجددا تضامنا مع بلدان أفريقيا ودعمنا لها فيما تقوم به عمل من أجل تعزيز السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعبها. ونعتقد أن الأولويات المحددة في خارطة الطريق للإطار الاستراتيجي الإقليمي لبلدان منطقة البحيرات الكبرى ينبغي أن تكون هي هدفنا المشترك، بدعم من المجتمع الدولي بأسره.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يسر وفد السنغال أن نرى وزير الشؤون الخارجية في أنغولا يترأس جلسة مجلس الأمن اليوم. كما نرحب بالإحاطات الإعلامية التي قدمها الأمين العام، ومبعوثه الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، والسيد سعيد حنيت، والسيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والسيد فيجاي بيلاي، مستشار مكتب نائب الرئيس لمنطقة أفريقيا للبنك الدولي.

ويقدر وفد السنغال أيما تقدير الفرصة المتاحة اليوم من جانب الرئاسة الأنغولية لمناقشة المسألة الملحة المتمثلة في منع نشوب النزاعات وتسويتها في منطقة البحيرات الكبرى. فهذا الموضوع مهم لأنه يتعلق مباشرة بعشرة بلدان تقع في قلب أفريقيا في منطقة حساسة ما انفكت على مدى عقود، للأسف، تعاني من أزمات متعددة الأبعاد ومتنوعة الأسباب، ناتجة عن تضافر عوامل تاريخية وديمقراطية واقتصادية واجتماعية وسياسية. كما تتجلى أهمية الموضوع في المبادرات العديدة الجارية بهدف وقف هذه الدينامية المتسببة في الأزمات بغية

والموارد من شأنه بناء قدرات الكيانات الإقليمية وفعاليتها في منع نشوب الصراعات وتسويتها.

تتطلب التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة الالتزام المعزز من المجتمع الدولي والتعاون الإقليمي الأمثل من أجل، ضمن أمور أخرى، القضاء على تهديد الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكافحة الاستغلال غير المشروع للمواد الخام على نحو فعال. كما أننا بحاجة إلى التزام قوي من جانب دول المنطقة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بدعم من الهيئات الدولية ذات الصلة، بتحمل المسؤولية بطريقة فعالة ومستدامة عن العمليات الانتخابية، التي غالبا ما تجرى على خلفية تتسم بالتوتر الذي يمكن أن يؤدي إلى صراع مدمر.

كما نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالمساهمة المتميزة للنساء في المنطقة في السلام والمصالحة، ولا سيما من خلال منتدى المرأة في منطقة البحيرات الكبرى، الذي يتيح للنساء إسماع أصواتهن والمشاركة بنشاط أكبر في اتخاذ القرارات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة. هذا البرنامج تجسيد عملي لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وقد سجل بالفعل إنجازات هامة تجتذب مزيد من الدعم على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي الختام، أود أن أشدد على أهمية الجانب الإنمائي للبحث عن حلول للتحديات التي تواجه منطقة البحيرات الكبرى، وندعو إلى الإدماج الكامل ليس للمرأة فحسب، بل والشباب الذين يتعين إدماجهم في القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى.

السيد يوشيكافا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقديري لقيادة أنغولا، بصفتها رئيسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في توطيد

بالإضافة إلى توفير الاستجابات المحلية والتدرجية بالضرورة للصراعات والأزمات، ضرورة المنع والتكامل وتعزيز السلام والتنمية المستدامة في المنطقة. وبالمثل، يعتقد الوفد السنغالي أن ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي وقعه في عام ٢٠٠٦ أعضاء تلك المنظمة، يمثل نقطة مرجعية لحفز وتنسيق الجهود الإقليمية في المجالات التالية: السلام والأمن؛ الديمقراطية والحكم الرشيد؛ التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي؛ القضايا الإنسانية والاجتماعية.

هناك نهج مماثل يبدو أنه يرر إبرام إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وهو كما يدل اسمه، مصمم خصيصا للتعامل مع التحديات التي يثيرها انعدام الأمن المزمع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأغتنم هذه الفرصة لأدعو البلدان الموقعة إلى تعزيز التزامها وتعاونها في تعزيز التنفيذ الفعال لذلك الصك الإقليمي الهام.

إن تحليل عدد من حالات الأزمات في أفريقيا يعلمنا أن القيادة الإقليمية، عندما يجري الاضطلاع بها على النحو الواجب، يمكن أن تكون عاملا حاسما في منع نشوب النزاعات وتسويتها. ولذلك من المهم العمل على تحسين مواءمة السياسات التي تطلقها مختلف المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية فيما يتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى بغية اتخاذ إجراءات منسقة وفعالة على أرض الواقع في كل مرحلة من المراحل، من الإنذار المبكر إلى التسوية الدائمة للصراعات، بما في ذلك بناء السلام، الذي يمثل في حد ذاته أداة هامة لمنع تجدد الأزمات. علاوة على ذلك، ومع مراعاة أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، يشدد وفد السنغال على أهمية تعزيز شراكة مع المزيد من التآزر بين مجلس الأمن والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي يقوده بلدكم، سيدي، على نحو فعال. ونحن مقتنعون بأن تقاسم الجهود

يدعم صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري تمكين المجتمعات المتأثرة بالتراعات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ودعم ذلك المشروع استعادة سبل كسب العيش والزراعة ليستفيد العائدون والأشخاص المشردون داخليا وأبناء المجتمعات المضيفة. كما أتاح الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية المحلية المحسنة. ويسهم الصندوقان في تمكين الناس في الحالات الهشة وتعزيز القدرة الاجتماعية على مقاومة الوقوع مجددا في النزاع.

ويمكن أن تستفيد البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من شراكات الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية من أجل توطيد السلام. وأود أن أتناول الإجراءات التي اتخذتها اليابان في شراكة مع الأمم المتحدة مع التركيز على جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والمثال الأول هو برنامج بناء المؤسسات. وقدمت اليابان لمدة ١٢ سنة التدريب لأكثر من ٢٠ ٠٠٠ ضابط شرطة من إجمالي ١٠٠ ٠٠٠ ضابط شرطة، بالتعاون مع قوات الشرطة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا يعني أن اليابان دربت واحد من كل خمسة ضباط شرطة في ذلك البلد. واضطلعنا أيضا بتدريب المديرين من أجل تعزيز القدرات التدريبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونظرا لأن معظم الضباط في ذلك البلد، للأسف، يشرون في العمل بدون أي تدريب، نعتقد أن البرنامج أسهم إسهاما كبيرا في تعزيز قدرة قوات الشرطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والمثال الثاني هو مشروع إعادة إدماج الأطفال المرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة في نظام تعليمي في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويختلط الأطفال في تكتم مع غيرهم من الأطفال في المدارس من أجل تجنب التحيز. لا يقدم هذا المشروع الدعم للأطفال فحسب بل للمجتمع بأكمله

السلام والأمن في المنطقة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام والمتكلمين الضيوف على إحاطتهم الإعلامية.

أود، اليوم، أن أركز على مسألة حاسمة - أهمية منع الوقوع في التراعات والانزلاق فيها مجددا. وفقا لتقرير التنمية العالمي لعام ٢٠١١، فإن ٥٧ في المائة من جميع البلدان التي شهدت حربا أهلية بين عامي ١٩٤٥ و ٢٠٠٩ عادت إلى النزاع. وللأسف، تلك هي الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. تعاني شعوب المنطقة من عدم الاستقرار منذ فترة طويلة جدا. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أتشاطر مع المجلس نتائج الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة التابع للجنة بناء السلام.

بصفتي رئيسا للفريق حتى العام الماضي، ترأست المناقشات بشأن التحديات التي تواجهها البلدان الخارجة من النزاع خلال مرحلة تصفية بعثات الأمم المتحدة وما بعدها. استخلصنا درسين من تلك الممارسة. الأول هو أن هناك حاجة إلى استمرار اهتمام المجتمع الدولي بالتخفيف من أثر الثغرات المالية والسياسية الناجمة عن تصفية بعثة الأمم المتحدة. والثاني هو أن هناك حاجة إلى قيام البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ببناء القدرات المؤسسية الوطنية لتحقيق السلام الدائم. والسؤال المطروح هو كيفية ترجمة هذين الدرسين المستفادين إلى ممارسة في سياقات ما بعد انتهاء الصراع لمنع الانتكاسات.

لدى الأمم المتحدة أدوات مختلفة للتمويل. وبالإضافة إلى الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، لدينا صندوق بناء السلام وصندوق الأمم المتحدة الاستثماري للأمن البشري تحت تصرفنا. دعونا نستفيد منهما. هذان الصندوقان يضطلعان بعمل عظيم. أود أن أسوق بعض الأمثلة. في بوروندي، قدم صندوق بناء السلام مؤخرا الدعم لمجموعة من ٥١٢ وسيطة محلية لمعالجة أكثر من ٥ ٠٠٠ نزاع محلي. تساعد هؤلاء الوسيطات على تخفيف حدة التوتر داخل المجتمعات المحلية وكذلك بين المجتمعات المحلية وقوات الأمن.

إن الركن الأساسي للاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى هو إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة لعام ٢٠١٣. وتدعو روسيا إلى قيام جميع الموقعين بالوفاء بجميع التزاماتهم، بما في ذلك احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان وتوطيد الثقة فيما بين بلدان المنطقة دون الإقليمية. وفي ذلك السياق، لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق من الاتهامات المتبادلة التي سمعناها في الآونة الأخيرة، بما في ذلك فيما يتعلق بتجنيد المقاتلين من بين اللاجئين. وندعو الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واتخاذ خطوات للحد من التصعيد، بما في ذلك الاستفادة من آلية الرصد المشتركة الواسعة النطاق، التي ينص عليها الإطار.

ولا بد لنا من القول إنه بعد مرور ثلاث سنوات على توقيع الإطار، لا يزال العنصر العسكري بعيدا عن التحقق الكامل. ونشيد بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي لا تزال ملتزمة بمحاربة الميليشيات وتحقيق استقرار الحالة. ومع ذلك لا تزال الجماعات المسلحة الناشطة في البلد وفي المنطقة ككل، الأمر الذي يسهم في إطالة أمد النزاع العرقي والانتشار غير القانوني للأسلحة وتدهور الحالة الإنسانية. فمن الواضح أنه لا يوجد حل من خلال مجرد استخدام القوة. لا بد من اتخاذ تدابير شاملة للقضاء على الأسباب الجذرية للنزاع، بما في ذلك من خلال توطيد سلطة الدولة في المناطق المحررة من المتمردين. وفي الوقت نفسه ندعو حكومة البلد وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى سرعة تجديد عملياتها المشتركة الشاملة لتحييد الميليشيات، ونرحب بتوقيع اتفاق بشأن استئناف التعاون في ذلك المجال في كانون الثاني/يناير. ونشعر بالقلق أيضا إزاء الحالة الراهنة فيما يتعلق بالإعادة إلى الوطن من أوغندا ورواندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية،

حيث يمكن للأطفال الذهاب إلى المدرسة. فعلى سبيل المثال، يمنح الآباء الدعم للحفاظ على سبيل كسب العيش. ومن الأهمية بمكان ألا يعول على الأطفال كمصدر لليد العاملة. كما تم أيضا بناء مركز للتدريب المهني للشباب. وهذا هو أحد المشاريع التي تنفذ بالتعاون مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. ونتطلع إلى نتائج ناجحة.

وتود اليابان أن تعقد مناقشة مفتوحة بشأن موضوع بناء السلام في أفريقيا أثناء رئاستنا للمجلس في شهر تموز/يوليه. ونود أن نستخدم استخداما كاملا مناقشة اليوم الحسنة التوقيت للتحضير لمناقشتنا المفتوحة في تموز/يوليه.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
نرحب بكم سيدي الرئيس رئيسا لمجلس الأمن، ونأمل في أن تمكننا مشاركتكم الشخصية في جلسة اليوم ودور أنغولا النشط في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من تكييف أنشطة هذا الجهاز سعيا لإيجاد حلول للتحديات التي تواجهها المنطقة.

إن أنشطة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى تكملها الجهود النشطة من جانب المجتمع الدولي لتسوية النزاعات وتطبيع الحالة في المنطقة. وتتجلى هذه المشاركة البناءة، ضمن أمور أخرى، في زيارة الأمين العام الأخيرة إلى المنطقة دون الإقليمية ونجاح المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى. ونأمل أن يعطي ذلك زحما للتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان المنطقة ويسر تعزيز السلام والثقة هناك. وأغتنم هذه الفرصة للتبويه بالدور الذي يضطلع به المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، السيد سعيد جينيت في تنظيم ذلك المؤتمر.

بداية جلستنا، ويسرنا أن ننوه بارتياحنا للعمل الذي يضطلع به في مختلف مجالات نشاطه وندعمه.

في هذه المرحلة من المناقشة، ذكر العديد من ملاحظاتي المتكلمون الذين سبقوني، لذا سأدلي بصيغة مختصرة.

إن بلدي ينضم إلى الوفود الأخرى التي أعربت عن ارتياحها لمختلف عناصر التطورات الإيجابية في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما تلك الناجمة عن الجهود المكثفة التي اضطلع بها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والمستوى الممتاز للعمل والشراكة مع الأمم المتحدة في هذه المسألة برمتها.

شأننا في ذلك شأن الوفود الأخرى، نشدد أيضا على الأهمية الأساسية التي نوليها للتنمية وحماية حقوق الإنسان والسلام والأمن في المنطقة، ونشدد على ضرورة معالجة الأسباب الهيكلية التي تقوم عليها جميع الصراعات في المنطقة. وما فتئ بلدنا ملتزما منذ أمد طويل بمنطقة البحيرات الكبرى، وذلك متحسدا بوجه خاص في التزامنا بالاستقرار وهدئة الأوضاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال مساهمتنا بقوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

نتفق مع ما قيل منذ بضع دقائق في هذه القاعة عن أهمية عمليات حفظ السلام في منطقة البحيرات الكبرى واستمرارها. ونقر أيضا بذلك، لا سيما في ضوء التهديدات الجارية لعمليات حفظ السلام نتيجة للإجراءات الانفرادية التي اتخذت في سياقات معينة خلال الأيام القليلة الماضية. وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة، تود أوروغواي أن تعرب عن ارتياحها إزاء الاتفاق الأخير الموقع بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة، من أجل استئناف التعاون بين البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكون أوروغواي مقتنعة بأن تعزيز التعاون بين حكومة جمهورية

ولا سيما بالنسبة لعدة مئات من المقاتلين السابقين من حركة ٢٣ مارس. وبالرغم من الجهود النشطة من خلال المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، توقفت هذه العملية من الناحية العملية. الافتقار إلى النتائج العملية قد يؤدي إلى العودة إلى الجريمة فيما بين المقاتلين السابقين من الحركة. وربما يكون تنفيذ الإطار أيسر بتوطيد هياكله الإدارية. ونرحب بالتدابير التي تتخذها البلدان الموقعة لزيادة فعالية أداء آلية الرصد الإقليمية وكذلك الجهود التي تبذلها لجنة الدعم التقني.

فالعديد من البلدان في المنطقة تقوم بنشاط بإنشاء أو إصلاح المؤسسات الديمقراطية. ويدخل البعض منها فترة هامة ما قبل الانتخابات. ونرحب بجهود الوساطة والمسامحة الحميدة من خلال الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في المساعدة على استهلال آليات وطنية للحوار السياسي في تلك البلدان. ومما لا شك فيه أن أي استنتاجات سياسية داخلية لن تؤدي إلى الاستقرار في الأجل الطويل إلا إذا توصلت إليها واعتمدها البلدان نفسها. إن فرض حلول في تلك الشؤون أمر غير مقبول.

وبوصفنا عضوا في فريق أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى، نعتزم روسيا المساعدة على الاستمرار في السعي إلى عملية سلمية في المنطقة.

السيد روزيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئ الرئاسة الأنغولية على تنظيم هذه المناقشة، وكذلك على المذكرة المفاهيمية التي تم توزيعها (S/2016/223، المرفق) وأود أيضا أن أعرب عن مدى سرورنا لمشاركة العديد من الوزراء ونواب الوزراء الحاضرين هنا اليوم، وكذلك المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ومفوض السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي ومستشار مكتب نائب رئيس البنك الدولي. وترحب أوروغواي أيضا بمشاركة الأمين العام في

الاستقرار السياسي والاجتماعي في منطقة البحيرات الكبرى. وهذه الجهود يجب أن تركز على الاحترام الصارم لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة، وعلى اتفاق متجدد بشأن عدم التسامح مع الجماعات المسلحة العاملة في المنطقة، أو تقديم المساعدة أو أي نوع من أنواع الدعم إليها، وعدم تقديم المأوى أو الحماية لأي شخص متهم بارتكاب جرائم خطيرة. وأحضرها على التعاون، عند الاقتضاء، مع المحكمة الجنائية الدولية في إلقاء القبض على الأشخاص المتهمين بارتكاب هذه الجرائم بحيث لا يسود الإفلات من العقاب، وليتسنى إنهاء الحالة الإنسانية الخطيرة جدا وضمان حماية المدنيين والاحترام الصارم لحقوق الإنسان لجميع الناس من دون تمييز.

السيد ليو جيايبي (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين أنغولا على مبادرتها إلى عقد المناقشة المفتوحة اليوم. ويسرنا أن نرى وزير الخارجية الأنغولي شيكوتي هنا في نيويورك يترأس جلسة اليوم. وأشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون، والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد سعيد جينيت، ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، السيد إسماعيل شرقي، وممثل البنك الدولي، السيد فيجاي بيلاي، على إحاطاتهم الإعلامية.

إن منطقة البحيرات الكبرى التي تقع في قلب القارة الأفريقية ذات تاريخ حافل وطويل وتراث ثقافي غني، وقد حباها الله بإمكانيات هائلة للتنمية. ومع ذلك، ما برحت منطقة البحيرات الكبرى منذ وقت طويل، مبتلية بالأعمال المسلحة المتكررة وعدم الاستقرار في البيئة الأمنية، مما أدى إلى التخلف الإنمائي ورسم صورة قائمة للحالة الإنسانية. وترحب الصين بزيارة الأمين العام إلى بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية في أواخر شباط/فبراير، حيث حضر خلالها أول استثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى التي

الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة أمر أساسي للوفاء بولاية البعثة، تأمل في أن يُنفذ الاتفاق تنفيذا كاملا.

وبالمثل، فإن أوروغواي ترصد عن كثب تطور العملية السياسية، وتتطلع إلى إجراء انتخابات ديمقراطية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بطريقة شفافة وشاملة. وفي هذا السياق، تود أوروغواي أن تعرب عن تأييدها للعمل الذي يقوم به ميسر الاتحاد الأفريقي، رئيس وزراء توغو الأسبق، السيد إيدم كوجو، بهدف دعم عقد حوار شفاف وشامل بين جميع الأطراف السياسية الفاعلة. ومن الأهمية بمكان أن تكفل السلطات احترام حقوق الإنسان وتجنب اندلاع العنف قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها.

تشعر أوروغواي بالقلق إزاء الحالة السياسية الراهنة في بوروندي وتزايد انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب داخل إقليمها وتتوقع من الأطراف التوصل إلى حل سلمي وتفاوضي للزاع. وتعتقد أيضا بأنه ينبغي أن تنال مسألة آلاف اللاجئين من بوروندي الذين سُردوا إلى البلدان المجاورة الاهتمام والأولوية من لدن المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، تود أوروغواي أن تشكر الأمين العام على ما بذله من جهود خلال زيارته الأخيرة إلى بوروندي، التي أعقبتها زيارة قام بها أعضاء مجلس الأمن، أملين من الرئيس بيير نكورونزيزا الوفاء بالتزاماته والتمكين من وضع عملية شفافة وشاملة للحوار بين الأطراف المعنية.

بالنسبة لأوروغواي، فإن التداخات المحتملة للحالة في بوروندي على الصعيد الإقليمي والتوتر الذي نشأ بين حكومة بوروندي ورواندا مبعث قلق خاص لديها. وفي هذا الصدد، نحث حكومتي البلدين على تسوية خلافهما عن طريق الحوار لأن تنشيط علاقات حسن الجوار وروح التعاون سيساعدان على ضمان تجذر دعائم السلم والاستقرار.

لا يسعنا أن نختتم بياننا من دون أن نحض حكومات المنطقة والمجتمع الدولي ككل على توحيد جهودها الرامية إلى تحقيق

والبناء الذي لا يزال يضطلع به في مساعدة دول منطقة البحيرات الكبرى من أجل تنفيذ الإطار.

ثانياً، ينبغي تعزيز بناء القدرات والتعاون في قطاع الأمن الإقليمي من أجل تحقيق الأمن المشترك. وترحب الصين بالمسعى الإيجابي لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لبناء قواتها المسلحة الوطنية (القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية) وتحييد الجماعات المسلحة، وتناشد المجتمع الدولي زيادة التدريب والدعم المقدمين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية حتى يتسنى لها في أقرب وقت ممكن القيام بدورها في الدفاع عن الأمن الوطني. ونأمل أن تعمل دول المنطقة بنشاط على تنفيذ إعلان نيروبي وأن تعمل معاً بشأن إعادة المقاتلين السابقين التابعين لحركة ٢٣ آذار/مارس إلى الوطن، والعمل بصورة مشتركة على توحيد الجماعات المسلحة مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتحالف القوى الديمقراطية.

ونأمل أن تقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بمساعدة ودعم القوات المسلحة الكونغولية في التصدي للتهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة ضمن نطاق الولاية التي أنطتها بها مجلس الأمن. وترحب الصين بقرار حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة استئناف العمليات العسكرية المشتركة ضد الجماعات المسلحة. ويجدونا الأمل في أن يستمر الحوار الاستراتيجي بين الطرفين، وأن يتم إيجاد حل مناسب لمسائل من قبيل تخفيض قوام البعثة وخروجها في ضوء رغبات حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية واحتياجها العملية.

ثالثاً، ينبغي زيادة الاستثمار في تنمية المنطقة من أجل تحقيق التنمية المشتركة. فالفقر والتخلف هما من بين الأسباب الجذرية للتراعات المزممة في منطقة البحيرات الكبرى. وترحب الصين بصياغة الأفرقة القطرية للأمم المتحدة في منطقة

لديها الكثير لتقوله عن مستوى الاهتمام والدعم الذي تحظى به اتفاقات الأمم المتحدة للسلام والتنمية في المنطقة.

إن دول منطقة البحيرات الكبرى مجتمع مترابط من حيث المصالح المشتركة والمصير المشترك. ويمكن خدمة مصالح جميع البلدان في المنطقة على نحو أفضل من خلال ضمان الأمن المشترك، وتحقيق التنمية المتشاطرة، وتعزيز التعاون المفيد للجميع. وتؤيد الصين المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الذي يعمل بهمة على تيسير تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، ويعمل بكد لحسم التراعات الإقليمية من خلال المساعي الحميدة وتعزيز الأمن العام والتنمية المشتركة في المنطقة على جميع الجبهات. تحيي الصين الجهود النشطة التي تبذلها بلدان منطقة البحيرات الكبرى، وتود أن ترى جميع الأطراف في المنطقة تعمل على بناء الثقة وتوافق الآراء بما يتماشى مع المصالح المشتركة لكون بلدان المنطقة ملتزمة بإزالة الأسباب الجذرية للتراعات والصراعات وبإحلال السلام الدائم وتحقيق التنمية المشتركة في المنطقة. وفي ذلك الصدد، أود أن أبرز بعض النقاط.

أولاً، ينبغي تنفيذ الإطار على نحو قاطع لتحقيق الأهداف المشتركة. وتشجع الصين بلدان المنطقة على أن يحترم كل منها السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية للآخر، والعمل بنشاط على تعزيز الثقة السياسية بين الأطراف وتعزيز حسن الحوار. وتأييداً لرغبات حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، نأمل أن يبدأ المجتمع الدولي العمل بنشاط على زيادة المساعدة وإصلاح القطاع الأمني، وتعضيد الحكم في الجزء الشرقي من البلد، وتعزيز المصالحة الوطنية، بينما يقدم الدعم القوي لآلية الرقابة الإقليمية ولجنة الدعم التقني للإطار. وترحب الصين باقتراح المبعوث الخاص للأمم العام، جنيت، بشأن الأولويات التسع للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، وتؤيد استمرار الدور لإيجابي

وتولي الصين أهمية كبيرة لتطوير علاقاتنا مع أفريقيا. وخلال مؤتمر قمة جوهانسبرغ لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اقترح فخامة السيد شي جين بينغ، رئيس الصين، خمس ركائز للعلاقات بين الصين وأفريقيا: المساواة السياسية والثقة، والتعاون الاقتصادي على أساس قاعدة الكل رابح، والتبادلات الثقافية المفيدة للطرفين، والمساعدة المتبادلة في مجال الأمن، والتضامن، والتنسيق في الشؤون الدولية. والصين مستعدة للدخول في تعاون عملي وموجه نحو تحقيق النتائج مع أفريقيا في المجالات العشرة التالية: التصنيع، وتحديث الزراعة، والهياكل الأساسية، والتمويل، والتنمية الخضراء، وتيسير التجارة والاستثمار، والحد من الفقر، والصحة العامة، والثقافة، والسلام، والأمن. والصين مستعدة للعمل مع القارة الأفريقية بأسرها لتنفيذ نتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ، وتحسين سبل العيش في أفريقيا ودعم الدول الأفريقية باستمرار في بناء قدراتها الإنمائية المستقلة في ضوء الاحتياجات الفعلية لأفريقيا.

وكانت الصين دائماً داعمة لعملية السلام في منطقة البحيرات الكبرى، وقد أرسلت ممثلاً خاصاً للحكومة معنيا بالشؤون الأفريقية إلى بلدان المنطقة في عدة مهام للمساعدة الحميدة. وتقوم الصين بدور نشط في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتدعم أفريقيا في معالجة مشاكلها على الطريقة الأفريقية، وتساهم في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وجماعة شرق أفريقيا، وتساعد المنظمات الإقليمية المعنية في تعزيز السلام الإقليمي. ونحن على استعداد للعمل مع بلدان المنطقة والمجتمع الدولي فيما يبذل من جهود حثيثة ترمي إلى إحلال السلام والاستقرار والازدهار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري البالغ أن أراكم، السيد الوزير، تترأسون جلستنا.

البحيرات الكبرى الإطار الاستراتيجي الإقليمي لدعم التكامل الاقتصادي في المنطقة والنهوض بالتجارة عبر الحدود وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وناشد المجتمع الدولي ضخ مزيد من الاستثمارات في قطاعات الزراعة والطاقة والهياكل الأساسية والسياحة والاتصالات في بلدان المنطقة ليتسنى خلق مزيد من فرص العمل وتيسير التجارة والترابط الإقليميين، بحيث يمكن لهذه البلدان جميعاً أن تشارك في جني ثمار السلام وتحقيق الازدهار الاقتصادي. ويجدون الأمل في أن ينفذ البنك الدولي بنشاط مبادرة منطقة البحيرات الكبرى وأن يفي بتعهداته بتقديم ١,٤ بليون دولار للمنطقة وإتاحته في أقرب وقت ممكن، مما من شأنه أن يقدم دعماً قوياً لتحسين التنمية الاقتصادية والعمالة في المنطقة.

رابعا، ينبغي الاستفادة من مهام المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لبناء التآزر والاستفادة من نقاط قوة بعضها البعض. فالاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وجماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لها جذورها في أفريقيا وبالتالي فإنها على دراية وارتباط مباشر بأفريقيا. وهي تتمتع بمزايا بارزة وتضطلع بدور هام وتراكت لديها خبرة كبيرة في معالجة مسائل من قبيل تلك المتعلقة ببيرووندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان.

وتؤيد الصين الجهود المشتركة المستمرة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية الرامية إلى العمل لحل القضايا الساخنة في المنطقة من خلال الحوار والوساطة والمساعدة الحميدة. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموماً تعزيز التنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية، وأن يعملوا سوياً من أجل السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

ومن البديهيات أن التغيير الديمقراطي للسلطة عبر الانتخابات مبدأ أساسي وبوابة نحو إحراز التقدم في المجالات الأخرى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلد ما أو مجتمع محلي ما في مقابل استمرار الشقاق والاضطراب الشعبي والذي يمكن أن يتحول في نهاية المطاف إلى احتجاجات عنيفة، تعيد البلد إلى الماضي ليعيش من جديد تجارب سابقة أليمة. ومع وضع هذا في الاعتبار، فإننا نحث بجمع أصحاب المصلحة الوطنيين، من أجل شعبهم، مواصلة الحوار السياسي وقبول الوساطة الدولية للأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي أو المنظمات الإقليمية الأخرى ذات الحجية بشأن هذه المسألة.

ولا يسع المرء إلا أن يذكر مسألة أخرى تؤثر على المنطقة برمتها - الجماعات المسلحة غير النظامية الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهي لا تزال نشطة في الجزء الشرقي من البلد وتستمر في إرهاب السكان المدنيين، بالرغم من نداءاتنا العديدة لتحييدها ونشر أكبر بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة، وهو أمر نؤيده تماما. وفي هذا الصدد، وبصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى حقيقة أن اللجنة أضافت مؤخرا إلى قائمة الجزاءات منظمة "جيش الرب للمقاومة" البغيضة وزعيمها ردا على أنشطتها العنيفة والهدامة التي تضر بمساحة كبيرة من المنطقة.

ونعتقد أن "إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة" يظل أحد أهم الآليات المتعددة الأطراف التي يمكن أن تحقق الاستقرار في البلد. وانطلاقا من المبادئ والأحكام الرئيسية لتلك الوثيقة، من الأهمية القصوى بمكان أن تواصل جميع الأطراف وغيرها من الجهات المعنية الاضطلاع بما يلزم من الجهود الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها والالتزامات المنبثقة من الإطار. وإذ نأخذ في الاعتبار الالتزام

في البداية، أود أن أشدد على أن أوكرانيا تؤيد أيضا البيان الذي سيُدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن الحالة الأمنية في منطقة البحيرات الكبرى لا تزال واحدة من قضايا الساعة المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن بعد عدة عقود من النظر والعديد من القرارات المتخذة بشأن هذا الموضوع. والأسباب الجذرية للصراعات في المنطقة معروفة جيدا: المنافسات بين الأعراق والقبائل، وقصور الحكم، وضعف المؤسسات السياسية والنظم القضائية المحابية لآراء أولئك الموجودين في السلطة، وارتفاع مستويات الفساد، وانتشار الفقر، وتفشي الأنشطة المزعزعة جدا للاستقرار من جانب الجماعات المسلحة الخارجة على السيطرة، وتدفقات اللاجئين والمشردين نتيجة للتزاعات المسلحة وعدم الاستقرار الداخلي، وسهولة اختراق الحدود وصعوبة السيطرة عليها.

وفي هذا السياق، فإن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال تشكل أحد أكبر الشواغل. وكما قال ذات مرة الفيلسوف والمفكر الكاريبي البارز المنحدر من أصول أفريقية فرانز فانون: "شكل أفريقيا مثل المدفع، والكونغو هي الزناد. وإذا استُخدم ذلك الزناد المتفجر، فستتفجر أفريقيا برمتها". ولهذا السبب، أود أن أتطرق بإيجاز إلى الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في المقام الأول.

كما يعلم المجلس، لم تشهد جمهورية الكونغو الديمقراطية انتقالا سلميا للسلطة خلال السنوات الـ ٥٥ التي انقضت منذ استقلالها. وحتى اليوم، لدينا جميعا نفس المخاوف من أن استمرار النزاع الداخلي بشأن الانتخابات في ذلك البلد يمكن أن يشعل العنف، مع احتمال امتداد انعدام الاستقرار للبلدان المجاورة. وينص دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحديد فترة ولاية الرئيس المنتخب شعبيا بمدة ٥ سنوات. وقد وُضع هذا البند بعد سنوات من حكم موبوتو بلا رقيب أو حسيب، وهو يشكل ضمانا للحيلولة دون العودة إلى الممارسات الديكتاتورية.

في بوروندي في عام ١٩٧٢، والحرب الأهلية ١٩٩٣-٢٠٠٥ هناك. ومن واجب مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره ضمان عدم حدوث مثل هذه الأحداث المأساوية مرة أخرى. ويجب على جميع أصحاب المصلحة عدم ادخار أي جهد، لمنع أي تطور يمكن أن يزيد من خطر نشوب صراع شامل، وتساعد وتيرة أعمال العنف ضد سكان بوروندي. ولا ينبغي لحكومة بوروندي من جانبها، أن تفشل في الوفاء بالتزاماتها وواجباتها.

إنني فخور بإسهام أوكرانيا في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، وخاصة باعتبارها إحدى الدول الرئيسية المساهمة بقوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكعضو سابق ونائب رئيس لجنة بناء السلام. ونحن عازمون على مواصلة هذا الالتزام، بما في ذلك كعضو في مجلس الأمن خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

يتطلب إحلال السلام والاستقرار والازدهار في منطقة البحيرات الكبرى التزاما قويا، وعملا مشتركا وحوارا. وكل هذه، هي متطلبات أساسية ضرورية لمعالجة الصراعات الحالية، ومنع وقوع الأزمات والكوارث في المستقبل. دعونا نأمل أن تشكل هذه المناقشة إسهاما من جانب المجلس في تعزيز هذا الالتزام، وعلامة على تفانيه التام في الاضطلاع بمسؤوليتنا عن صون السلم والأمن الدوليين في تلك المنطقة المهمة للغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بضرورة إيجاز بياناتهم بحيث لا تتعدى أربع دقائق، من أجل تمكين المجلس من القيام بعمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تعمم نصوصها كتابة، وتقدم نسخة مختصرة عندما تتكلم في القاعة. وأود أيضا أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة معقولة، حتى يتسنى ترجمتها شفويا بدقة. كما أود أن أبلغ جميع المعنيين بأننا سنواصل هذه

المشترك بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء التقارير، بما فيها تلك الصادرة عن فريق الخبراء، عن حالات عديدة لاستخدام أراضي وقدرات البلدان المجاورة في تدريب الجماعات المسلحة وتسهيل تسللها إلى المناطق المتاخمة وإلى مناطق الصراع.

يظل التهريب المستمر للموارد الطبيعية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، من بين التحديات الخطيرة الأخرى للسلام والاستقرار في المنطقة. للأسف، في السياق الإقليمي، تميل الموارد الطبيعية لتأجيج الصراعات بدلا من الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي. وفي ضوء الوقائع المسجلة فيما يتعلق بتورط عناصر عسكرية في التهريب، وعدم قدرة السلطات المعنية على منع الاستخدام غير المشروع للموارد الطبيعية، فإننا نعتقد أن هناك حاجة لبذل المزيد من الجهود لمعالجة هذه الظاهرة وعكس وتيرة الاتجاه السائد. وفي رأينا، يشكل المؤتمر الدولي للمبادرة الإقليمية لمنطقة البحيرات الكبرى ضد الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، مثلا جيدا للبحث عن حل مشترك يمكن أن يضمن استخدام تلك الموارد لتحقيق الإيرادات التي تشتد الحاجة إليها، وتعزيز التنمية الإقليمية.

ويشكل تدفق اللاجئين تحديا آخر يواجه منطقة البحيرات الكبرى. ويؤدي عدم الاستقرار الداخلي وسوء الإدارة، والتعصب العرقي، وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع من قبل الجماعات المسلحة غير المشروعة إلى فرار الناس. ونتيجة لذلك، يلتمس ما يناهز ٤٣٠.٠٠٠ لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية المأوى في بوروندي ورواندا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وفي هذا الصدد، لا يمكنني تجاهل الحالة في بوروندي. ولا يسعنا إضاعة فرصة منع حالة الصراع الوشيك من الانزلاق إلى حالة فوضى. لم تلتم الجراح بعد، فلا نزال نتذكر جميعا التدايعات الرهيبة للإبادة الجماعية

المناقشة المفتوحة خلال فترة الغداء بدون انقطاع، لأن لدينا عددا كبيرا للغاية من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد آلان إيمي نيمتوي، وزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي.

السيد نيمتوي (بوروندي) (تكلم بالإنكليزية): إسمحوا لي في البداية تهنئتكم سيدي الرئيس، وبلدكم، أنغولا، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس ٢٠١٦. وأود أن أعرب عن تقديري للتوقيت المناسب لهذه الجلسة بشأن هذا الموضوع. لقد عانت هذه المنطقة مما لا يقل عن ثلاثة حروب كبرى على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية، مما أسفر عن مقتل ٣ إلى ٥ ملايين شخص، وعدد كبير من اللاجئين. وعلينا أن نتعلم من الماضي. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام، ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، وممثل البنك الدولي، على إحاطاتهم الإعلامية.

إننا نؤيد البيان الذي سيلقى بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

ويقدر وفد بلدي دور المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، على عقده المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، في شهر شباط/فبراير الماضي. ونحن نعتقد أن إتاحة الفرص الاقتصادية للشباب تشكل السبيل لمنع نشوب الصراعات. كما أود أن أنوه بالدور الإيجابي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في مجال التصدي للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وفي معالجة مسألتي السلام والأمن الإقليميين.

إن بوروندي في طور التعافي من حملة شديدة وهائلة لغير النظام بالعنف. حيث استخدمت جميع الوسائل الممكنة التي يمكن تخيلها. وتم استدعاء جميع فئات المجتمع. وترددت

لم يبدأ تاريخنا مع إعادة انتخاب الرئيس بيير نكورونزيزا. في واقع الأمر، عند تقييم الحالة التي يعمل بلدنا على معالجتها، لا يسع المرء إلا أن يخلص إلى أن أعمال العنف سابقة للولاية الحالية للرئيس. وقد هاجمت جماعة تابعة لحزب سياسي معارض، بوروندي في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بهدف إحباط العملية الانتخابية عام ٢٠١٥، وتنصيب نظام سياسي مختلف في بوروندي. ونظمت نفس مجموعة السياسيين، المرتبطين بمجموعات في الجيش والشرطة، مرة أخرى التمرد الذي جرى خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠١٥، بهدف الإطاحة بالحكومة. وأكدت المحاولة الانقلابية التي حصلت في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥، والهجمات التي نفذت لاحقا في بوروندي، انطلاقا من رواندا المجاورة، الهدف العام المتعلق بتغيير النظام.

وغني عن القول أنه جرى التلاعب بالمعلومات، ووضعت بعض المنظمات سياسات عامة فيما يتعلق ببلدي استنادا إلى تقديرات خاطئة، أو في غياب أي تقييم على الإطلاق. وتكشف الجماعات التي، كانت مشغولة باسم ممارسة الحق في التجمع، بقتل المدنيين الأبرياء خلال الأشهر الماضية، عن نفسها الآن. ويعترف الكثيرون بجرائمهم، ويشيرون إلى أسماء قادتهم وفي أي بلد تم تدريبهم. ويصاب المرء بالرعب والصدمة عند العثور على مقابر جماعية الواحدة تلو الأخرى في بؤر التمرد. ومنذ فترة ليست بالطويلة، وخاصة في أعقاب الهجوم في وقت واحد ضد ثلاث ثكنات عسكرية استراتيجية، جرى اتهام القوات الحكومية، دون أي اعتبار لحقها في الدفاع عن

وقد زاد عدد المراقبين إلى ٢٠٠-١٠٠ مسؤولون عن حقوق الإنسان و ١٠٠ آخرون بوصفهم خبراء عسكريين - ويتمثل جزء من ولايتهم في مراقبة الحدود مع رواندا.

والأفعال الإجرامية المتعلقة بالمقابر الجماعية، التي كانت غامضة لعدة أشهر، لم تعد لغزا. فنحن نعلم الآن من قتل الراهبات الإيطاليات الثلاث قبل عامين ومن قتل المدنيين الأبرياء ودفنهم على عجل في المناطق التي كانت تغطيها مظاهرات مسيرة. فالمجرمون يتكلمون الآن؛ وهم الآن يبينون من أعطاهم ماذا وأي بلد بالتحديد لعب دورا.

وفيما يتعلق بالحق في تكوين الجمعيات، أدعو إلى توشي الحذر، إذ أن بعض الجماعات تدعي أنها تتكلم باسم قضية حقوق الإنسان ولكنها في الحقيقة متورطة في جهود لدعم أحد جانبي النزاع. وأحيانا تشجع الكراهية العرقية، مع كل ما يتبعها من عواقب.

أما فيما يتعلق بحرية الصحافة فقد أذن لمحطتين إذاعيتين، كانتا قد أغلقتا في أعقاب محاولة الانقلاب، باستئناف بثهما مرة أخرى. واليوم، تعمل ١٣ محطة إذاعية في الإقليم. وثلاث محطات فقط لا تزال مغلقة، لأسباب واضحة وهي التحقيقات الجارية.

أما فيما يتعلق بالحوار، فإن الرئيس الترتاني السابق، مكابا، بدأ عمله بالفعل. وقد احتتم حولته في المنطقة يوم الجمعة الماضي بزيارة بوروندي، حيث استقبله الرئيس نكورونزيزا. وسيتم إخطارنا قريبا بالخطوات التالية. ونحن نرى أنه لا ينبغي التضحية باستقرار الدولة وأمنها وسلامتها الإقليمية على مذبح الشمول. ويرسم القرار ٢٢٤٨ (٢٠١٥) طريق المضي قدما. وينبغي تشجيع ودعم الرئيس مكابا. فحكومتنا تثق في قدرته على المضي بعملية الحوار نحو آفاق جديدة. وفي غضون ذلك، افتتحت اللجنة الوطنية للحوار مناقشة بشأن المسائل الهامة المتعلقة بحياة أمتنا. فليس هناك شمول أكثر من الذي يجمع كل مواطني البلد. إن حكومتنا تطلب الدعم.

النفس أو الطبيعة العدوانية للمهاجمين. ومرة أخرى، هنا قبل فترة قصيرة، قرر وزير المملكة المتحدة مهاجمة بوروندي بشأن هذه المسألة دون اعتبار لتلك التطورات.

إن بوروندي ليست على شفا الهاوية. وعلى عكس الخطاب الذي سمعناه هنا، فإننا نعتقد أن الحالة الأمنية تتحسن. وتتم مواجهة تحديات اليوم بعزم الرئيس نكورونزيزا والحكومة على التصدي لها. وفي مجال حقوق الإنسان، على سبيل المثال، قامت حكومتنا بعدد من بوادر حسن النية، في إطار الامتثال الكامل لقوانيننا، والاحترام لسيادتنا. وصدر مرسوم رئاسي يمنح العفو لـ ٢٠٠٠ سجين، والإفراج عنهم جار. ويشمل هذا العدد، الشباب الذين تم اعتقالهم بسبب أعمال العنف ضد الدولة والمدنيين خلال الأشهر الأخيرة.

وبينما نتفهم المخاوف المشروعة التي أثرت من وقت لآخر، فإننا نود أن ننتهز هذه الفرصة لدعوة أصدقائنا، القريين والبعيدين، لفهم حالتنا الخاصة. وكدولة ذات سيادة، فإن لدى بوروندي أيضا قوانين بحاجة إلى الإنفاذ، كما يليق بالدول المستقلة.

فهناك بلد يدعى بوروندي.

وفي ضوء كل هذا، نجد صعوبة في فهم بعض القرارات المتخذة ضد بلدنا من قبل بعض الشركاء، الذين أعلنوا على الدوام، أمام الجميع، أنهم يريدون السلام والاستقرار في بوروندي. فقطع المعونة عن الحكومة لا يندرج في فئة التدابير التي ترمي إلى تحقيق الاستقرار في البلد، بل العكس.

وقد عرضت حكومتنا تعاونها في رصد حالة حقوق الإنسان على الأرض. وأوفدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فريقا من ثلاثة خبراء أكملوا مهمتهم الأسبوع الماضي. ونحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة على مذكرة تفاهم مع الاتحاد الأفريقي بشأن رصد حالة حقوق الإنسان.

ناحية أخرى، ستلجأ حكومتنا قريبا إلى المحاكم الدولية بشأن ذلك التهديد بالغ الخطورة. وبالطبع فإن الإجراء المطلوب من مجلس الأمن، من دون المساس بحق دولة بوروندي في اللجوء إلى التقاضي.

وأؤكد مجددا التزام بلدي الكامل، بإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ودعمه له. وتعرض بوروندي تعاونها الكامل لتنفيذ خريطة الطريق المقترحة في ذلك الإطار. ونتمنى أن تلي النقطة ٥ من خريطة الطريق احتياجات اللاجئين البورونديين، الذين ينبغي تسهيل عودتهم. ونحن على استعداد للعمل مع مكتب الأمين العام في هذا الصدد.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يذكر جميع شركائنا بأن الانتقائية في تقييم الحالة في المنطقة لا يمكن لها أن تساعد. فالبعض يتكلم اليوم، في عام ٢٠١٦، بالطريقة التي كانوا يستخدمونها في الإشارة إلى البلدان الأفريقية في الخمسينات، بإعطاء الأوامر للأمم ذات سيادة كاملة. وبكل المعايير، من غير المقبول على الإطلاق أن يعين البعض أنفسهم قضاة على بلداننا. فبوروندي ليست مستعمرة لأي بلد. وكما قلت سابقا، فإن بلدنا يتعهد بالتعاون، لا الاستعباد. ونحن نرى أنه ينبغي احترام وتشجيع جميع المبادرات الأفريقية الرامية إلى معالجة الوضع في بوروندي. فلا يمكننا أن نقبل تدخلا لا يمرر له في تلك المبادرات. إن ميسر الحوار بين الأطراف البوروندي، رئيس سابق يستحق احترامنا لا أوامر زجرية عن الكيفية التي ينبغي له بها أداء مهمته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لمعالي السيد أوغوستو إرنستو دوس سانتوس سيلفا، وزير خارجية البرتغال.

السيد سيلفا (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن أحاطب مجلس

لقد أنشئ إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى لأن المنطقة كانت موبوءة بقوى هدامة وتعج بملايين اللاجئين. وقد فاقم كلا التحديان من هشاشة المنطقة الهشة أصلا. وقد أنشئ الإطار لمعالجة هاتين المسألتين عن طريق وضع سبل لتوليد الثروة من أجل الأجيال المقبلة وتعزيز التعاون فيما بين البلدان المعنية.

من الواضح أن أعمال العدوان تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وتحظر الصكوك الحالية ذات الصلة دعم العناصر الهدامة التي تغل بالسلام في البلدان المجاورة. فتجنيد اللاجئين للغرض الوحيد المتمثل في زعزعة استقرار بوروندي يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي. ويجب احترام الطابع المدني لمخيمات اللاجئين. وأشكر الأمين العام على تركيزه على ذلك الجانب.

إن جميع الأفعال التي وصفتها ارتكبتها جمهورية رواندا في حق بوروندي. وقد أبلغ فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية عن هذه الوقائع، مشاركا المؤسسات والدول الأخرى. فقد أدلى الشبان الذين أسروا في أعقاب خسارتهم معركة كاباروري، في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، بتفاصيل كثيرة عن رحلتهم من مخيمات اللاجئين إلى ساحة المعركة، مروراً بمعسكرات التدريب داخل رواندا. وقد اعتقلت السلطات الأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعض الشباب الذين يستخدمون الإقليم الشرقي لجمهورية الكونغو الديمقراطية في شن هجمات على بلدهم جنبا إلى جنب مع فارين من جيشنا ومواطنين روانديين.

ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة. وقد لجأت بوروندي بالفعل إلى المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي قرر مرتين على الأقل نشر آلية التحقق المشتركة الموسعة إلى رواندا بولاية لتقصي الحقائق. ولم تأذن رواندا للبعثة حتى الآن. ومن

بطيئاً، مع استمرار التوتر ووجود الجماعات المسلحة في البلد. وفي هذا السياق، نشيد بالاتفاق الأخير الذي مكّن العمليات المشتركة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية/بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ولذلك فمن الأهمية البالغة ضمان الدعم القوي للبعثة والتشجيع على إقامتها تعاوناً وثيقاً مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشدد على أهمية الحوار الاستراتيجي بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية فيما يتعلق باستراتيجية خروج البعثة، التي ينبغي، في رأينا، أن تكون عملية تدريجية تستند إلى إحراز تقدم على أرض الواقع.

ومن الملحّ كفالة الشمولية والتمثيل في الحوار السياسي الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأي تغييرات في الإطار الدستوري لا تحشد التوافق السياسي اللازم تشكل عامل خطورة على استقرار البلد، مع احتمال حدوث تداعيات سلبية على القارة بأسرها.

إن الانتهاكات المتكررة لاتفاق وقف إطلاق النار والحالة المساوية لحقوق الإنسان في جنوب السودان مقلقة جداً. ويجب على جميع الأطراف أن تلتزم على وجه الاستعجال بالوفاء بأحكام اتفاق السلام وإنشاء الحكومة الانتقالية المقررة. ومن الملحّ أيضاً أن نكفل وصول المعونات الإنسانية إلى المحتاجين في جميع أنحاء المنطقة. ولذلك ندعو إلى التعاون الكامل من جميع الدول في تهيئة الظروف اللازمة لإتاحة إمكانية الوصول حتى تتمكن من تقليل معاناة اللاجئين والمشردين داخلياً والسكان الذين في حاجة ماسة إلى المعونة الإنسانية.

تحتل أفريقيا مكانة خاصة في السياسة الخارجية البرتغالية. كما أن البرتغال ملتزمة التزاماً راسخاً بتعددية الأطراف الفعالة التي تستند إلى أسبقية الأمم المتحدة في صون السلم والأمن

الأمن للمرة الأولى باسم البرتغال في هذه المبادرة حسنة التوقيت للرئاسة الأنغولية. وأرحب بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى لدعم الاستقرار والسلام والأمن والتنمية في بلدان المنطقة. وفي ذلك الصدد، نرحب بإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وننوه مع الارتياح بوضع المبعوث الخاص للأمين العام خريطة طريق بالأولويات، فضلاً عن ركائز العمل الست المنتقاة وجميعها يتوافق مع مجالات ندرك أنها حاسمة للتصدي بالقدر الكافي لأهم التحديات في المنطقة.

وقد دعمت البرتغال، بصفتها الوطنية وبوصفها عضواً في الاتحاد الأوروبي على حد سواء، وستواصل دعم جهود بلدان منطقة البحيرات الكبرى في عملياتها للمصالحة الوطنية وتوطيد الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وتعزيز احترام حقوق الإنسان وفقاً لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، المتفق عليه في أديس أبابا في عام ٢٠١٣.

لقد ظللنا نتابع الحالة في بوروندي باهتمام خاص وقلق. ونثني على جهود جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتعزيز حوار شامل للجميع. ونعتقد أن ذلك هو المسار الصحيح الوحيد لتفادي تصعيد الصراع وزيادة تدهور حالة حقوق الإنسان في البلد.

ويعد اتفاق أروشا، الذي لا يزال سارياً، مثلاً جيداً على حل أفريقي لمشكلة أفريقية. ويحدونا الأمل في أن يتم حل النزاع الحالي عن طريق الحوار السياسي الشامل للجميع. ويعد نشر ٢٠٠ خبير ومراقب عسكري تابع للاتحاد الأفريقي في الميدان خطوة إيجابية هامة.

وقد أحرز تقدّم في مجال الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان نيروبي كان

وتوطيد ثقافة الديمقراطية يتطلب الاستقرار. ولا أعني الاستقرار بأي ثمن، وإنما الاستقرار المبني على الوفاء التام بالنظام الدستوري وسيادة القانون، وتحقيق الشفافية والعمليات الانتخابية الحرة والترهيبة، فضلاً عن مؤسسات الدولة التي تحمي مصالح السكان بأسرهم.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام البرتغال بالتعاون مع بلدان منطقة البحيرات الكبرى، على أمل أن يتحقق حلم نيلسون مانديلا في أفريقيا تعيش في سلام مع نفسها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى السيد تشيياندا نونغامولونغو، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد تشيياندا نونغامولونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنيكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. وأنا أيضاً مسرور على وجه الخصوص بأن أرحب من خلالكم بأنغولا، البلد الصديق الشقيق، والذي تتمتع جمهورية الكونغو الديمقراطية معه بعلاقات ممتازة منذ أمد طويل سمتها الثقة والاحترام المتبادلان. ثانياً، أود أن أشكركم على أخذ المبادرة بتنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن صون السلم والأمن الدوليين ومنع نشوب النزاعات وتسويتها في منطقة البحيرات الكبرى، وهو موضوع يجسد اهتمام مجلس الأمن بمنطقتنا. يتيح لنا هذا الاجتماع تقييم فعالية عملنا المشترك من أجل السلام داخل دولنا وفيما بينها، ويوفر لنا فرصة للتفكير في السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك، ليس من أجل حل المنازعات وحسب بل أيضاً، وقبل كل شيء، منع نشوبها بهدف تعزيز التعاون بين دول المنطقة وبالتالي بدء حقبة من السلام والاستقرار الدائمين. وأخيراً، أود أن أرحب في هذه الجلسة بحضور أصدقائي وأخوتي، اسماعيل شرقي، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن؛ ومامان صديقو، الممثل الخاص

الدوليين. وحافظنا هو الاستمرار في كوننا شريكاً متضامنا قوياً، سواء على الصعيد الثنائي أو في إطار الاتحاد الأوروبي. وسنواصل السير على هذا الطريق، في ظل الاحترام الكامل لمبدأ إمساك الدولة بزمام الأمور ومع التسليم بالمسؤولية المحددة ودور المنظمات الإقليمية.

وسنواصل المشاركة في الجهود المبذولة من جانب المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز الحوار مع بلدان المنطقة، ولا سيما من خلال المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وسنقوم بتشجيع ودعم مبادرات التدريب بشأن الحكم الرشيد، وجهود مكافحة الفساد، والتوزيع العادل للموارد، وتمكين المرأة، والحق في التعليم. ونحن على استعداد لتطوير التعاون في مجال بناء القدرات، لا سيما فيما يتعلق بإصلاح قطاعي الأمن والعدالة. وسنشجع مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في تنفيذ المشاريع التي تعزز السلام والتنمية.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بعمل أنغولا في رئاستها للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، التي عززت من خلالها الجهود المبذولة للتسوية السلمية للنزاعات وتحقيق التنمية في المنطقة.

وبصرف النظر عن التحديات الكبيرة في منطقة البحيرات الكبرى، ثمة إمكانات كبيرة للتنمية. لا يمكن لغير السلام والأمن تعزيز الظروف الأساسية للتنمية. ولا يمكن لغير السلام أن يجعل من الممكن تجنب استغلال الموارد الطبيعية من جانب أمراء الحرب والفصائل المتمردة. والحكم الرشيد والمؤسسات القوية هما الكفيلان بتمكين الشفافية في الصناعات الاستخراجية وتنفيذ السياسات لضمان أن التنمية الاقتصادية تترجم بصورة ملموسة إلى التنمية البشرية لجميع شرائح السكان. وينبغي ألا يتخلف أحد عن الركب.

النخب ضمن مجتمع الأمم، التي لم ترق دائماً إلى مسؤولياتها التاريخية، بسبب الافتقار إلى الشجاعة أو سيطرة المصالح الوطنية المتباينة، بما في ذلك على مستوى مجلس الأمن. وكانت النتيجة إجراءات غير موضوعية تتناقض مع قواعد القانون الدولي. ولحسن الحظ، وعلى الرغم من تلك الإخفاقات والعواقب المأساوية، كانت روح ميثاق الأمم المتحدة هي السائدة دائماً، وكانت صلة المنظمة الدولية موجودة دائماً لكي ترشدنا. وينطبق نفس الشيء على تطورات شعوبنا إلى ظروف معيشية أفضل، وكذلك عزم شعوبنا السيطرة على مصيرها، وبالتالي حماية وصون استقلالها وسيادتها في حين تراعي، على الصعيد الوطني، قواعد حسن الإدارة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى الصعيد الإقليمي احترام النصوص الدولية التي انضمت إليها هذه الدول.

هذا هو السياق الذي ينبغي أن تنضوي ضمنه المبادرات العديدة التي تضطلع بها دول المنطقة والمجتمع الدولي، والتي ينبغي أن تقيّم بموجبه، بما في ذلك، على وجه الخصوص، عقد المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والتوقيع على الاتفاق الإطاري لتحقيق السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى، والقرارات العديدة ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣).

وإن تصرّف جمهورية الكونغو الديمقراطية إزاء التعامل مع جميع هذه المبادرات كان تصرّفًا مسؤولاً بالكامل. واحتراماً للالتزامات الإقليمية والدولية التي تعهدتها، فقد شرعت في تنفيذها، كما فعلت مع الاتفاق الإطاري وإعلانات نيروبي، على الرغم من حقيقة أن تنفيذ هذه الأخيرة يعوقه لبعض الوقت الآن زعماء حركة ٢٣ آذار/مارس السابقة. لذلك، ما زلنا ملتزمين بالقضاء على جميع القوى السلبية والجماعات المسلحة التي لا تزال ناشطة على أراضيها. وهذا النضال، الذي بدأت في البداية القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وسعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، وأن أثنى على الطريقة التي ينفذون بها مهامهم.

وتهدف مناقشة اليوم، قبل كل شيء، إلى إبقائنا على إدراك جيد بالأزمة في المنطقة التي تشكل، من خلال مدتها وتكلفتها اللتين لم يسبق لهما مثيل والخسائر في الأرواح البشرية والتدمير واسع النطاق للسلع والبنى التحتية وانتهاك حقوق الإنسان، ناهيك عن الجوانب الإنسانية، امتحاناً للإحساس بالمسؤولية لقادة وشعوب منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية؛ وبالنسبة لمجلس الأمن وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة اختباراً لجدواها وفعاليتها؛ ومقياساً للإنسانية بالنسبة للعالم الذي نعيش فيه. إن مشاركة جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا النقاش، كما هو الحال في جميع الاجتماعات السابقة بشأن هذا الموضوع، تجسّد الوعي الجماعي بالتحديات ورغبتنا المستمرة في العمل بالتضامن مع الجهات الفاعلة الأخرى الإقليمية والدولية لمواجهة التحديات المطروحة وتأكيد تصميمنا على الاضطلاع بدورنا من المسؤولية لنكفل إمكانية عودة السلام والانسجام وتوطيدهما في المنطقة، بحيث يمكن إظهار فعالية عملية المبادئ والقيم التي يؤكدها ميثاق الأمم المتحدة بحيث لا تعود أهداف التنمية المستدامة مجرد وهم لشعب بلدنا وشعوب منطقة البحيرات الكبرى.

إن التزاعلات المتكررة في منطقة البحيرات الكبرى هي نتيجة التقاء عوامل مختلفة، في صميمها الفشل الأخلاقي والسياسي للنخبة: إخفاقات النخب الوطنية عندما يتعلق الأمر بالحكم الرشيد، الذي ظل لفترة طويلة يتسم، ولا يزال كذلك في بعض الحالات، بإنكار الحقوق الأساسية للمواطنين؛ وحكم الدول بالتوريث وعدم احترام القانون الدولي، مما فتح الطريق إلى عدم الاستقرار السياسي، والاضطرابات الاجتماعية، والتزاعلات القبلية داخل الدول والتزاعلات المفتوحة التي احتاحت الدول في المنطقة. وينبغي لنا أيضاً أن نعترف بفشل

المسائل. وفي رأينا أن هذه الطريقة هي الطريقة الذكية فحسب في ظل هذه الظروف، أكثر بكثير من أي قرار للحكومة من جانب واحد، أو فرض حل من الخارج. ونحن نرحب بدعم الحوار من جانب المجتمع الدولي.

والمؤسف أن المشاركة القوية لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ الاتفاقات الإقليمية والدولية ليست كافية بحد ذاتها لوضع حد للأضرار التي تسببها القوى السلبية والجماعات المسلحة، ولا لتهيئة الظروف اللازمة في منطقة البحيرات الكبرى لتحقيق السلام والاستقرار والرخاء. وبغية القيام بذلك وإحداث تغيير إيجابي وحقيقي ودائم هناك، من الضروري أن تجتمع العوامل الخمسة التالية معا.

العامل الأول هو أن الدول الأخرى الموقعة على مختلف الصكوك القانونية والإقليمية والدولية ذات الصلة يجب أن تعمل انفراديا على تنفيذها، وعلى تقديم تقرير دوري عن التنفيذ، خاصة في ما يتعلق باحترام سيادة كل دولة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعزيز الممارسات الديمقراطية، وعدم تقديم المساعدة إلى القوى السلبية والجماعات المسلحة؛

والعامل الثاني هو أن جميع الدول يجب أن تشارك بإخلاص ونشاط في مكافحة تلك القوى والجماعات، فضلا عن الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، في إطار من التعاون الحقيقي على الجبهات الدبلوماسية والأمنية والقضائية.

والعامل الثالث هو أن التعزيز المشروع والضروري لسيادة القانون والديمقراطية في دول المنطقة يجب ألا يتم على حساب متطلبات السلام والاستقرار، اللذين من دونهما لا توجد فرص حقيقية لتحسّن الحالة العامة بشكل دائم.

والعامل الرابع هو أنه دون الإخلال بالطابع العالمي لمبدأ الحكم الرشيد، ينبغي مراعاة الظروف الفردية لكل دولة، من

بمفردها، والذي تشكل نتائجه دليلا على القدرة والكفاءة المهنية اللتين تمنوان يوميا، يستمر مع دعم وتعاون بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعودة العمليات العسكرية من جديد. وأود القول إن هذا النضال لن ينتهي حتى يجري القضاء على القوى السلبية والجماعات المسلحة قضاء تاما.

وكما تشهد عليه النتائج الممتازة التي أحرزناها حتى الآن، أبدى بلدي العزم نفسه على تنفيذ التزاماته الوطنية، من خلال مواصلة الإصلاحات الجارية التي ترمي إلى تعزيز الديمقراطية، وسيادة القانون، وإعادة بناء البلد، وتحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية. وبغية توطيد سلطة الدولة، لا سيما في المناطق التي شهدت اضطرابات في السابق، نحن لم نقم فحسب بنشر الشرطة الوطنية، والإدارة العامة، والمحاكم، وإنما عملنا على تعزيزها أيضا، مما أدى إلى انخفاض كبير في أعمال العنف الجنسي. وفي الوقت نفسه، إن اللامركزية المنصوص عليها في الدستور توطدت من خلال سن مجموعة من القوانين اللازمة لتنفيذها، عن طريق إنشاء ٢٦ مقاطعة جديدة، والانتخابات المقرر إجراؤها في نهاية هذا الأسبوع، وتعيين حكام ونواب حكام جدد للمقاطعات.

ومن المهم التأكيد في الأمكنة التي تكون الانتخابات فيها مدعاة للقلق بصفة خاصة على أننا نعتزم إجراؤها في الموعد المحدد، ولكن قبل كل شيء في ظل ظروف تكفل شفافيتها ومصداقيتها، ولا سيما في جو آمن. وفي هذا السياق، جرى تماما إصلاح اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وهي تحضّر بنشاط لإجراء هذه الانتخابات برئاسة فريق جديد يتألف من ممثلين عن حزب الأغلبية، والمعارضة، والمجتمع المدني، وتمثل إحدى أولوياتها في تنقيح لوائح الناخبين. ومن أجل التغلب على أي عقبات تعترض هذه العملية والحيلولة دون حدوث أزمات بعد الانتخابات، وقبل وقوع انقسام بين الطبقات السياسية والمجتمع المدني، دعا رئيس الدولة إلى إجراء حوار سياسي شامل يهدف إلى تحقيق توافق في الآراء على جميع

المعاناة الماضية، التي ندرکها جميعا والتي لا نقلل من أهميتها، لا يسعنا أن نبقي محاصرين أمام طريق مسدود إلى أجل غير مسمى. لهذا السبب، يجب أن نعزز المصالحة والتماسك داخل دولنا، والتعايش السلمي والتعاون في ما بينها. فتاريخنا وجغرافيتنا يقتضيان ذلك، وكذلك متطلبات البقاء والتنمية المستدامة. وثمة آخرون قبلنا عانوا في أماكن أخرى تجارب مشابهة لتجارنا. ودون أن ينسوا كل ما حدث، تمكنوا مع ذلك من الابتعاد نهائيا عن الانتقام الطائش، واللجوء إلى القوة بدلا من قوة القانون لحل النزاعات. وازدهار تلك البلدان وتحقيق التفاهم السلمي بينها ينبغي أن يكونا اليوم مصدر الهام لنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم وأشكر وفدكم، سيدي الرئيس، على تنظيم المناقشة الهامة اليوم حول منع نشوب النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى من أفريقيا وتسويتها، وعلى المذكرة المفاهيمية التي عمّمتوها على الدول الأعضاء (S/2016/223، المرفق). كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية. فوجوده هنا اليوم يبرز مرة أخرى التزامه بمنع نشوب الصراعات وحلها، لا سيما في منطقتنا. وإنني أرحب بالإحاطات الإعلامية التي قدّمها مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، السيد إسماعيل الشرقي، والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد سعيد دجنيت، والسيد فيجاي بيلاي ممثل مكتب نائب الرئيس لمنطقة أفريقيا في البنك الدولي.

لقد أصبح منع نشوب النزاعات وحلها أمرا أساسيا في عمل الأمم المتحدة، ولكن في أعقاب الإبادة الجماعية للتوتسي في رواندا في عام ١٩٩٤ والنزاعات الداخلية المتزايدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وجمهورية أفريقيا

حيث التحديات، وكذلك الجهود المبذولة والنتائج التي يتم إحرازها، عند تقييم حالتها الداخلية وأهمية استمرار الدعم لها. والعامل الخامس هو أنه ينبغي تنفيذ سياسات تحفيز الاستثمار الخاص والتعاون الإقليمي بهدف تحقيق تنمية متوازنة ومتكاملة في المنطقة، وبالتالي توفير فرص أفضل للعمل ودخل لائق لشعوب البلدان، وخاصة النساء والشباب. وفي هذا الصدد، رحبت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالمؤتمر الذي انعقد في كينشاسا بتاريخ ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير حول استثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى. وبعد حفل افتتاحه من جانب رئيس الجمهورية، حظي المؤتمر بشرف الحضور الشخصي للأمين العام وممثلين آخرين رفيعي المستوى من عالمي السياسة ورجال الأعمال في منطقة البحيرات الكبرى وأماكن أخرى. وقد هيأ هذا المؤتمر الساحة التي نحتاجها للتعايش السلمي والرخاء المشترك في المنطقة، عن طريق تحديد عدد من المشاريع التكاملية في مجالات مثل السياحة التي تعززها الجبال والمناظر الطبيعية والمواقع الجميلة التي تكثُر في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا وتجعلها منطقة سياحية جذابة بطبيعة الحال. والشيء نفسه ينطبق على قطاع الطاقة، مع وجود غاز الميثان الذي تتشاطرهُ بلدان المنطقة، والمجري المائية العديدة التي تمثل إمكانات لتطوير الطاقة الكهرومائية الحقيقية بالفعل. وثمة احتمالات مماثلة بالنسبة إلى مشاريع تنمية البنية الأساسية للنقل التي لا غنى عنها لتحفيز التجارة عبر الحدود، والتجارة البينية، والنمو الاقتصادي في بلدان المنطقة.

وفي الختام، ينبغي أن نعترف بأن الحرب والصراع المسلح هما السبب الجذري للوضع المؤلم في المنطقة، مع ما يخلف ذلك من تدمير للنسيج الاقتصادي، وفقدان للأرواح البشرية، بما فيها ٦ ملايين كونغولي، واضمحلال الثقة المتبادلة بين دول المنطقة وقادتها. ومهما كانت الجروح والاهوال التي نتجت عن

وفيما يتعلق بالحالة الراهنة في بوروندي منذ أيار/مايو ٢٠١٥، أثبتت الاضطرابات السياسية والأمنية في البلد أن منطقة البحيرات الكبرى أبعد ما تكون عن الاستقرار. وتشهد بوروندي اضطرابات سياسية، حيث تقتل ميليشيات مسلحة ترعاها الدولة المدنيين الأبرياء في وضوح النهار. وعلاوة على ذلك، فإن الادعاءات غير المتحقق منها الواردة في الجزء الثاني من مستجدات التقدم في تقرير فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ والشائعات التي تروج لها الرابطة الدولية للاجئين تسعى إلى تحميل أطراف خارجية المسؤولية عن النزاع الحالي وتمثل محاولة فاشلة أخرى لصرف التركيز عن الأسباب الحقيقية لعدم الاستقرار. فرواندا قد أظهرت بالفعل التزامها بحماية اللاجئين ورعايتهم. ولئن كانت حكومة بلدي ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، فإن ذلك الأمر ينبغي عدم استغلاله سلبا من قبل أولئك الذين يتوقعون إيجاد حلول للأزمة.

وحقيقة أن بوروندي قد سقطت الآن في دوامة العنف لا تساعد في بيان قدرتنا وإرادتنا الجماعيتين لمنع نشوب النزاعات أو لحماية المدنيين. وبذلك، أعني أن استجابة المجتمع الدولي موجهة أكثر نحو الحوارات الخطابية منها إلى اتخاذ إجراءات بهدف منع التصعيد والحيلولة دون ارتكاب فظائع جماعية. واستجابة المسؤولين البورونديين ليست بأفضل من ذلك. فبدلا من ممارسة القيادة والارتقاء إلى مستوى مسؤولياتهم والتزامهم بحماية مواطنيهم، اختاروا غض الطرف عن القتل اليومي للمدنيين الأبرياء لتستمر المذابح.

ومن جانبنا وتجنبنا لأي سوء فهم لنوايانا، طلبنا من المجتمع الدولي العمل معنا في التخطيط للنقل المنظم والأمن للاجئين البورونديين إلى بلدان ثالثة. وأود أن أضيف أن الكراهية والخطاب الموجه ضد بلدي، أو ضد رئيس بلدي،

الوسطى وجنوب السودان، نرى أن مفهوم منع نشوب النزاعات لم يُطبق عمليا بقدر تطبيقه نظريا. فقد ركزت الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، ولا تزال على إدارة الأزمات أكثر بكثير من تركيزها على منع نشوبها.

إن التقرير (انظر S/2015/446، المرفق) الصادر عن الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، فضلا عن توصيات الأمين العام فيما يتعلق بتقرير الفريق، يسلم عن حق بأولوية العمل السياسي مع التركيز على الوساطة ومنع نشوب النزاعات. وفي الوقت نفسه، ينوه التقرير، من بين الأدوات الأخرى التي لا تقل أهمية، بفائدة الشراكات العالمية والإقليمية القوية في التصدي للنزاعات. ويمكن أن يساعد أيضا العمل مع المنطقة في تقييم الحالة على صعيد تنفيذ قرارات مجلس الأمن في معالجة مصادر النزاع بأسرع ما يمكن. والمبادئ التي نؤيدها لن تؤدي ثمارها ما لم تُنفذ بحسن نية مع وضع استراتيجية متماسكة وشاملة وفعالة تجمع بين كل أصحاب المصلحة. ولذلك، ينبغي أن يسترشد مجلس الأمن في عمله بآليات الإنذار المبكر في مجال منع نشوب النزاعات. وسيسحن ذلك من عمل الأمم المتحدة، ومجلس الأمن خاصة، ولكن يمكن أن يكون أيضا فعالا من حيث التكلفة عندما يتعلق الأمر بإنقاذ الأرواح.

والحالة في منطقة البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا ليست بحاجة إلى بيان. فهي منطقة تعيش حالة من الاضطراب منذ خمسينات القرن الماضي. وفي حين بُذلت العديد من الجهود المتعاقبة، فإن عددا قليلا جدا منها استهدف معالجة الأسباب الجذرية للأزمة. وعلى سبيل المثال، فقد بعث "إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة" وعملية السلام في بوروندي على الأمل في أن عصر العنف في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية يقترب أخيرا من نهايته. ولكن التقدم المحرز في تنفيذ هذه المبادرات محدود، إن لم يكن محييا للأمال.

نعمة بالنسبة للبعض ونقمة للبعض الآخر. ولا تزال عدة بلدان غنية بالموارد تعيش في فقر مدقع وتعاني من ضعف النمو الاقتصادي، وبالتالي من انخفاض مستوى المعيشة. ومقولة أنه كلما زادت موارد البلد زاد نموه الاقتصادي والرخاء فيه لا تنطبق بالضرورة، تماما مثل عدم انطباقها بالضرورة في سياق الزواج. فالتصدير غير المشروع للموارد يمكن أن يكون عاملا في إطالة أمد التراعات - وفي بعض الحالات، تأجيلها، سواء في مجالات الاستغلال، وفي بعض الأحيان، عبر الحدود مع البلدان المجاورة. والجماعات المسلحة في منطقتنا، مثل تحالف القوى الديمقراطية وجماعات الماي ماي وجيش الرب للمقاومة وجماعة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي تمارس الإبادة الجماعية، تستفيد من الاستغلال غير القانوني للموارد في جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية التسبب في انعدام الأمن في البلدان المجاورة، بما في ذلك في بلدي.

وقد وضعت حكومة رواندا آليات للتحقق تساعدنا على تحديد منشأ الموارد المعدنية على أراضيها. ورواندا هي من أكثر البلدان تقدما في المنطقة في تنفيذ الآلية الإقليمية لإصدار شهادات المنشأ المنبثقة عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

وقد تم تأكيد ذلك في اجتماع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، الذي عقد في كيغالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

وأنشأت سلطة الجيولوجيا والمناجم في البلد نظام وسم المعادن ومخطط أختام يهدف إلى كبح الاتجار غير المشروع بالمعادن المؤججة للتراعات مثل القصدير والتنتالوم والتنتاليت. والمشروع الذي قامت به صناعة القصدير في المملكة المتحدة ويدعى مبادرة سلسلة توريد القصدير التابعة للمعهد الدولي لبحوث القصدير، أنشئ من أجل مساعدة البلدان في المنطقة، وتكفل حكومة رواندا بأنه قد تم التحقق من معادنها، والحق

أمر غير مقبول. إنه بطلنا. فلا تتجروا على معاملته بهذه الطريقة أبدا.

ومما يثير قلقنا بالغا إزاء التزام أصحاب المصلحة بالسعي إلى إحلال السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة التواجد المستمر في جمهورية الكونغو الديمقراطية للحيوانات المفترسة المسماة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - وبالمناسبة، فإن هذه القوات موجودة أيضا في بوروندي حاليا حيث تعمل مع حكومة بوروندي، التي بدأت الأزمة - والتراخي من جانب بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ قرارات مجلس الأمن والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وفي حين أننا سنرحب بنقل لاديسلاس نتاغانزوا بالأمس من جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا يسعنا إلا أن نشير إلى أنه لم يتحقق شيء ملموس حتى الآن على أرض الواقع عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وتشجب رواندا بشدة عدم اتخاذ إجراءات مجدية لتحديد تلك الجماعة والمنظمة الإرهابية التي تمارس الإبادة الجماعية، بما في ذلك قادتها. وللأسف لم يتم المجتمع الدولي، لا سيما البعثة ولواء التدخل التابع لها، بأي عمل عسكري في أعقاب إلحاق الهزيمة بحركة ٢٣ مارس، كما دعت إلى ذلك الهيئات الإقليمية ومجلس الأمن. وأثناء فترة عضويتنا في مجلس الأمن من عام ٢٠١٣ إلى ٢٠١٤، صوتنا مؤيدين للقرار ٢١٤٧ (٢٠١٤).

كما تبرز المذكرة المفاهيمية المقدمة من الرئيس (S/2016/223، المرفق) لهذه المناقشة المفتوحة الصلة بين الموارد الطبيعية وقوى زعزعة الاستقرار والتراع. ولا شك في أن الموارد الطبيعية تشكل العمود الفقري للجهود التي تبذلها البلدان التي تزخر بها لتعزيز برامجها الإنمائية ولتخليص مواطنيها من براثن الفقر. وفي بعض أجزاء من العالم، بما في ذلك منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، كانت تلك الموارد

وكما كنت أقول لأحد الرجال المحترمين في القاعة، فإننا لن نقبل أبداً أن يحاول أي شخص إنكار ما يريد الروانديون تحقيقه، أو ما تختاره رواندا. واستخلاصاً للدروس من السياسات السيئة التي أدت إلى الإبادة الجماعية، من الضروري أن يستفيد الشعب الرواندي من ثقافة الحوار الجاري مع جميع مواطني رواندا لتمكينهم من أن يكون لهم صوت ويشاركوا، ويكشفوا أية محاولة لعرقلة تحقيق رفاههم، وأن تتاح لهم الفرصة للمطالبة بحقوقهم عندما يشعرون بأنهم قادهم غير مستجيبين. وابتاع ذلك النهج، تم تعميق التعددية في ديمقراطية توافقية حيث قاد المواطنون المشاورات وأثمرت نتائج ملموسة في إصلاح النسيج الاجتماعي ومعالجة جميع المسائل المثيرة للقلق.

وتتاح لمواطني رواندا منابر عديدة للتعبير عن آرائهم وشواغلهم. وفهمت رواندا أن السبيل الوحيد لتوطيد المكاسب، بوصف ذلك عنصراً حيوياً، هو بقاءها على تواصل من خلال الديمقراطية التشاركية التي تمكن الناس من أن يكون لهم صوت في جميع المسائل المتعلقة برفاههم. وهذا النظام التي اخترت جيداً دفع شعب رواندا إلى اختيار هائل تمثل في إبقاء هذا الرجل العزيز - رئيسنا اليوم، أي الرئيس كاغامبي، على رأس الدولة. ولئن كانت رواندا قد أحرزت أكبر تقدم في العالم من حيث التنمية البشرية على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية، كما ذكرت السيدة باور أيضاً، فقد حققت ذلك من خلال قيادة الرئيس. ونحن نعلم ما هو في صالح رواندا والروانديين. ولا يحتاج المرء حقاً إلى أن يتفق معنا، ولكن بوسعنا أن نحترم اختياراتنا. وهناك بعض الجوانب المتعلقة ببلدها لا نوافق عليها، ولكن ليس هناك ما يمكن أن نفعله حيال ذلك. ونحن نترك الأمر لهم.

وما لا يمكننا أن نتفق معه هو هذه الرغبة الواضحة في شغل الحيز السياسي في بلدنا. وما من أحد سيأتي ليشغل الحيز

في تتبعها من مصدرها ولغاية المصاهر. ونحن نشجع البلدان في المنطقة على اعتماد تدابير مماثلة، مما يساهم في تحقيق الشفافية في تجارة المعادن في المنطقة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أورد على الملاحظات التي أبدتها السفيرة سامانتا باور وتحليلها للحالة في أربعة بلدان في المنطقة، بما في ذلك بلدي. ويحدوني الأمل في أنها تشاهد هذا البث الشبكي. وإن لم تكن تشاهده، أرجو أن يتم نقل رسالة رواندا لها. أولاً، أمل أنها لا تخلط بين اسمها ووظيفتها - فالسيدة باور ليس لديها سلطة على رواندا.

ورداً على ملاحظاتها، يلزمنا أولاً وقبل كل شيء أن نحذرنا من الخلط بين النهج المتبعة في البلدان الأربعة. وليس هناك حل واحد يناسب جميع الحالات عند التصدي للتحديات التي تواجه المنطقة. وبينما نثني على ملاحظاتها فيما يتعلق بالاتجاه الإيجابي الذي أحرزته رواندا في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، ودور رواندا الرئيسي في صون السلم والأمن في الساحة الدولية، فإن ثمة حاجة للتأكيد على أن إنجازات رواندا لم تأتي من فراغ. والواقع أن نجاح رواندا القائم ينبع من العديد من العوامل، بما في ذلك الحكم الرشيد والقيادة المستنيرة - صاحب الفخامة الرئيس بول كاغامبي - الذي وضع بمفرده حلولاً صممت خصيصاً لحالة رواندا في أعقاب الإبادة الجماعية ضد التوتسي. ولولاه، لما كنت هنا أتكلم أمام المجلس اليوم.

فهل يود المجلس أن أسرد قصتي، عن سبب حيننا، نحن الروانديين، له؟ أجدادي كانوا لاجئين. وآبائي كانوا لاجئين. وولدت لاجئاً. ولحسن الطالع، عاد الرئيس كاغامبي إلى الوطن ووضع حداً للإبادة الجماعية. ولحسن الحظ، رجعت إلى الوطن أيضاً. وفي عام ١٩٩٤، عندما قتل أكثر من ١٠٠٠٠ شخص يومياً، ما الذي فعله مجلس الأمن؟ لا شيء. ما من شيء! نحن نريد أن يكون ذلك الرجل هناك. لقد كان الوحيدة الذي نهض بمسؤوليته وجاء ووقف الإبادة الجماعية. إنه بطلنا.

المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، في توجيه وقيادة جميع أصحاب المصلحة المعنيين نحو تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

لقد اعترفت جنوب أفريقيا دائما بأهمية وإلحاحية السلام والأمن والتنمية في المنطقة. ولكي تتمكن منطقة البحيرات الكبرى من تحقيق الازدهار، يتعين على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة، العمل بطريقة منسقة من أجل تحقيق الاستقرار.

وبعد زيارة الوفد الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي، بقيادة الرئيس زوما، إلى بوروندي، يشجعنا أن نلاحظ موافقة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك حكومة بوروندي والمعارضة والمجتمع المدني، على أن الحوار السياسي الشامل للجميع يشكل الوسيلة الوحيدة لمعالجة الخلافات السياسية التي تواجه بلدهم. وتعتقد جنوب أفريقيا أنه لدى شعب وحكومة بوروندي القدرة على التغلب على التحديات من خلال إجراء حوار وطني جامع، وكذلك من خلال الوسائل السياسية السلمية، مثلما أظهرنا من خلال اتفاق أروشا الذي أنهى الحرب الأهلية التي أودت بحياة آلاف البورونديين.

ونرحب أيضا بجهود الوساطة التي يقوم بها رئيس أوغندا موسيفيني بالنيابة عن جماعة شرق أفريقيا، وخاصة فيما يتعلق بضرورة ضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة في بوروندي في حوار جامع والحفاظ بشكل فعال على مكاسب اتفاق أروشا. وتنوه جنوب أفريقيا أيضا بالجهود التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا لتعزيز عملية الوساطة من خلال تعيين الرئيس السابق لتزانيا، فخامة السيد بنيامين مكابا، لمواصلة تسريع عملية السلام في بوروندي. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم حكومة بوروندي عن طريق إتاحة الموارد للمساعدة على جعل إمكانية السلام حقيقة واقعة.

وفيما يتعلق بمسألة الموارد الطبيعية في المنطقة، فإننا ندرك جميعا أن أفريقيا، وخاصة منطقة البحيرات الكبرى، قد حباها

السياسي في بلدنا. إنه ملك للروانديين، للروانديين وحدهم. وإذا كانت الديمقراطية للشعب ومن خلال الشعب، كما قالت هي وقادة بلدها، إذن، دعوا شعب رواندا يختار. إن محاولة كفالة السلام والاستقرار في البلد بدون مراعاة العوامل السياسية والاقتصادية والتاريخية ستكون مجرد ممارسة لا تؤدي إلى غاية. ونحن، في رواندا، أدركنا أنه لا بد من عملية مستمرة للتشقيف والحوار مع الشعب. ولا يمكن أن تكون، بأي حال من الأحوال، عملية قص ولصق من بلد إلى آخر؛ ولا يمكنها أن تتبع نفس النمط، فكل بلد له مسأله التي ينفرد بها.

وفي الختام، أود أن أكرر دعوتي لمجلس الأمن الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. مع الأحداث الجارية في بوروندي، وفي أماكن أخرى، بالطبع، لا مفر من أن يحاول مجلس الأمن تحسين سجله فيما يتعلق بالتفهم التام لعلامات الإنذار المبكر بالتزامات والاستجابة لها عن طريق اتخاذ إجراءات مبكرة إذا ما أريد له أن يظل ذا أهمية. وفي حين أنه هناك زيادة هائلة في مستوى الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام دبلوماسيا على الصعيد العالمي، فإن هذه الجهود، في معظم الأحيان من جانب الأمم المتحدة، ومؤخرا بالشراكة مع المنظمات الإقليمية، سوف تظل غير كافية إذا لم تتبع بتدابير ملموسة على أرض الواقع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة نوسيفوي مايبسا - نفاكولا، وزيرة الدفاع والمحاربين القدامى في جنوب أفريقيا.

السيدة مايبسا نفاكولا (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أشارك المتكلمين الآخرين تهنئة جمهورية أنغولا، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لهذا الشهر، على عقد هذه المناقشة المحفزة للتفكير والمناسبة من حيث التوقيت. وننوه أيضا بدوركم الحيوي، سيدي، في رئاسة المؤتمر الدولي

ادعاءات مؤخرا بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة في المنطقة، وأنها قوبلت باتهامات مضادة.

وترى جمهورية جنوب أفريقيا أن القضاء تماما على القوى الهدامة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتطلب الاستفادة المثلى من الموارد العسكرية المنتشرة في هذا البلد. وتعتقد جنوب أفريقيا أنه لا ينبغي النظر إلى هدف القضاء على القوى الهدامة باعتباره يعني مجرد استخدام القوة ضد الجماعات المسلحة، ولكنه يشمل أيضا استخدام كل الطرق الممكنة للتأثير على القوى الهدامة لكي تنبذ العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها وتوافق على نزع السلاح والتسريح. ومن شأن ذلك أن يتطلب تسريع عملية استعادة وتوطيد سلطة الدولة في الجزء الشرقي من البلد. وتؤيد جنوب أفريقيا تمديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع الأخذ بعين الاعتبار شواغل حكومة البلد.

ونحن بحاجة، كمجتمع دولي وبشكل جماعي، إلى العودة إلى الأساسيات وتحديد الأسباب الجذرية للصراع في منطقة البحيرات الكبرى. وبالإضافة إلى تناقض الموارد المذكور سابقا، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار جماعات المصالح المتشابكة التي يلقي سعيها للسلطة والموارد الطبيعية بظلاله على أهمية تنمية المنطقة وإعادة توزيع الثروة على شعوب المنطقة لكي تتمكن أيضا، كما هو الحال في العديد من المجتمعات في العالم، من تحقيق الرخاء والعيش حياة مزدهرة.

إننا بحاجة أيضا إلى توفير أكبر قدر ممكن من الدعم لتلك البلدان لدى خروجها من الأزمة للحيلولة دون عودتها إلى الصراع، وهي أمر يشكل نموذجا لعدم الاستقرار في المنطقة. وعليه، فإننا ندعو لجنة بناء السلام إلى بذل كل ما في وسعها للدعوة لتقديم المساعدة لاعادة البناء بعد الصراع في البلدان المتضررة في المنطقة.

الله بثروات من الموارد الطبيعية، وكذلك بالأراضي الخصبة للأغراض الزراعية، وبالتالي لديها امكانات هائلة لتحقيق الرخاء الاقتصادي والتنمية. ويمكن لنهر الكونغو، على سبيل المثال، توفير نصف الاحتياجات من الطاقة في القارة الأفريقية. ويوسع الموارد المعدنية جعل هذه المنطقة مركزا للتجارة في القارة الأفريقية.

وللأسف، لم تجر الاستفادة من إمكاناتها الحقيقية، حيث ابتليت المنطقة دون الإقليمية بصراعات لا تنتهي. وربما يعود ذلك إلى وفرة الثروات المهددة بعدم الاستقرار، لأنه غالبا ما يكون التناقض قائما، حيث تواجه البلدان الغنية بالموارد الطبيعية خطر الركود وانخفاض النمو وعدم الاستقرار. ويعود ذلك جزئيا لاستغلال هذه الموارد، في كثير من الأحيان من جانب أطراف خارج المنطقة. ولذلك، فإننا نشجع على التحلي بقدر أكبر من المسؤولية والملكية الوطنية لهذه الموارد، والحكومة الرشيدة، وزيادة الاستثمار من أجل تنمية كل قطاعات تلك الاقتصادات. ومن المهم أن ندرك أن السلام والاستقرار مرهونان بتحقيق التنمية، والعكس صحيح.

وتود جمهورية جنوب أفريقيا إبداء الملاحظات والتعليقات التالية بشأن الوضع في منطقة البحيرات الكبرى:

أولا، تعترف جنوب أفريقيا بتحقيق تحسن نسبي في الحالة الأمنية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال الحد من التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية. وثانيا، فإننا ندرك أنه لم يجر نزع أسلحة كل القوى الهدامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وثالثا، نقر أيضا بأن بعض القوى الهدامة قد وجدت ملجأ في البلدان المجاورة وبأن ثمة جهود جارية بهدف عودتها إلى وطنها. ورابعا، يساورنا القلق جراء إمكانية توسيع نطاق أسلمة بعض جوانب الصراع في المنطقة. وخامسا، نلاحظ ظهور

الرشيد وحقوق الإنسان، على سبيل المثال لا الحصر، وكلها عناصر أساسية لبناء السلام المستدام والاستقرار الطويل الأجل والتنمية. ويشمل "إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة"، الذي يبلغ عمره الآن ثلاث سنوات، جدول أعمال واسع النطاق. فهو يقر بأن السلام والتنمية وجهان لعملة واحدة، ويتضمن خططا وإجراءات ملموسة ذات أهمية جوهرية للحد من هشاشة الوضع في المنطقة. وأود أن أتطرق إلى مجالات ثلاثة نرى أنها تستحق اهتماما خاصا.

أولا، فيما يتعلق بدور المنظمات الإقليمية، فقد دأبت بلدان الشمال الأوروبي على الدعوة إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لأن الملكية المحلية تمثل شرطا مسبقا لضمان المشروعية والفعالية في صنع السلام، فضلا عن مواجهة التحديات الأخرى. ونعرب عن ترحيبنا ودعمنا للأدوار المتزايدة الأهمية التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي والهيئات دون الإقليمية في سياق منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ونشجع تعزيز شراكاتها وتعاونها المؤسسي مع الأمم المتحدة.

ثانيا، إن الافتقار إلى الوظائف والفرص الاقتصادية يوجب النزاعات. وقد سبق أن أقررنا بأننا لن نتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ونعزز اتفاق باريس بشأن تغير المناخ إلا بالشراكة مع القطاع الخاص. ولذلك، فإنه مما يثلج صدورنا انعقاد مؤتمر استثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، الذي اشتركت في تنظيمه الأمم المتحدة والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في الشهر الماضي. وكذلك يجب التنويه بدور البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي في تعزيز النمو الاقتصادي.

ومن المهم الإشارة إلى أن الحكومات والمؤسسات التجارية تتحمل مسؤولية في تأمين ظروف العمل اللائق

وتلتزم جنوب أفريقيا بالعمل على بناء قارة أفريقية موحدة وحرّة، يمكن لشعوبها تحقيق الازدهار والاستفادة من إمكاناتها الحقيقية بوصفها أعضاء في المجتمع العالمي. ويقع الاستقرار والازدهار في منطقة البحيرات الكبرى في صلب هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة أنيكا سودر، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في السويد

السيدة سودر (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي: آيسلندا والدانمرك وفنلندا والنرويج وبلدي، السويد. واسمحوا لي أن أشير أيضا إلى أن السويد تترأس حاليا فريق الاتصال الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ويسرني أن ترافقني اليوم مبعوثتنا الخاصة، السفيرة لينا سوند، وهي أيضا سفيرتنا لدى أنغولا.

في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه المبادرة الهامة التي تأتي في مرحلة حرجة، ولكن أيضا في لحظة من لحظات الفرص المتجددة لمنطقة البحيرات الكبرى. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للشهادات القيمة التي قدمها وزراء من المنطقة في وقت سابق، وكذلك للإحاطات الإعلامية التي قدمها الأمين العام ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى.

إن التوترات والصراعات أمر شائع جدا منذ أمد بعيد في منطقة البحيرات الكبرى، مما يؤدي إلى معاناة الملايين من الناس. وعلينا القيام بأكثر من مجرد إدارة الأزمة وتداعياتها. فنحن بحاجة إلى أن ندعم ونعزز بشكل جماعي الجهود الدولية والإقليمية الرامية لمنع نشوب الصراعات من خلال معالجة أسبابها الجذرية.

ويشمل ذلك طائفة واسعة من المسائل، من قبيل الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وتغير المناخ والحكم

بقوة على الامتناع عن استخدام اللغة التي تشجع الانقسامات على أسس عرقية.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد على أن بلدان الشمال الأوروبي ستظل ملتزمة تجاه شعوب منطقة البحيرات الكبرى. ويعود هذا الالتزام إلى ستينات القرن الماضي عندما دفع الأمين العام آنذاك داغ همرشولد، على نحو مأساوي، حياته ثمنا لسعيه إلى صنع السلام في المنطقة التي مزقتها الحرب. ونتطلع الآن إلى التعاون مع البلد لتحقيق الإمكانيات الكبيرة لمنطقة البحيرات الكبرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق بغية تمكين المجلس من أداء عمله على وجه السرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة تعميم نصوصها مكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة من كلماتها في القاعة.

أعطى الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام؛ والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، سعيد جينيت؛ ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي؛ وفيحاي بيلاي، ممثل البنك الدولي، على ملاحظاتهم الثاقبة.

تؤيد إيطاليا البيان الذي سيُدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. وترحب إيطاليا بمناقشة اليوم وتثني على أنغولا على المبادرة. وكما قال الأمين العام بان كي - مون في الشهر الماضي خلال مؤتمر استثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى في كينشاسا،

”نحن في قلب أفريقيا. ويمكن لهذه المنطقة أن تكون محركا للتنمية والنمو الاقتصادي“.

ومكافحة الفساد وتعزيز حقوق الإنسان والمعايير البيئية بحيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة. ولا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على أهمية الحكم الرشيد والظروف الإطارية القابلة للتنبؤ للاستثمارات وتنمية القطاع الخاص. ودعوني أردد ما قاله سعيد جينيت في وقت سابق عن أهمية الكيفية التي يمكن بها للموارد الطبيعية أن تكون في خدمة البلدان والشعوب لا أن تصبح أو تظل آفة. فلدى المنطقة الكثير من الإمكانيات. وهناك فرص كبيرة لتحقيق النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل.

ثالثا، فيما يتعلق بدور المرأة، نشدد على أهمية المشاركة الكاملة والنشطة للمرأة في منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، وكذلك في جهود ما بعد انتهاء النزاع والتعاون. وبناء على تجربة بلدان الشمال الأوروبي، فإن المشاركة الحقيقية للمرأة في جميع جوانب الحياة وفي جميع جوانب صنع السلام أساس لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. وتبدي منطقة البحيرات الكبرى قيادة في ضمان مشاركة المرأة في صنع القرار. وفي هذا الصدد تحديدا، يبرز مثال رواندا حيث تبلغ نسبة عضوية النساء في البرلمان الآن حوالي ٥٠ في المائة.

أود أن أنتقل إلى التطورات الجارية في بوروندي. فلا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء التقارير الواردة عن أعمال العنف والخطر من أن يصير التدهور الاقتصادي محركا إضافيا للأزمة. ونرحب بالقيادة الإقليمية القوية لجماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي الرئيس موسيفيني والرئيس السابق مكابا، بدعم من الأمم المتحدة. ويسرنا أن نعلم أن الاتحاد الأفريقي وحكومة بوروندي قد اتفقا على زيادة عدد مراقبي حقوق الإنسان والمراقبين العسكريين. فمن شأن الرصد المحايد أن يساعد في توضيح الادعاءات وتخفيف حدة التوترات، وبالتالي منع تصعيد النزاع والمساعدة على تهيئة بيئة مؤاتية للحوار. ونعقد أنه يمكن التوصل إلى حل سياسي، ونشجع جميع الأطراف

جميعاً أن تنفيذ في تعزيز التوصل إلى حل سياسي بروح اتفاقات أروشا وتساعد البلد في جهوده الرامية إلى تحقيق الاستقرار.

ثالثاً، بالنسبة لمنع نشوب النزاع، فإن إحياء الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة وتنفيذه هو المفتاح. وقد كانت الزيارتان اللتان قام بهما أعضاء مجلس الأمن إلى المنطقة في الأشهر الـ ١٢ الماضية خطوة إيجابية صوب بناء ثقافة لمنع النزاعات بدلاً عن التعامل برد الفعل. ويمكن للجنة بناء السلام أيضاً أن تؤدي دوراً إيجابياً في تعزيز السلام في المنطقة. ومن بين أدوات منع النزاع المتاحة للمجلس، أود أن أشير أيضاً إلى الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، الذي ترأسه أنغولا والذي ندعمه. وسيسمح الاستقرار السياسية والإقليمي، في المقابل، بالاستفادة من جميع الموارد المتاحة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. وتشكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ المخطط الأساسي.

وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، يجب أن تكون إدارة الموارد الطبيعية مستدامة وأن تعود بالنفع على المجتمعات. وينبغي للصناعات الاستخراجية على وجه الخصوص أن تدار بطريقة سليمة. وبذلك، نكون أيضاً قد قمنا بمكافحة الشبكات الإجرامية الدولية التي تستفيد من الاتجار غير المشروع. في المقابل، تغذي تلك الظاهرة أنشطة غير مشروعة أخرى، مثل الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولا بد من القضاء على هذا السبب وغيره من أسباب النزاعات مع زيادة إيرادات الدولة في الوقت نفسه.

ولهذه الأسباب، تؤيد إيطاليا مبادرة البعثة الأنغولية في إطار عملية كيمبرلي، وكان من دواعي سرورها أن تشارك في تقديم مشروع القرار ٢٥٢/٧٠، وهو قرار هام للجمعية العامة بشأن هذه المسألة.

إن أفريقيا اليوم هي أرض الفرص. فنحن نشهد التقدم الذي يجري إحرازه في غرب أفريقيا وفي القرن الأفريقي وفي أماكن أخرى. والقارة الأفريقية تحتاج إلى التعاون الاقتصادي والشراكات الاقتصادية. وينطبق هذا أيضاً على منطقة البحيرات الكبرى، حيث يجب علينا أن ندعم بلدان المنطقة في بناء بيئة تفضي إلى تحسين الازدهار القائم على سيادة القانون والمساءلة في الحفاظ على حقوق الفرد ومنع العنف والتوتر وإدارتهما وتقديم الدعم لمواجهة محنة اللاجئين والمشردين داخلياً والتمكين الاقتصادي على الصعيد المحلي.

وقد أصابت مناقشة اليوم في التركيز على منع نشوب النزاعات وتسويتها - تلك الصلة بين السلام والأمن والتنمية والترويج لنماذج الأعمال التجارية المستدامة التي تؤدي إلى خلق الفرص. إن شراكة إيطاليا مع أفريقيا مبنية على ذات الركائز. وستعزز تلك الشراكة أكثر خلال المؤتمر الوزاري الإيطالي - الأفريقي المزمع عقده في روما في أيار/مايو.

إن الاستقرار السياسي أمر بالغ الأهمية إن كان لمنطقة البحيرات الكبرى أن تحقق السلام المستدام من دون انتكاس إلى النزاع. وعلى الرغم من أن كل حالة تختلف عن الأخرى، فإن هناك بعض المبادئ المشتركة.

وتأتي في المقام الأول الملكية الوطنية، التي من دونها لا يمكن تحقيق حل مستدام أو فرضه من الخارج.

ثانياً، فيما يتعلق بتعزيز دور والتزام المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، نرحب بتعيين مبعوث الاتحاد الأفريقي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، إيدم كوجو. ونقف على أهبة الاستعداد لدعم جهوده الرامية إلى تيسير الحوار السياسي الذي سيفضي إلى إجراء انتخابات شاملة للجميع وشفافة في إطار الدستور. وفيما يتعلق بالحالة في بوروندي، تؤيد إيطاليا مبادرات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، التي يمكن لها

إن الوحدة قيمة أساسية للوثام بين الشعوب بكل تنوعها. وهي تزيل الخوف من القبائل والمجتمعات الأخرى. وهي تتحاشى بتعددية الآراء السياسية والمعتقدات الدينية. وهي تتحاشى الفساد والجشع اللذين يعرضان للخطر العدالة والتضامن. بيد أن ترجمة القيمة الأساسية للوحدة في إطار التنوع إلى واقع هو تحدٍ مستمر يتطلب الإبداع والكرم والتضحية بالذات واحترام الآخرين. ولا يمكن تحقيق الكرامة والاحترام المتبادل والتضامن إلا إذا كان الجميع يعترف بالكرامة المتأصلة والمساواة للجميع. وأخيراً، وفيما يتعلق بالعمالة والعمل الكريم للجميع، فإنهما إسهام كبير في تحسين حياة سكان المنطقة.

وفي معرض خطابه أمام مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى في بانغي، حضّ البابا فرانسيس جميع بلدان المنطقة على تحسين أنفسهم وذلك عبر الاستغلال الحكيم للموارد الطبيعية، التي تجعل المنطقة إحدى الرئتين اللتين تتنافس منهما البشرية بالنظر إلى الثراء الاستثنائي للتنوع البيولوجي. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم بلدان المنطقة في منع الموارد الطبيعية الوفيرة من أن تصبح نقمة بدلاً من كونها نعمة، ومن استغلالها لصالح قلة محظوظة بدلاً من الصالح العام للجميع. ومما لا شك فيه أنه لا داعي للتشديد على الأهمية الكبرى للإدارة الصادقة من جانب السلطات العامة.

وتتطلب الحكومات المستقرة والشرعية عمليات انتخابية حرة وذات مصداقية وشاملة وشفافة من أجل إحباط اللجوء إلى السلاح. ويجب مساعدة الحكومات وجميع أصحاب المصلحة في المنطقة على التفاوض والتعامل مع مختلف القضايا المطروحة بأكثر الطرق الممكنة حيادية، غير واضعين في الاعتبار إلا الصالح العام لجميع المواطنين.

وقد زعزع استقرار المنطقة الانتشار الواسع النطاق للأسلحة والجماعات المسلحة التي تقاوم في الإقليم. ويجب إقناع هذه الجماعات بترع سلاحها والالتزام بالتعاون في تنمية

وفي الختام، ترحب إيطاليا بإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى. واقترانا بإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، فإنهما أفضل خارطة طريق لإحراز التقدم المشترك، بملكية محلية وبمجموعة واضحة من الالتزامات والمعايير على الصعيد الدولية والإقليمية والوطنية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم للبعثة المراقبة عن الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة. **الأسقف أوزا** (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): يشيد الكرسي الرسولي برئاسة أنغولا لتوجيهها اهتمام المجتمع الدولي إلى موضوع منع نشوب النزاعات وتسويتها في منطقة البحيرات الكبرى.

لقد وجد البابا فرانسيس، أثناء زيارته إلى منطقة البحيرات الكبرى في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، الإلهام في شعار جمهورية أفريقيا الوسطى الذي يحتفي بقيم الوحدة والكرامة والعمل. ويرى البابا في هذا الثالوث تعبيراً عن تطلعات كل بلد من بلدان وسط أفريقيا، بل كل سكان منطقة البحيرات الكبرى.

ولا تزال المنطقة تعاني من عدة عقود من النزاعات المحلية والإقليمية التي يؤججها، ضمن أمور أخرى، عدم الاستقرار السياسي وسوء الإدارة والفساد والفقر المدقع، والانقسامات العرقية والاستخدام الاستغلالي للموارد الطبيعية الوفيرة. ويعتقد وفد بلدي أن القيم الثلاثة المتمثلة في الوحدة والكرامة والعمل هي ركائز أي مجتمع مزدهر، وهي بهذا تيسر إلى حد كبير حلولاً للأسباب المعقدة للنزاعات المسلحة والتخلف في المنطقة. ولن توجد حلول للعديد من المشاكل في المنطقة إذا كانت هناك انقسامات بدلاً من الوحدة، وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بدلاً من احترام كرامة كل شخص، وفقر مدقع بدلاً من العمل الكريم للجميع.

الأمين العام في تقريره الأخير (S/2016/232)، لا تزال منطقة البحيرات الكبرى، بعد ٢٢ عاماً على الإبادة الجماعية في رواندا، تواجه التحديات السياسية والأمنية والإنسانية.

وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، في أديس أبابا، اتفقت البلدان الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة على مجموعة من الالتزامات الرامية إلى معالجة بعض الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، وذلك برعاية الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ويظل هذا الإطار مرجعاً رئيسياً للتوصل إلى حل شامل للأزمة في المنطقة. بيد أن تنفيذه، مثل تنفيذ إعلان نيروبي، يظل محفوفاً بالتحديات. وكما أعلن الأمين العام في تقريره الأخير (S/2016/233) عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فمن الضروري أن تفي الأطراف الموقعة على الإطار بالتزاماتها بغية تحقيق السلام المستدام في منطقة البحيرات الكبرى.

وبشكل أكثر تحديداً، نود أن نبرز حقيقة أن جميع الأطراف الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون قد اتفقت، في جملة التزامات أخرى، على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة، واحترام سيادتها وسلامتها الإقليمية وشواغلها ومصالحها المشروعة، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل الأمنية، وألا تتسامح أو تقدّم المساعدة أو الدعم لأي نوع من الجماعات المسلحة. وأسهم التدخل الإقليمي في زعزعة الاستقرار في المنطقة، وينبغي ألا يسمح له بأن يجري، لأنه ينتهك إطار السلام والأمن والتعاون والقانون الدولي، مما يديم عدم الاستقرار.

ولا تزال حالة اللاجئين والمشردين داخلياً تبعث على القلق. تفاقم الوضع الإنساني الهش بالفعل من جراء التدفق

بلداتها. ويجب على المجتمع الدولي الاضطلاع بدور أكبر في البرامج الرامية إلى السيطرة على تجارة الأسلحة القانونية وغير القانونية. ويعرب الكرسي الرسولي عن تقديره العميق للبلدان التي ألزمت أنفسها بالفعل بهذا الدرب.

ويجب أن تصاحب زيادة الاستثمار في الدبلوماسية الوقائية جميع الجهود. وتتمثل أولوية النشاط الدبلوماسي للكرسي الرسولي في منطقة البحيرات الكبرى وفي أماكن أخرى بالإجراءات الوقائية الموجهة نحو الحفاظ على حرمة كرامة كل إنسان، وحماية حقوق الإنسان الأساسية، وتعزيز التعليم والرعاية الصحية للجميع، وتعزيز هوية الشعوب. ويجب أن نجعل المشكلة الخطيرة لتجنيد الشباب والأطفال على يد الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية في تناقض تام مع الاستثمارات في مجالي التعليم وتوفير فرص العمل التي تتيح للشباب الأمل في مستقبل أفضل.

ويعرب البابا فرانسيس عن تقديره العميق لكل ما يفعله المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية ويدعو الجميع إلى مواصلة السير على طريق الوحدة والكرامة والعمل من أجل مساعدة البلدان في المنطقة على تحقيق نزع السلاح والرخاء والإدارة السليمة على جميع المستويات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ أنغولا ووزير الخارجية السيد شيكوتي على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام، ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، وممثل البنك الدولي على إحاطاتهم الإعلامية.

تعاني منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا بصورة مأساوية من تاريخ طويل من النزاعات والصراعات العنيفة. وكما ذكر

الأخير لـ ٢٤٥ ٠٠٠ لاجئ من بوروندي إلى البلدان المجاورة. وينبغي الاعتراف بوضعهم وحقوقهم والاحترام الكامل لها. والتقارير التي تقول إن بعضهم قد جندتهم جماعات مسلحة تثير قلقاً بالغا.

ونرحب بالانتخابات العامة الأخيرة في تزانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وأوغندا. ونحيط علماً أيضاً بأن هناك مسائل تتعلق بالانتخابات السياسية التي لا تزال بدون حل في بعض بلدان المنطقة. وعلى الرغم من دعم المجتمع الدولي لإيجاد الحلول، نشدد على ضرورة احترام الملكية الوطنية في نتائج هذه المناقشات.

تتمتع منطقة البحيرات الكبرى بموارد طبيعية وفيرة. وقد ساعد استغلالها والاتجار بها بصورة غير مشروعة منذ سنوات في تمويل الجماعات المسلحة في المنطقة، حسبما ورد في تقرير الأمم المتحدة أكثر من مرة. ويسهم هذا الاستغلال غير المشروع أيضاً في عرقلة تنمية البلدان المتضررة. ولإعطاء فكرة عن أبعاد هذه المشكلة، خلص فريق الخبراء المعني بحظر توريد الأسلحة المفروض على جمهورية الكونغو الديمقراطية في تقريره الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (S/2014/42، المرفق) إلى أن ٩٨ في المائة من جميع الذهب المنتج في جمهورية الكونغو الديمقراطية كان يُهرَّب إلى خارج البلد. ولذا فمن المهم إيجاد السبل الكفيلة بتحويل الثروات الطبيعية للمنطقة إلى قوة دافعة للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان تعزيز السياسات المسؤولة في الصناعات الاستخراجية وبناء القدرات الوطنية والمؤسسات القانونية. وبالنظر إلى المسألة الأعم للتنمية المستدامة، يمكن للقطاع الخاص أن يؤدي دوراً هاماً، كما يتضح من المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، المعقود في كينشاسا في شباط/فبراير الماضي.

وبصفتي الرئيس الحالي للجنة وضع المرأة، أود أن أكرر التأكيد على أهمية مشاركة المرأة في العمليات السياسية المتصلة بالسلام وحماية المدنيين وجهود المصالحة وتهيئة بيئة توفر الحماية. وأود أن أنوه بالقيادة السياسية التي تمارسها المرأة في المنطقة، وخاصة النسبة العالية من النساء في مجلس الوزراء والبرلمان في رواندا.

إن الاستراتيجيات التي لا تعالج الأسباب الجذرية للصراع لا يُحتمل أن تسفر عن إحلال سلام دائم في المنطقة. ويتطلب تعقد الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى اتباع نهج شامل

ونرحب بالانتخابات العامة الأخيرة في تزانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وأوغندا. ونحيط علماً أيضاً بأن هناك مسائل تتعلق بالانتخابات السياسية التي لا تزال بدون حل في بعض بلدان المنطقة. وعلى الرغم من دعم المجتمع الدولي لإيجاد الحلول، نشدد على ضرورة احترام الملكية الوطنية في نتائج هذه المناقشات.

تتمتع منطقة البحيرات الكبرى بموارد طبيعية وفيرة. وقد ساعد استغلالها والاتجار بها بصورة غير مشروعة منذ سنوات في تمويل الجماعات المسلحة في المنطقة، حسبما ورد في تقرير الأمم المتحدة أكثر من مرة. ويسهم هذا الاستغلال غير المشروع أيضاً في عرقلة تنمية البلدان المتضررة. ولإعطاء فكرة عن أبعاد هذه المشكلة، خلص فريق الخبراء المعني بحظر توريد الأسلحة المفروض على جمهورية الكونغو الديمقراطية في تقريره الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (S/2014/42، المرفق) إلى أن ٩٨ في المائة من جميع الذهب المنتج في جمهورية الكونغو الديمقراطية كان يُهرَّب إلى خارج البلد. ولذا فمن المهم إيجاد السبل الكفيلة بتحويل الثروات الطبيعية للمنطقة إلى قوة دافعة للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان تعزيز السياسات المسؤولة في الصناعات الاستخراجية وبناء القدرات الوطنية والمؤسسات القانونية. وبالنظر إلى المسألة الأعم للتنمية المستدامة، يمكن للقطاع الخاص أن يؤدي دوراً هاماً، كما يتضح من المؤتمر المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، المعقود في كينشاسا في شباط/فبراير الماضي.

وقد تعاونت البرازيل مع جهود تسوية النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى منذ بداية مشاركة المنظمة في تعزيز

ليختنشتاين، عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا.

وبناء على طلبكم، سيدي الرئيس، سأدلي بنسخة مختصرة من بياني.

يسرني جدا أن أشارك أيضا في هذه الجلسة بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى بالنيابة عن الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، فيديريكا موغيريني. وعقدت هذه الجلسة بحضور الأمين العام وعدة وزراء خارجية من المنطقة يشهد على الأهمية التي نوليها لهذه المنطقة. وأود أيضا أن أرحب بصفة خاصة بالزخم الذي أعطته الرئاسة الأنغولية لمجلس الأمن لهذا الموضوع.

إن الاتحاد الأوروبي يشارك بقوة في منطقة البحيرات الكبرى منذ سنوات طوال. واعتقادنا الثابت هو أن الانتقال من الضعف إلى القدرة على الصمود ومن الصراع إلى السلام أمر يمكن تحقيقه، ولكن بشرط توفر الملكية المحلية القوية والتعاون القوي بين بلدان المنطقة.

ولا يزال "إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة" أفضل برنامج لتحقيق التقدم المشترك. ويجب رصد الوفاء بالالتزامات على نحو أوثق، حيث أنها تعالج جميع العقبات الرئيسية أمام تحقيق الاستقرار الطويل الأجل، بما في ذلك الجماعات المسلحة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وتشجيع علاقات حسن الجوار والقضايا المتصلة بنوع الجنس والجوانب الاقتصادية وتشجيع التكامل الإقليمي والحوكمة الديمقراطية. ونرحب بجهود المبعوث الخاص جينيت وإطلاق الأمم المتحدة اليوم لإطارها الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى. وسيستخدم الاتحاد الأوروبي أدواته المالية الخاصة، على الصعيدين الوطني والإقليمي معا، لدعم هذا الإطار.

نحو السلام المستدام، لا يركز على الوقاية وأولوية العمل السياسي فحسب، ولكن أيضا على مكافحة التدفق غير المشروع للموارد الطبيعية والاستغلال غير القانوني لها. وينبغي أن يسهم هذا النهج الشامل، من بين مبادرات أخرى، في معالجة ضرورة القضاء على الفقر وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء المؤسسات وتوفير فرص الوصول إلى العدالة وإيجاد مجتمعات متصالحة وأكثر شمولاً. ويتعين تنفيذ هذه الاستراتيجيات بالتنسيق الوثيق مع السلطات الوطنية وأولوياتها المحددة، وذلك مع احترام الملكية الوطنية دائما.

إن اثنتين من التشكيلات القطرية المخصصة الست التابعة للجنة بناء السلام حاليا، وهما تشكيلتا بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى، معنيتان بما يحدث في منطقة البحيرات الكبرى. ويرى وفد بلدي أن لجنة بناء السلام، التي تضم أعضاء من مجلس الأمن ومن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، يمكن أن تقوم بدور هام في منع الانتكاس إلى الصراع في المنطقة. ومن الأهمية بمكان أن نضع في اعتبارنا أن بناء السلام مهمة تتجاوز جدول الأعمال الأمني وتشمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا على ضرورة تعزيز العلاقة بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن، مع التركيز على التزامنا الجماعي بتعزيز السلام المستدام في منطقة البحيرات الكبرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد فيرفاكي.

السيد فيرفاكي (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحه للعضوية، البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة

والاتحاد الأوروبي يتبع نهجا متسقا في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى. وتنطبق أهمية ضمان المناخ السياسي السليم لنجاح الديمقراطية على جميع بلدان المنطقة، سواء كانت رواندا أو بوروندي أو جمهورية الكونغو الديمقراطية أو الكونغو أو أوغندا أو غابون أو أي مكان آخر. والمجتمعات المفتوحة والشاملة للجميع وعمليات الانتقال الديمقراطي والحكومات القابلة للمساءلة تعني مجتمعات أقوى. وتُظهر الانتخابات التي جرت مؤخرا في جمهورية أفريقيا الوسطى أن ذلك أمر ممكن حتى في السياقات الشديدة الضعف.

إن الحالة في بوروندي تبين حجم الرهانات. ونحن ندين بشدة العنف، أيا كان مرتكبه، الذي أودى بحياة أعداد كبيرة جدا من الناس وأجبر قرابة ٢٥٠.٠٠٠ شخص على الفرار من بلدهم. وندعم جميع مبادرات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا التي يمكن أن تساعد في إيجاد حل سياسي في إطار روح اتفاق أروشا. ومن حيث الأولوية، يأتي في الصدارة إقامة حوار فعال وشامل للجميع بين الأطراف البوروندية بوساطة جماعة شرق أفريقيا. ونرحب بتعيين الرئيس السابق مكابا مؤخرا للمساعدة في هذه العملية. وندعو الحكومة، وكذلك المعارضة المسلحة، إلى التخلي عن منطق العنف. ولقد أظهر شعب بوروندي في الماضي قدرته المدهشة على تجاوز الانقسامات؛ وينبغي لجميع الأطراف إحياء تلك الروح ذاتها بعزم.

ومن الضروري أيضا توفير قدرات كافية للرصد المستقل لحالة حقوق الإنسان في البلد، ونحن نشدد بوجه خاص على الدور الإيجابي الذي يؤديه الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في هذا الصدد. وفي الأسبوع الماضي، اعتمد الاتحاد الأوروبي قرارا على مستوى مجلسه بإنهاء المشاورات الخاصة التي كنا نجريها مع بوروندي في إطار اتفاق كوتونو. ويجدد هذا القرار خطوات ملموسة يمكن أن تساعد في إعادة إرساء سيادة القانون في

وعلينا أن نواجه حقيقة أنه ما زالت هناك تحديات خطيرة أمامنا. ففي السنوات الأخيرة، أحرزت جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدما كبيرا، ولكن مشكلة الجماعات المسلحة لا تزال تمثل تهديدا خطيرا للاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية على الرغم من جهود وتضحيات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورغم تحسن التعاون بينهما، وهو ما نرحب به. ولهذا السبب أيضا، نؤيد الموقف الذي اتخذته مجلس الأمن في القرار ٢٢١١ (٢٠١٥) والقائم على أن أي إعادة تشكيل للبعثة وولايتها مستقبلا ينبغي أن تستند إلى تطور الحالة على أرض الواقع وأن تتم في ضوء التقدم المحرز في حماية المدنيين وتحقيق الاستقرار وتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون.

بيد أن أهم تحد في عام ٢٠١٦ سيكون تنظيم انتخابات حرة ونزيهة من أجل توطيد المكاسب المحرزة. وهناك حاجة ماسة إلى توافق آراء سياسي بشأن تحديد مجموعة مركزة من الخطوات لإجراء انتخابات شفافة وشاملة للجميع في إطار الدستور. والاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم الجهود التي يبذلها مبعوث الاتحاد الأفريقي إديم كوجو لتيسير هذا الحوار. والالتزام السياسي والمالي من جانب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية باتخاذ الخطوات اللازمة دون مزيد من التأخير لكفالة إجراء هذه الانتخابات على النحو المقرر من شأنه تهيئة البيئة المواتية للاتحاد الأوروبي لدعم العملية الانتخابية.

وينبغي أن نواصل الاسترشاد في عملنا بالقرار ٢٢١١ (٢٠١٥) برمته. ويشمل ذلك سياق الانتخابات، مع التركيز على الانتخابات الرئاسية والتشريعية ورصد حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويجب احترام الحقوق المدنية وحقوق الإنسان الأساسية احتراما تاما، وفقا للالتزامات الدولية.

الحكومات والمؤسسات المالية والمستثمرين من القطاع الخاص، ومكنهم من تحسين فهم الإمكانيات الهائلة في المنطقة. وينبغي أن يحظى الآن بمتابعة ملموسة.

والحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تستقر على النحو الكافي بعد، على الرغم من إحراز العديد من أوجه التقدم. والجماعات المسلحة، بما فيها تحالف القوى الديمقراطية - الجيش الوطني لتحرير أوغندا والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، لا تزال تهدد السكان المدنيين وترتكب أعمال عنف لا حصر لها. ومشكلة المقاتلين السابقين المتمين لحركة ٢٣ آذار/مارس ما زالت دون حل. وكل تلك العوامل تعوق التنمية الاقتصادية، وتشجع الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية والاتجار غير المشروع بها وتؤثر تأثيرا سلبيا بالغاً على الاستقرار الإقليمي. بيد أن بلجيكا رحبت بالإعلان عن استئناف التعاون العملي بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والجيش الكونغولي. ونأمل أن يتمكن من القضاء بسرعة على الجماعات المسلحة الرئيسية. وتلك المسألة ينبغي أن تظل في الحسبان عند النظر في تجديد ولاية البعثة.

ومسألة اللاجئين في بلدان المنطقة شاغل رئيسي آخر. فوجود حوالي ٢٥٠.٠٠٠ لاجئ من بوروندي في البلدان المجاورة، ليس مجرد مأساة للمتضررين فحسب، بل أيضا تهديدا إضافيا للاستقرار الإقليمي.

ومنذ أكثر من عام الآن، ما برحت بوروندي تعاني من أزمة داخلية تنطوي على أعمال عنف غير مقبولة والعديد من انتهاكات حقوق الإنسان. والتدابير التي اتخذتها مؤخرا الحكومة البوروندية لتهدئة الحالة هي بالتأكيد خطوة في الاتجاه الصحيح، لكن ينبغي توسيعها وجعلها غير قابلة للتراجع عنها. ونعتقد أن ما من شيء عدا الحوار الشامل، بواسطة من الخارج، يمكن إيجاد العوامل المطلوبة من أجل التوصل إلى حل دائم للأزمة الخطيرة التي تواجه البلد. ويجدوننا الأمل في أن تتمكن جهود

بوروندي وإعادة علاقاتنا إلى مسارها بصورة كاملة، ولكنها مصممة خصيصا أيضا لدعم إيجاد حل سياسي. وقد أعلنت الحكومة عن الخطوات الأولى؛ ويتعين تنفيذها وتعزيزها.

كما تقتضي حالة العلاقات بين بوروندي ورواندا وتأثيرها على وحدة جماعة شرق أفريقيا اهتمامنا. وندعو جميع البلدان المجاورة إلى الإسهام في إيجاد حل في بوروندي. لقد عممت أنغولا مذكرة مفاهيمية (S/2016/223، المرفق) تتعلق بمناقشة اليوم. وهي تشير بحق إلى ضرورة اتخاذ عدد من تدابير الدعم لكفالة التنفيذ الفعال لإطار السلام والأمن والتعاون. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تأييدا تاما هذا التركيز، ويقف على أهبة الاستعداد لدعمه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا، سعادة السيد فرانك دي كونينك، مبعوث بلجيكا الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى.

السيد دي كونينك (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): تشيد بلجيكا بمبادرة الرئاسة الأنغولية لمجلس الأمن بعقد مناقشة اليوم بشأن منطقة البحيرات الكبرى.

ونؤيد تماما البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وبصفتنا الوطنية، أود أن أضيف الملاحظات التالية بشأن الفرص والتحديات التي تنطوي عليها الحالة الراهنة.

إن إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة ركيزة أساسية لم تفقد أي قدر من أهميتها لإحلال السلام في منطقة البحيرات الكبرى. وفي ذلك الصدد، نود أن نرحب بالإطار الاستراتيجي الإقليمي للمنطقة التي عرضه الأمين العام للتو. كما تود بلجيكا أن تعرب عن دعمها لعمل المبعوث الخاص للأمين العام، السفير سعيد جينيت.

ونرحب بعقد مؤتمر في كينشاسا مؤخرا بشأن الاستثمار الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، الذي ضم مئات من ممثلي

جماعة شرق أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، من التضافر لتحقيق حل سياسي في إطار روح اتفاق أروشا. ونرحب بتعيين الرئيس السابق مكابا كميسر لجماعة شرق أفريقيا. وينبغي أن يجمع الحوار عددا كبيرا من الجهات الفاعلة السياسية، بدون شروط مسبقة أو إقصاء، وينبغي أن يبدأ قريبا. وفي ذلك الصدد، من المهم نشر بعثة شرطة تابعة للأمم المتحدة موثوق بها بغية تفعيل الجهود الرامية إلى تهدئة الحالة.

وقد أحرزت جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدما كبيرا خلال الأعوام الـ ١٥ الماضية، سواء من حيث الوحدة أو الاستقرار الاقتصادية والديمقراطي. ومن الأهمية بمكان بالنسبة للبلد ولوسط أفريقيا قاطبة كفالة توطيد هذا التقدم وتوسيع نطاقه. فالكونغو في مفترق الطرق. وفي ذلك الصدد، تشعر بلجيكا بقلق بالغ إزاء المأزق السياسي الذي يزداد ترسخا وتجزرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما يساورنا القلق أيضا إزاء تقلص المجال السياسي وما شهدناه في فترة ما قبل الانتخابات من انتهاكات لحقوق الإنسان. ولكي يخرج البلد من ذلك المأزق، لا بد من إجراء الحوار بين مختلف الأطراف السياسية الفاعلة. وفي إطار تيسير إقليمي أو دولية، ينبغي أن يؤدي إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن طرائق تنظيم انتخابات حرة ومفتوحة، واحترام النظام العام وحقوق الإنسان والدستور. وتأمل بلجيكا أن يبدأ هذا الحوار في أقرب وقت ممكن. وينبغي للبعثة أن تضطلع بدور في دعم اللوجستيات وتأمين الانتخابات، على نحو ينبغي أن يتجسد بصورة أفضل في ولايتها الجديدة.

وكما تبين الحالة في بوروندي، فإن الدعم الإقليمي والدولي لاستدامة الحوار السياسي واتخاذ الإجراءات الوقائية المبكرة أمران أساسيان لتوطيد السلام. وقد رحبت أستراليا بالمشاركة الأخيرة من جانب السلطات البوروندية مع بعثة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى، ومجلس الأمن، والأمين العام. غير أننا نحث على بوروندي على أن تشارك أيضا، بدون شروط مسبقة، في محادثات الوساطة التي تقودها جماعة شرق أفريقيا. ويتطلب ذلك تواصلًا حقيقيًا مع جماعات المعارضة. ومن الأهمية الحاسمة. يمكن أن تكون محادثات الوساطة، إلى جانب جهود بناء السلام الأوسع نطاقًا، شاملة للجميع، لا سيما النساء والشباب والمجتمع المدني، إذا أريد لها أن تعالج التظلمات التي توجع النزاعات.

ونلاحظ بقلق أن تنفيذ الالتزامات المتعهد بها بموجب إطار السلم والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة كان في الآونة الأخيرة محدودا. وفي هذا السياق، نرحب بالاتفاق على استئناف التعاون العسكري بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقيامنا

وفي الختام، تحث بلجيكا مجلس الأمن على إبقاء الحالة في منطقة البحيرات الكبرى على جدول أعماله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): إن تاريخ النزاع في منطقة البحيرات الكبرى يؤكد الحقيقة المتمثلة في

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل سويسرا. السيد لوبر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة الهامة، التي تأتي في الوقت المناسب.

في إطار الاستعراضات الجارية لعمليات حفظ السلام وبناء السلام والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تتطور مناقشة واسعة حول إمكانات الأمم المتحدة ومختلف هيئاتها من حيث منع نشوب الصراعات. وإذا أخذنا حالي مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، فإننا نلاحظ أن للاثنتين إمكانات كبيرة لمنع نشوب الصراعات. تختلف إمكانات كل منهما اختلافا شديدا، بطبيعة الحال، ولكنها تكمل بعضها البعض. ولئن كان لدى مجلس الأمن طائفة عريضة من الأدوات، بما في ذلك التدابير القسرية لمنع اندلاع وشيك لتراع أو تصعيده، تكمن الإمكانية الوقائية لبناء السلام في طابعه طويل المدى والهيكلي والشمولي.

لا يهدف بناء السلام أساسا لأن يكون أداة لإدارة النزاعات أو التوفيق، إنما هو نهج يعالج الأسباب الجذرية للصراع في مجتمع، بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية. وهدف بناء السلام هو مكافحة التفاوتات الاجتماعية الاقتصادية وانعدام الشمول وأيديولوجيات الانقسام والصدمات في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وهو يسعى إلى تشجيع إحداث التغييرات الاجتماعية التي تقلل من خطر اندلاع الصراع. ويتخذ بناء السلام أشكالا مختلفة تبعا للسياق ويتطلب التزاما طويل الأجل والاستثمار من جانب الجهات الفاعلة الوطنية والشركاء الإقليميين والدوليين. وتحقيقا لهذه الغاية تحديدا، لم تبرح سويسرا منذ سنوات عديدة تدعم أنشطة بناء السلام التي يجري الاضطلاع بها في منطقة البحيرات الكبرى.

وكما نعلم جميعا، فإن منطقة البحيرات الكبرى لا تزال منطقة تعاني من المتاعب. وأسباب وآثار المشاكل التي تواجه المنطقة في معظمها ذات طبيعة عابرة للحدود الوطنية. إن

اليوم بإطلاق الإطار الاستراتيجي الإقليمي للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي يهدف إلى دعم تنفيذ إطار السلم والأمن والتعاون. ويسعد أستراليا على نحو خاص أن الإطار الاستراتيجي الإقليمي يحدد الخطوات العملية للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات في المنطقة. كما ننوه بتركيزه على إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب عن طريق تعزيز المؤسسات، وتمكين منظمات المجتمع المدني، وتعزيز التعاون القضائي.

وفي نهاية المطاف، يجب على البلدان أن تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات، بما في ذلك التظلمات التاريخية والاقتصادية، وانعدام الفرص الاقتصادية، وشح الموارد، والمنافسة. وفي ذلك الصدد، فإننا نرحب بمواصلة مناقشة الدور الحاسم الذي تؤديه معالجة تلك الأسباب في تحقيق الاستقرار الإقليمي، من خلال تعبئة الموارد المحلية وتعزيز التكامل الاقتصادي. وكما نعلم جيدا، فإن النمو والرفاه الاقتصادي، وخصوصا عندما يستمدان من الموارد الطبيعية، يمكن أن يؤديا إلى تأجيج النزاعات، كما شهدنا في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو أن يكونا محركا للنمو المستدام والشامل. وبناء السلام، لا سيما في منطقة البحيرات الكبرى، يجب أن يولي اهتماما خاصا لتحسين إدارة وشفافية الموارد الطبيعية، فضلا عن ضمان أن يتم تقاسم فوائد النمو الاقتصادي بإنصاف.

فالطريق نحو مجتمع سلمي ومستقر طريق شاق، ولدينا العديد من الأمثلة على بلدان سرعان ما تخرج من النزاع ثم تنتكس فيه. والواقع أن تاريخ منطقة البحيرات الكبرى يؤكد أن تحقيق السلام العادل والمهادف والدائم يتطلب جهدا متواصلا، يشمل العمل على منع نشوب النزاعات وتسويتها، وتحقيق المصالحة والتعافي. وترحب أستراليا بتركيز الاهتمام على تلك المسائل، وأتطلع إلى مواصلة العمل مع الرئاسة الأنغولية، بما في ذلك بصفتنا رؤساء مشاركين للمفاوضات بشأن القرارات المتعلقة ببناء السلام التي نقرب من احتتامها.

أود أن أختتم بياني بالتشديد على أهمية منح أولوية لتأجج الصراعات مجددا في منطقة البحيرات الكبرى. تبين التطورات الأخيرة أنه لا يمكن حل صراعات دامت عقودا في غضون بضعة سنوات فقط، رغم وجود بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي أكبر وأشق عملية لحفظ السلام في تاريخ الأمم المتحدة. إن مظالم فئات معينة داخل مجتمعات المنطقة وانتهاكات حقوق الإنسان يمكن أن تتحول بسهولة إلى مسببات للتزاع. علينا تفاعدي الانسحاب قابل الأوان مع تحري اليقظة والاستعداد للرد على أية أحداث يحتل أن تسبب نزاع في المستقبل أو تفاقم منه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد صديقوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): كعضو مراقب في الاتحاد الأفريقي، نشني على الرئاسة الأنغولية لعقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تركز على منع نشوب التزاعات وتسويتها في منطقة البحيرات الكبرى. إن الزيارات التي قام بها إلى هذه المنطقة الأمين العام بان كي - مون في الشهر الماضي ورئيسا مجلس الأمن في آذار/مارس ٢٠١٥ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٦ - السفير فرانسوا دولاتر، ممثل فرنسا، والسفير إسماعيل غاسبار مارتنس، ممثل أنغولا، على التوالي - تبين تصميم والتزام منظومة الأمم المتحدة بتحقيق السلام الدائم والمصالحة والتنمية هناك. ونقر أيضا مع التقدير بالجهود التي لا تكل للسيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، والسيد موديو توري، المستشار الخاص للمبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى.

ولضمان تحقيق المزيد من التقدم، يوصي وفدي باتباع استراتيجية إقليمية أكثر شمولا من جانب منظومة الأمم المتحدة بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وغيرها من

الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والحيز السياسي الضيق والتوترات فيما بين فئات اجتماعية مختلفة والجماعات المسلحة من غير الدول هي عوامل تتجاوز الحدود وتؤثر على الأمن الإقليمي. لذلك تتطلب الاستجابة المتسقة لمشاكل المنطقة اتباع نهج إقليمي، ونحن نرحب بصفة خاصة بالالتزام المستمر للمنظمات والمنتديات الإقليمية.

إن البعد الإقليمي في صميم إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وتؤيد سويسرا هذا الإطار، ولا سيما أهدافه المتمثلة في صنع السلام، وتقديمه للمسعى الحميدة في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وتوفير منابر للحوار، فضلا عن خبرته الخاصة. ونقدر العمل المتعلق بالتنفيذ الذي اضطلع به الإطار ونثق أنه يمكننا أن نبني على الزخم الذي تولد حتى الآن. هذا الإطار مصمم لتعزيز التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية. ولهذا السبب فإننا نشجع الجهات الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف على الإبقاء على مبعوثين خاصين للإطار أو تعيينهم، وتوفير التنسيق والتعاون الوثيقين.

وبغية المساعدة على تحفيز الإطار وتشجيع استجابة دولية متسقة لمشاكل المنطقة، سوف تقترح سويسرا أن يجري هذا العام تنظيم سلسلة من المشاورات ومؤتمر عام مع الأطراف الفاعلة الرئيسية في جنيف. إن الاتساق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا وغيرها من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية أساسي لنجاح التدابير الوقائية في منطقة البحيرات الكبرى. يجب تنسيق جهودنا لبناء السلام في المنطقة ولا يمكن أن تقتصر على مجرد إنهاء مظالم الماضي. كما يجب أن توفر رؤية للأمل لسكان المنطقة وأن تساعد في تهيئة الظروف اللازمة بحيث يمكن إجراء الانتخابات في المستقبل في بيئة ديمقراطية مستقرة وتعددية.

والإنمائية التي تتجاوز التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ولذلك يؤيد وفدي إجراءات الأمم المتحدة، ولا سيما قرارات المجلس المختلفة التي تتعلق بالمنطقة ككل وفرادى بلدانها.

وستنضم كازاخستان إلى الدول الأعضاء الأخرى في اتخاذ تدابير ترمي إلى تعزيز المؤسسات السياسية والقانونية، إجراء الانتخابات، بناء الدولة، تحسين ملكية الأراضي، المصالحة بين الأعراق، إعادة توطين اللاجئين، وتقديم المساعدة الإنسانية والقضاء على الفقر. يجب أن تسير السياسات الحكومية جنبا إلى جنب مع مشاركة الجهات الفاعلة المحلية والمجتمع المدني على مستوى القاعدة الشعبية من أجل التوصل إلى نهج يفضي إلى التحول يكون على حد سواء هيكلية وترابطية، حيث يعمل الأخير لتضميد الجراح وبناء الجسور والمصالحة. ويجب أن يشمل بناء القدرات للمنظمات الأفريقية المساعدة التقنية قصيرة وطويلة الأجل في إجراء التقييمات والبرمجة والرصد والإبلاغ في الوقت المناسب.

وسوف يكون ذلك ممكنا مع تلقّي المساعدة في مجال تكنولوجيا المعلومات المعززة، وإدارة المعارف، وتبادل المعلومات في الوقت المناسب على صعيد المنطقة، وكل ذلك بغية مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وظهور الجماعات المسلحة غير المشروعة، ووضع حد للعنف القائم على نوع الجنس، والقضاء على الإفلات من العقاب وجميع الجرائم العابرة للحدود.

ونحن بحاجة إلى العمل من أجل كفاءة الاستقرار في المنطقة، وتحقيق التطور التدريجي والأمن البشري للجميع. لذلك، نؤيد التنفيذ الكامل للتوصيات الصادرة عن الاستعراضات التي تجريها عمليات الأمم المتحدة للسلام، وهيكل بناء السلام (S/2015/490)، والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والأهم

المنظمات الأفريقية دون الإقليمية، مثل جماعة شرق أفريقيا، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، مع تخصيص اعتمادات مالية من جانب صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي والبلدان المانحة.

ويسرني أن أبلغ الحاضرين أنه خلال الدورة السبعين للجمعية العامة، وقعت كازاخستان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاق تقاسم تكاليف مشروع جديد معنون "شراكة أفريقيا وكازاخستان من أجل أهداف التنمية المستدامة". يركز هذا الاتفاق على تقديم الدعم التقني لوزارات الخارجية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة في ٤٥ بلدا أفريقيا، بما في ذلك في منطقة البحيرات الكبرى. وسيقوم المشروع بتعزيز تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات المؤسسية فيما تعد الحكومات للمضي قدما بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠). يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة مباشرة مع وزارات البلدان الأفريقية لتنفيذ هذا المشروع. وهدفنا العام هو البناء على الجهود التي تبذلها هذه البلدان لتحقيق المزيد من بناء الدولة، سيادة القانون، الحكم الرشيد، العمليات السياسية الشاملة للجميع، إصلاح قطاع الأمن والعدالة، إلى جانب حماية المدنيين ونزع سلاح المقاتلين وإعادة إدماجهم.

لذلك ينبغي أن يكون لدى عمليات حفظ السلام وبعثات بناء السلام ولايات مدروسة جيدا مع أهداف قابلة للتحقيق، وما يكفي من الموظفين المؤهلين والمعدات الحديثة والموارد. وثمة حاجة إلى مضاعفة الجهود التي تبذلها جميع الجهات الفاعلة الرئيسية لبناء الاستقرار والأمن، الوساطة في النزاعات، التعمير بعد انتهاء الصراع، والتصدي للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين علينا أن نتوخى قدرا أكبر من الشراكات العسكرية والدبلوماسية

وتلتزم كازاخستان بدعم التقدم في منطقة البحيرات الكبرى، وفي جميع أنحاء القارة الأفريقية ذات الأهمية الحاسمة. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان كورسدريخت (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر أنغولا على تنظيم هذه المناقشة. وتؤيد مملكة هولندا بيان الاتحاد الأوروبي. وأشيد بمقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على بيانهم وعملهم البارز والدؤوب لإحلال السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

إن هولندا تشعر بالقلق إزاء خطر تجدد الصراع والمعاناة الإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى. وثمة مثال مؤثر هو انهيار عملية السلام في بوروندي خلال العام الماضي. ولقد رأينا كيف ظهرت الأزمة بعد أن تعذر على الأطراف المعنية الاتفاق سلمياً على مستقبل الديمقراطية في البلد.

وما فتئت هولندا جزءاً من تحقيق السلام والتنمية والعدالة في منطقة البحيرات الكبرى منذ عقود. فنحن عن طريق سفاراتنا في كل بلد نساهم في تحقيق السلام والحوار، والمساءلة وحقوق الإنسان، والتنمية الشاملة. ونعتقد أن الحوار هو اقتراح للمستقبل أفضل من القمع أو الصراع المسلح. ومع الأمم المتحدة، دعمت هولندا إجراء حوار شامل في بوروندي لسنوات عديدة، وأيضاً عندما كانت قلة قليلة من الناس تعتقد بأن الحل ممكن. ونحن واکبنا العملية المعقدة المتمثلة في إدماج قوات الأمن في بوروندي وإصلاحها. فهذه عمليات كانت محفوفة بالصعوبات، ولكننا نعلم من خلال خبرتنا أنه بالإمكان القيام بذلك. وإننا ندعو جميع الأطراف في بوروندي إلى أن تأخذ هذه الإنجازات السابقة في الاعتبار، وتبذل جميع أشكال العنف، وتشارك على نحو عاجل في حوار شامل إقليمي بروح توافقية. وكما كان الحال في الماضي، سوف تقف هولندا إلى جانب بوروندي كصديق نصوح وداعم ومساعد. وسوف لن نخذل مواطني بوروندي.

من ذلك، خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) في المنطقة. وهذا يتطلب توسيع مفهوم السلام والاستقرار من الأمن الذي يتمحور حول الدولة إلى الأمن الموجه نحو الناس، ومن الأمن العسكري البحت إلى الأمن غير العسكري، الذي يشمل الأمن الغذائي والمياه والطاقة، وهي الأمور التي تمثل الأولويات الهامة على طريقنا إلى شغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن.

ولقد دعا الرئيس نور سلطان نزارباييف، رئيس كازاخستان، في بيانه أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر (انظر A/70/PV.13)، إلى تحويل نسبة ١ في المائة من ميزانيات الدفاع للدول الأعضاء إلى الصندوق الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، واقترح اعتماد خطة لمبادرة استراتيجية عالمية ترمي إلى وضع حد لجميع الصراعات على كوكبنا بحلول عام ٢٠٤٥، أي الذكرى المئوية للأمم المتحدة. وبما أن الجماعات العسكرية الإرهابية والمتطرفة والعنيفة تزايدت في المنطقة وخارجها، فقد اقترح الرئيس نزارباييف تعزيز استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب العالمي، وإنشاء شبكة عالمية لمكافحة الإرهاب من خلال الجمع بين التدابير القائمة التي تعمل تحت رعاية الأمم المتحدة. ونحن ندعو جميع الوفود إلى دعم هذه النهج الجريئة والتطلعية.

إن التنمية والسلام يسيران جنباً إلى جنب، لذلك يجب أن ندعم بلدان منطقة البحيرات الكبرى في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاقية باريس المتعلقة بتغير المناخ. وتعمل كازاخستان بالتالي على الوصول إلى بلدان أفريقيا من خلال تقديم المساعدة التقنية لمشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والمعونة الإنسانية ليست حلاً؛ فعلياً أن نستثمر المزيد في مجال التنمية المستدامة. وسوف يوفر مؤتمر القمة الإنساني العالمي، المزمع عقده في اسطنبول خلال شهر أيار/مايو المقبل، رؤى وخطة عمل جديدة.

العمل مع الأمم المتحدة ومع جميع الأطراف المعنية بهدف استعادة الاستقرار، وإرساء أساس لمستقبل مستدام للجميع في منطقة البحيرات الكبرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بونسو (كندا) (تكلم بالفرنسية): نشكر الرئاسة الأنغولية على إتاحة الفرصة لي كي أتكلم عن المسألة الهامة المتعلقة بمنع نشوب الصراعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى. وكما يبين بوضوح الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، فإن السلام والأمن لا يمكن فصلهما عن الحكم والتنمية. ومثلما يعلم المواطنون في منطقة البحيرات الكبرى، يمكن للحكم الضعيف، والفقر، وعدم المساواة، والتمييز ضد المرأة، وإدارة الموارد الطبيعية بشكل غير مناسب أن تؤدي جميعها إلى زعزعة الاستقرار. وتشعر كندا بقلق بالغ إزاء تقلص الحيز السياسي، وعدم احترام حدود الولاية الدستورية في بعض بلدان المنطقة وفي أماكن أخرى. وكما نرى اليوم في بوروندي، فإن الدول التي لا تسمح بالحوار السياسي المنفتح والشامل، واحترام حقوق الإنسان أو الحكم الدستوري، لا يمكنها أن تحافظ على السلام.

(تكلم بالإنكليزية)

كما تتوقع كندا من البلدان كفالة أن تكون التغييرات الحتمية في القيادة حسنة التوقيت، وديمقراطية، وسلمية. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يساور كندا القلق إزاء الأخطار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ستأتي عن عدم إجراء الانتخابات وفقا لدستور ذلك البلد. وتشجع كندا جميع الجهات الفاعلة على العمل معا من أجل التغلب على المأزق السياسي، عن طريق توافق وطني في الآراء يظهر إرادة الشعب الكونغولي.

وإن للمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص دورا حاسما في التصدي لتحديات المنطقة. وثمة منظمات مثل الاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة

وعلى غرار بوروندي، إن أمام جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن خيارا يتمثل في إما توطيد الإنجازات الماضية، أو الانحدار صوب العنف والاضطرابات الاجتماعية. وتؤيد هولندا تأييدا كاملا جهود الاتحاد الأفريقي، من خلال السيد أديم كوجو، لجمع أصحاب المصلحة معا من أجل السعي إلى تحقيق توافق في الآراء حول مستقبل البلد. والاضطرابات الانتخابية تشكل بصفة خاصة خطرا على الوضع المش في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبصرف النظر عن معالجة الأسباب الجذرية للصراع، من المهم أن تستأنف حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية جميع أشكال التعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لأجل توحيد الجماعات المسلحة، مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهيئة الظروف لترع سلاحها وإعادة إدماجها بشكل فعال.

وتشعر هولندا ببالغ القلق من تزايد انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء المنطقة. فحيز وسائل الإعلام الذي تحقق بشق الأنفس، والمدافعون عن حقوق الإنسان، والمعارضة السياسية أمور يجري إبطاها عمدا. وثمة تزايد في حالات الاختفاء والاعتقال والقتل خارج نطاق القانون وبصورة تعسفية. ونحن ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس، والبحث عن الأهداف السلمية المشتركة التي تعود بالنفع على جميع المواطنين. وبما أن الإفلات من العقاب هو أساس الدورات المتكررة من أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، فمن المحتم جعل أولئك المسؤولين عن الجرائم وجرائم الحرب، والعنف الجنسي، وانتهاكات حقوق الإنسان عرضة للمساءلة، بغية أن تزول هذه الدورات، وأن تأخذ العدالة مجراها بالنسبة إلى الضحايا.

وإننا نرحب بإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي الإقليمي الذي يتصدى لهذه المسائل بالذات. ونحن نتطلع إلى مواصلة

إن منطقة البحيرات الكبرى هي إحدى المناطق الأفريقية الغنية بالموارد الطبيعية، وقبل كل شيء، بالشعب المحتهد والمبدع. وهي مهد للحضارة الإنسانية التي تعود إليها أصول العديد من الناس في أفريقيا، ومع ذلك لا زالت المنطقة تمر ببعض أسوأ النزاعات التي تؤثر في القارة الأفريقية.

وتعتقد حركة عدم الانحياز أن من مصلحة منطقة البحيرات الكبرى، وأفريقيا والمجتمع الدولي الأوسع، أن يتم دعم هذه المنطقة للخروج من النزاعات العنيفة والمعاناة البشرية والتمسك بالسلم والاستقرار والانخراط في التعاون الاقتصادي والتكامل والتنمية الإقليمية.

وقد أثرت النزاعات بشدة في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما حول الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع النزاعات التي تدور بالوكالة حيث تتنافس فيها أطراف فاعلة إقليمية ودولية، وبمشاركة أكبر بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وتختلف هذه النزاعات آثارا مدمرة على السكان المدنيين، والبنى التحتية والخدمات، بما يؤدي إلى تقويض تنمية المنطقة برمتها.

إن المحاولات التي بذلت لإنهاء هذه النزاعات وتحقيق السلام لم تكن فعالة حتى الآن، ويعزى ذلك أساسا إلى استمرار إرث الاستعمار والفشل في تفهم الطبيعة المعقدة لتلك النزاعات ومعالجة القوى المحركة لها بطريقة شاملة.

وترحب حركة عدم الانحياز بتوقيع إطار السلام والأمن والتعاون في عام ٢٠١٣، من قبل ١١ بلدا في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بوصفه تطورا إيجابيا. إن إقامة الصلة بين السلام والأمن والتنمية هي في الواقع عنصر حاسم في دعم تنفيذ هذا الإطار.

ونحن نؤيد قرارات القمة الاستثنائية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والقمة المشتركة مع الجماعة الإنمائية

البحيرات الكبرى هي شريكة هامة في تيسير الاتفاقات، من قبيل إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، بغية حل الصراعات في هذه المنطقة. والاستثمار المسؤول اجتماعيا من جانب القطاع الخاص، ولا سيما في قطاع الصناعة الاستخراجية، يمكنه أن يشكل أساس النمو الشامل الذي يعود بالنفع على جميع المواطنين والمجتمعات المحلية، ويعزز السلام المستدام. والمهم أيضا أن نتذكر بأن النساء والفتيات يشكلن في كثير من الأحيان عامل استقرار وصمود داخل مجتمعاتهن المحلية، فضلا عن أنهن يشكلن أصوات الاعتدال والسلام.

وتلتزم كندا بالتصدي للتحديات المترابطة التي تواجه المنطقة. فمن خلال مساعدتها الإنمائية، تدعم كندا الحكم الشامل والمسؤول، وتمكين المرأة وحماية حقوقها، وتحقيق النمو المستدام. وتؤيد كندا أيضا إنشاء سلاسل مسؤولة لتوريد المعادن والحفاظ عليها بغية منع نشوب الصراعات، وكفالة أن تستفيد الشركات والبلدان والمجتمعات المحلية من تطوير الثروة المعدنية في المنطقة. ولا يمكن لبلدان المنطقة أن تمنع نشوب الصراعات وحلها إلا من خلال التصدي لهذه التحديات. وما فتئت كندا ملتزمة بالعمل مع شركائنا للنهوض بالسلام والرخاء في منطقة البحيرات الكبرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم باسم حركة عدم الانحياز، وأود أن أبدأ بتهنئة أنغولا على توليها رئاسة مجلس الأمن وأن أشيد بمبادرتكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. أود أيضا أن أشكر الأمين العام، ومفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى على إسهاماتهم في هذه المناقشة.

الإقليمية لمنطقة البحيرات الكبرى التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد كوشبان روجر.

السيد كوشبان (تكلم بالفرنسية): إن الحالة الراهنة في منطقة البحيرات الكبرى هي موضوع يثير قلقا كبيرا بالنسبة للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، التي تابعت باهتمام كبير التطورات السياسية والأمنية والإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. ولهذا السبب، أود أن أرحب، بالنيابة عن معالي السيدة ميخائيل جان، الأمين العام للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، بعقد هذه الجلسة، وأن أعرب عن عميق الامتنان للفرصة التي أتاحت لي لأشاطر المجلس وجهة نظر منظمنا بشأن مسألة منع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى.

ويتسم موضوع هذه الجلسة الهامة بأهمية بالغة بالنسبة لنا، ولا سيما بسبب الولاية التي يتطلع إليها إعلان باماكو في مجال منع نشوب النزاعات والصراعات داخل المنطقة الناطقة بالفرنسية. وتشكل هذه الجلسة جزءا من الجهود الحثيثة المبذولة من المجتمع الدولي لصون السلام والحفاظ على الأمن والرفاه لشعوب المنطقة.

أولا، تولى المنظمة الدولية للفرنكوفونية اهتماما شديدا بمختلف مبادرات الوساطة الرامية إلى استعادة الحوار السياسي على الصعيد الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما يعلم المجلس، وفي إطار الأعمال التي قمنا بها لمواصلة تعزيز الديمقراطية الطريقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بطريقة دائمة، أخرجت المنظمة الدولية للفرنكوفونية مراجعة للقوائم الانتخابية في هذا البلد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وقمنا بأحالة تقرير المراجعة المذكور إلى السلطات الكونغولية. إن تنفيذ نتائج مراجعة القوائم يمكن أن يسهم في إجراء انتخابات

للجنوب الأفريقي، التي عقدت مؤخرا في لواندا، أنغولا، في آذار/مارس ٢٠١٤، بغية كفالة السلام الدائم والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتعرب الحركة أيضا عن ترحيبها بإنشاء مرفق التدريب الإقليمي التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بكمبالا في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ لمكافحة العنف الجنسي القائم على أساس الجنس في منطقة البحيرات الكبرى.

ويتطلب تنفيذ الإطار موارد مالية لمساعدة بلدان المنطقة في تقديم الخدمات الاجتماعية للسكان، وزيادة أنشطة التجارة عبر الحدود، وتنمية إمكانات الطاقة الكهربائية في هذه المنطقة التي تزخر بموارد مائية غنية. كما يتطلب تنسيق الجهود وتقاسم المسؤولية بين مختلف الجهات الفاعلة والجهات صاحبة المصلحة في تنفيذه ورصده وتقييمه. وينبغي تعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية من أجل مساعدة القطاع الخاص على زيادة قدرته التنافسية.

إن نقص النمو الاقتصادي وفرص العمل وغيرها من الفرص يهيئ الأرض الخصبة لنشوب النزاع. فالمجتمع الدولي والقادة السياسيين في المنطقة، بحاجة إلى تركيز جهودهم على تهيئة بيئة مواتية للعمليات التجارية والاستثمارات. ومن أجل تعزيز استراتيجية فعالة لمنع النزاعات في منطقة البحيرات العظمى وتسويتها، فإننا بحاجة، أولا وقبل كل شيء، إلى تعزيز القدرات الإنتاجية، وإيجاد فرص العمل وسبل المعيشة اللائقة، وتحسين الإدارة الاقتصادية، والنهوض بالتنمية الشاملة والمسؤولية المشتركة. ويمكن للمنطقة أن تصبح محركا للنمو الاقتصادي والتنمية للقارة بأسرها.

لقد واجه إطار السلام والأمن والتعاون تحديات كبيرة على مدى السنوات الأخيرة. وتأمل الحركة في أن تتيح هذه المناقشة المفتوحة فرصة لتجديد الالتزامات الوطنية والدولية بتنفيذه، إضافة إلى تعبئة الموارد والعمل على تنفيذ الاستراتيجية

يؤدي التدهور الاقتصادي للبلد إلا إلى تفاقم الآثار الخطيرة المترتبة عن الأزمة الحالية بالنسبة لشعب بوروندي.

واستناداً إلى استنتاجاتنا خلال البعثتين اللتين قمت بهما إلى بوروندي في عام ٢٠١٥، أُخضع البلد لمراقبة المجلس الدائم للمنظمة الدولية للفرنكوفونية منذ ذلك الحين. وفي ذلك الصدد، يقع علينا واجب ضمان أن تتخذ السلطات الوطنية خطوات ملموسة للتوصل إلى حل للأزمة الملحة الراهنة، والقيام بذلك مع الامتثال الصارم لاتفاقات أروشا. إن رفاه الشعب البوروندي واستقرار وتنمية المنطقة ككل على المحك، وكذا القيم والمبادئ التي نعتز بها جميعاً والتي لا يمكن أبداً للمنظمة الفرنكوفونية، وفقاً لأحكام نصوصها الأساسية، أن تساوم بشأنها. والمنظمة مصممة أكثر من أي وقت مضى على الاضطلاع بدور كامل في البحث عن حل سلمي، وذلك بالتعاون مع السلطات الوطنية في بوروندي وجميع شركائها، بمن فيهم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا.

وبصورة أعم، أشدد، بالنيابة عن الأمين العام للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، على أثر الأزمات وعدم الاستقرار على مجتمعاتنا. فعدم الاستقرار هو أصل كل الشرور التي تقض مضاجع المجتمع الدولي، وفي مقدمتها الإرهاب. ولذلك، لن تتمكن من مكافحة الإرهاب ما لم نهيئ الظروف التي من شأنها أن تشجع الشباب على التمسك بالأمل والثقة في المستقبل. ويؤكد عدم الاستقرار الريبية والإحباط وفقدان الوازع الأخلاقي والهوية، وكلها ظروف تعتمد عليها الحركات الإرهابية، مدفوعة بطبيعة الحال بالكراهية وتدمير قيم السلام والعدل والحرية. وبالمثل، لا يمكننا أن ندعي القدرة على حل مشكلة الهجرة القسرية مباشرة دون معالجة الأسباب الجذرية لأزمات اليوم - سواء كانت عدم الاستقرار السياسي أم انعدام الأمن أم ضعف المؤسسات أم بطالة الشباب أم انعدام الفرص

شاملة ذات مصداقية في إطار الجدول الزمني المحدد في الدستور. ولهذا السبب، قمنا أيضاً بالعمل مع ميسر الاتحاد الأفريقي، السيد إيدم كودجو، رئيس وزراء توغو الأسبق، بشكل وثيق جداً، بغية الإسهام في الجهود الرامية إلى الجمع بين جميع الجهات الفاعلة السياسية حول طاولة واحدة. وينبغي القيام بذلك لكي يتسنى إجراء انتخابات سلسلة سريعاً. ومحاولة التوصل إلى هذا الاتفاق تمثل أولوية بالنسبة لمنظمتنا.

ولا تزال الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية تتسم باستمرار العنف والهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة وتهدد أمن السكان الذين يعيشون هناك. ونحن ندعم، وسنواصل دعم، الإجراءات التي تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تهدف إلى استعادة السلم والأمن في المنطقة.

وفيما يتعلق ببوروندي، نتابع باهتمام كبير الإشارات المشجعة جداً الصادرة عن السلطات البوروندية مؤخراً، ولا سيما إلغاء مذكرات التوقيف الدولية الصادرة ضد ١٥ من كبار الشخصيات، بمن فيهم أفراد من المعارضة؛ والعفو عن عدة مئات من المعتقلين؛ وقرار إعطاء الإذن بإعادة فتح بعض المحطات الإذاعية الخاصة. ومع ذلك، فإن منظمتنا لا تزال تشعر بالقلق إزاء عدم وجود حوار سياسي شامل بحق، وإزاء الحالة الأمنية الهشة جداً، فضلاً عن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان المختلفة، بما في ذلك حرية الصحافة، وحالة مئات الآلاف من اللاجئين.

كما يساورنا القلق إزاء الدلائل التي تقودنا إلى التخوف من حدوث تدهور سريع في وضع البلد الاقتصادي، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي، الذي تمثل معونته نحو ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية، قرر إيقاف مساعدته المباشرة إلى بوروندي في الأسبوع الماضي، استناداً إلى أحكام اتفاق كوتونو. ولن

تعزيز السلام والتنمية المستدامين. وفي ذلك السياق، نؤكد مجددا دعماً الكامل للخطوات التي اتخذها مجلس الأمن والمجتمع الدولي، ونثني على الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي على جهودهم الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة على أرض الواقع، مع الحفاظ على الاحترام الكامل للاستقلال السياسي والسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

لا يزال حفظ السلام أحد أهم أنشطة الأمم المتحدة. وهو آلية هامة تمهد الطريق أمام تحقيق الأمن والسلام والتنمية بصورة مستدامة في الدول التي تسعى إلى التغلب على الأزمات والقلاقل. كما أننا نؤمن بأهمية أنشطة المنظمة لبناء السلام في المنطقة، وبصفتنا عضواً في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، نؤيد تماماً جهود اللجنة المكرسة للمساعدة على تحسين الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك من خلال مشاركة خبرتنا في إصلاح مؤسسات الدولة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشيد بالوفد الأنغولي، بصفته الميسر المشترك مع أستراليا، على دوره الهام في المفاوضات الجارية بشأن مشاريع القرارات الشاملة المتعلقة بميكال الأمم المتحدة لبناء السلام في مجلس الأمن والجمعية العامة.

وعلى الرغم من أن مساحة ٢٠ في المائة من أراضي بلدي لا تزال تحت الاحتلال العسكري الأجنبي غير المشروع وأن مئات الآلاف من الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين من جورجيا - ضحايا التطهير العرقي - قد حُرِّموا حقهم في العودة إلى ديارهم، فإننا كبلد ملتزمون بجهود السلام الدولية في كل أنحاء العالم. وتملك جورجيا خبرة واسعة بوصفها أحد المساهمين في الأمن والاستقرار الدوليين، بما في ذلك في القارة الأفريقية. ففي عام ٢٠١٤، شاركت وحدة عسكرية جورجية في العملية التي يقودها الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى، والتي تهدف إلى دعم الجهود

للمستثمرين من القطاعين الخاص والعام. ولذلك السبب، يتحتم علينا جميعاً، دون استثناء، أن نسعى جاهدين إلى تنفيذ تدابير ملموسة للمساعدة على منع نشوب الأزمات وحفظ السلام وتحقيق الرفاه للجميع. وستسهم المنظمة الفرنكفونية في كل تلك الجهود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد إيماندازه (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أشكر الرئاسة الأنغولية على عقد هذه الجلسة التي يشدد موضوعها على أهمية ضمان السلم والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. كما أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم - الأمين العام ومبعوثه الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن وممثل البنك الدولي، على ما قدموه من إسهامات قيمة.

وتؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي وأود، بصفتي الوطنية، أن أدلي ببعض التعليقات الموجزة.

نحن نعتقد أن الانتقال من الهشاشة إلى الاستقرار ومن النزاع إلى السلام في منطقة البحيرات الكبرى أمر يمكن تحقيقه تماماً، ولكن شريطة توفر الملكية الوطنية القوية والشاملة للجميع وقيام تعاون حيوي بين بلدان المنطقة والالتزام الطويل الأجل من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، تجاه تلك المنطقة وتعاونها معها. إذ أن من شأن تأمين هذه الشروط الهامة أن يضمن تسريع التنمية وتمتع المجتمعات المحلية بالفوائد الكاملة لموارد منطقة البحيرات الكبرى البشرية والمادية والطبيعية الاستثنائية.

إن لعدم الاستقرار السياسي والنزاعات في المنطقة بعداً دولياً كبيراً، وبالتالي تتطلب بذل جهود متضافرة من أجل

السيد هاهن تشونغني (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أهنتكم، السيد الرئيس، وأهني الوفد الأنغولي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأشكركم على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة الحسنة التوقيت والهامة جدا.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى قد وصلنا الآن إلى منعطف حاسم فيما تمضيان نحو بناء مجتمعات أكثر سلما وديمقراطية، تركز على التنمية المستدامة.

إن عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قضايا رئيسية مثل الجدول الزمني الانتخابي يجعل من غير الواضح ما إذا كانت الانتخابات الرئاسية ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر، كما يقضي الدستور، بطريقة سلمية وديمقراطية. وما زالت الحالة الأمنية هشة، مع تصاعد التوترات السياسية والهجمات المستمرة من الجماعات المسلحة مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وعلاوة على ذلك، فإن الانكماش الاقتصادي الناجم عن انخفاض الأسعار الدولية للمواد الخام يقوض أسس التنمية والسلام.

وفي ظل هذه الخلفية، فإن من الضروري وضع استراتيجية إنمائية شاملة تربط بين السلام والأمن والتنمية من أجل التنفيذ الفعال "لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة". ومن هذا المنطلق، كانت مشاركة الأمين العام بان كي - مون مؤخراً في مؤتمر استثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى في كينشاسا وإنشاء إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ أمراً يستحق بالغ الثناء حيث أنهما أوجدا زخماً جديداً لهذا النهج الشامل. وتود جمهورية كوريا أن تشدد على نقطتين.

أولاً، يجب أن يكون الأمن والاستقرار السياسي وبناء المؤسسات الديمقراطية والحوكمة حجر الأساس للتنمية المستدامة. وقبل كل شيء، ينبغي أن تفي حكومة جمهورية

الإقليمية والدولية الرامية إلى استعادة الاستقرار هناك وتعزيز عملية التحول السياسي. وفي السنة التالية، واصلت جورجيا المشاركة في البعثتين الحاليتين بقيادة الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي. وبحكم مشاركتنا في مؤتمر قمة قادة العالم بشأن حفظ السلام في أيلول/سبتمبر الماضي، نواصل البحث عن السبل الكفيلة بتحسين دعمنا لعمليات للأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويشجعنا أن ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية، الذي اعتمد في نيروبي في عام ٢٠٠٦ في اجتماع القمة الثاني للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، يحدد بوضوح المجالات الأربعة الرئيسية للتعاون في المنطقة - السلام والأمن، والتنمية والحكم الرشيد، والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي، والمسائل الإنسانية والاجتماعية. وأود أن أشير إلى أن نقطة تحول ميمونة في توطيد دعائم السلام والاستقرار في المنطقة تتمثل في توقيع ١١ بلداً وأربع مؤسسات إقليمية ودولية هامة، في أديس أبابا في ٢٤ فبراير ٢٠١٣، على "إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة"، واتخاذ مجلس الأمن لاحقاً للقرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣). ومن شأن التنفيذ الكامل لكل من الإطار والقرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) أن يساعد على استقرار الحالة الميدانية، والأهم من ذلك، أن يمهّد الطريق لمعالجة الأسباب الجذرية لحلقة النزاع في بلدان منطقة البحيرات الكبرى.

وختاماً، أود أن أؤكد للمجلس التزام جورجيا المستمر تجاه جهودات المجتمع الدولي المتواصلة من أجل تحقيق السلام والأمن الدائمين في منطقة البحيرات الكبرى، وذلك بالمشاركة المحدية لجميع الجهات الفاعلة المهتمة على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

من خلال عدة أشياء، من بينها سايمول أوندونغ، أو حركة القرى الجديدة. وتجربة سايمول أوندونغ التي أسهمت إسهاماً كبيراً في التنمية الريفية في كوريا في سبعينات القرن الماضي، حيث ركزت على التعبئة الشاملة للموارد بقيادة المجتمع المحلي واستناداً إلى روح التصميم على النجاح، يمكن تقاسمها مع العديد من البلدان الأفريقية الأخرى في سياق الحالة المعاصرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما نقوم به من تنمية مستدامة للمناجم وبرنامج تدريبي على الاستصلاح للمسؤولين في وزارة المناجم يهدف إلى مساعدة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في إنشاء آلية مستدامة لإدارة الموارد الطبيعية. وندير أيضاً برامج تدريبية أخرى مختلفة للمسؤولين الحكوميين من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وبوروندي في مجالات العدالة والحكومة الإلكترونية وتنمية الموارد البشرية بغية تقديم الدعم لتعزيز القدرات المؤسسية والحكومة في المنطقة. كما ساهمت جمهورية كوريا في حماية المدنيين وحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقديم دعم للميزانية بقيمة مليون دولار إلى أفرقة الحماية المشتركة التابعة للمكتب المشترك لحقوق الإنسان في إطار بعثة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤.

وأخيراً، أود أن أؤكد مجدداً تأييد حكومة بلدي الكامل للمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد سعيد جينيت، وبعثة الأمم المتحدة. وإننا نقدر جهودهما الدؤوبة لتحقيق السلام والتنمية المستدامين في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وستواصل جمهورية كوريا الاضطلاع بدور بناء في تحقيق هذا الهدف الهام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أولاً، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أنغولا على أخذ زمام المبادرة لتنظيم هذه الجلسة الرفيعة المستوى بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى،

الكونغو الديمقراطية. بمسؤولياتها الرئيسية عن حماية شعبيها وخدمته من خلال القيام بإصلاحات واسعة النطاق في مجالات الأمن والحكومة وتعزيز الديمقراطية والمصالحة. وعلى وجه الخصوص، نتطلع إلى رؤية نتائج ملموسة في إصلاح القطاع الأمني، مثل إنشاء قوة للرد السريع يمكن أن تتدخل بمزيد من السرعة والفعالية في حالات النزاع وحماية المدنيين. ونعتقد أن هذه الجهود ستسهم أيضاً في تحقيق استراتيجية الخروج التدريجي والمطرد لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما نحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأحزاب السياسية على الدخول في حوار شامل للجميع من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا المتصلة بالعملية الانتخابية.

ثانياً، ينبغي أن ينشئ أصحاب المصلحة الإقليميون آلية فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والرخاء المشترك. وعلى وجه الخصوص، فإن وجود آلية سليمة وفعالة لإدارة الموارد الطبيعية أمر ضروري لقطع الصلة بين الموارد الطبيعية والنزاعات وتحويل الموارد الطبيعية إلى محرك قوي للتنمية الاقتصادية والازدهار المشترك. ومن الضروري أن يصوغ أصحاب المصلحة الإقليميون نموذجاً لإنشاء سلاسل القيمة العالمية أو الإقليمية التي تستغل الموارد الطبيعية وتصنعها وتصدرها على نحو يعين الاقتصادات المحلية والوطنية والإقليمية. وفي الوقت نفسه، ينبغي لبلدان المنطقة أن تزيد الجهود الرامية إلى هئية بيئة أكثر مواتاة للاستثمارات الأجنبية عن طريق التعجيل بتحقيق التكامل الاقتصادي.

وتقدم جمهورية كوريا مساهمات بناءة تركز على بناء قدرة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجالات المياه والصحة العامة والتنمية الريفية. وما فتئت تنفذ مشاريع مختلفة للمساعدة الإنمائية تستند إلى التجربة الفريدة لكوريا في تحقيق التنمية الاقتصادية الناجحة في غضون نصف قرن فقط وذلك

السيطرة على الموارد المعدنية الكبيرة. وهنا، أود أن أشير إلى اتجاه مقلق يتضح من تزايد الترابط بين الأنشطة الإجرامية للجماعات المسلحة العاملة في منطقة البحيرات الكبرى، مثل جيش الرب للمقاومة، والجماعات الإرهابية العاملة في منطقة الساحل، ومؤخراً في غرب أفريقيا. وتشكل هذه الظاهرة تهديداً لأمن القارة بأسرها، وهو أمر توجد أدلة متزايدة عليه.

لذلك، فمن واجبنا الجماعي أن نبذل قصارى جهدنا لتقييم وتحليل الأسباب الجذرية للمأساة التي تعانيها المنطقة لما يربو على ٢٠ عاماً. وفي رأينا، بخصوص الديناميات المعقدة للتراع في منطقة البحيرات الكبرى، من الضروري اعتماد وتنفيذ نهج متعددة الأبعاد يتمحور حول التحييد النهائي للقوى الهدامة في المنطقة، والتنفيذ الفعال للاتفاقات الإقليمية، وتعزيز الحوار السياسي، واستمرار جهود بناء السلام في المنطقة والتركيز عليها، وتشجيع الترابط الاقتصادي بين البلدان المختلفة وتعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة الخارجية.

إن الجماعات المسلحة التي لا تزال نشطة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية هي أكبر تهديد للسلام والاستقرار في المنطقة. إن السلام الدائم لا يمكن استعادته ما دام انعدام الأمن مستمرا في شرق البلد. ولن يخفف من حدة التوتر ويعيد الثقة إلى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة إلا نزع سلاح تلك الجماعات المسلحة في الوقت المناسب. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإن توجيه المجتمع الدولي لرسالة تنم عن الوحدة والحزم سيساعد على دعم الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الصادقة في التزامها بقضية تحقيق السلام الدائم في منطقة البحيرات الكبرى.

وفي هذا الصدد، نرحب بالتوقيع مؤخراً على الاتفاق بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والأمم المتحدة لاستئناف التعاون العسكري بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في مكافحة الجماعات المسلحة.

وعلى جودة وحسن توقيت المذكرة المفاهيمية المعروضة علينا (S/2016/223، المرفق). كما أشكر الوزراء هنا على حضورهم، الأمر الذي يجسد اهتمامهم بالمنطقة، وأشيد بمقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم الثرية والزاهرة بالمعلومات.

طوال عقدين من الزمن وحتى الآن، وقعت غالبية بلدان منطقة البحيرات الكبرى فريسة لعدم الاستقرار السياسي والحروب الطويلة الأمد والتراع المتكرر. وكان لتعاقب الأزمات عواقب وخيمة، مما نتج عنه خسائر في الأرواح وتشريد السكان وتدمير البنى التحتية وتعطيل القنوات الاقتصادية. وعلى الرغم من المبادرات الإقليمية للمساعدة في حل هذه الأزمات المتعددة الجوانب، لا يزال السكان يعيشون في ظروف لا إنسانية كثيراً ما يُنظر إليها على أنها بلاء يتعين تحمّله أكثر منها مشكلة يمكن حلها. ويتناقض هذا الوضع المساوي مع الثروات الهائلة المتوفرة بكثرة في المنطقة.

إن وجود روابط عرقية وثقافية واجتماعية وسياسية وثيقة تاريخياً بين شعوب المنطقة، فضلاً عن سهولة اختراق الحدود أو قربها، يزيد من تعقيد وتفاقم الحالة. ومما يؤدي إلى تفاقم التوترات بين الدول إلى حد كبير التنقلات القسرية للسكان والضائقة الاقتصادية وانتشار العنف على نطاق واسع، فضلاً عن تداعياتها العابرة للحدود. ففي هذه المنطقة، أصبحت الحدود مسارب حقيقية تسهم بشكل متزايد في انتشار التراع، على النقيض من الحواجز الجغرافية التي تشكل عقبات أمام الأخطار التي تهدد استقرار الدول.

وكان ينبغي أن يُمكن التزام المجتمع الدولي في المنطقة، الذي برهن عليه المجلس على وجه الخصوص بنشر أكبر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، من وقف دوامة العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكن البلد لا يزال مسرح اشتباكات بين عشرات الجماعات المسلحة الكونغولية والأجنبية لأسباب تقوم على أساس العرق أو الأراضي أو

تتسم بالشفافية والمصداقية في البلدان التي تجري الانتخابات، مع احترام الدستور والجدول الزمني للانتخابات. وفي حين أن الحكومة هي المسؤولة عن ضمان أن تكون الانتخابات ذات مصداقية وشفافية، فإن دعم المجتمع الدولي يظل أمرا بالغ الأهمية.

ومن المهم بالنسبة لبلدان المنطقة أن تتعاون في استئناف الحوار السلمي والعلاقات الودية فيما بين الدول. تتطلب أي مبادرة للمصالحة والتعمير في المنطقة تحفيز التطورات الإيجابية من أجل طمأنة البلدان المتضررة أن أمنها ومصالحها الاقتصادية سيحنيان المزيد من خلال دعم الاستقرار وتحسين العلاقات مع البلدان المجاورة. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد بالنسبة للمنطقة أن تواصل التعاون الإقليمي في المجالات الرئيسية الأربعة التالية: السلام والأمن، الديمقراطية والحكم الرشيد، التنمية الاقتصادية، والحماية الإنسانية والاجتماعية.

وإذا أريد لجميع شعوب المنطقة جني مكاسب السلام، فمن الضروري تعزيز التكامل الاقتصادي كوسيلة لتعزيز الروابط فيما بين بلدان المنطقة، والعمل من أجل المصلحة المشتركة من خلال تعزيز السلام والاستقرار والتعاون. وأحد السبل إلى ذلك هو تبسيط وتعزيز قدرة التكتلات الاقتصادية القائمة في المنطقة، مثل الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، وتكثيف التكامل الاقتصادي، لا من حيث تقليل الحواجز الجمركية فحسب، بل وأيضا في مجالات مثل الهجرة والتدفقات السكانية، وتيسير التجارة والاستثمار. ويمكن أيضا تحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق تعزيز مبادرات التعاون المجتمعي العابرة للحدود التي تعزز الروابط بين المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية، وتتيح لها المجال لمواجهة التحديات واغتنام الفرص التي تحظى باهتمام متبادل. وعلى الرغم من أن منطقة البحيرات الكبرى تتمتع بالالتزام المتواصل من جانب المجتمع الدولي، فإن هذا الأخير

لقد دخل إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة عامه الثالث ولكن تنفيذه لا يزال محدودا، بالرغم من أننا نلاحظ وجود العديد من المؤشرات المشجعة. والأمر متروك للأطراف الموقعة على الاتفاق كي تفي بالتزاماتها بتنشيط الزخم السياسي الذي ولده الاتفاق الإطاري. ولا يمكن للاتفاق الإطاري أن يمهد السبيل لتحقيق تحسن ملموس في الحالة الأمنية والأحوال المعيشية في منطقة البحيرات الكبرى إلا من خلال التعاون بين أصحاب المصلحة من مختلف أنحاء المنطقة. وعلاوة على ذلك، يظل من الأهمية أن يضع موقعو الاتفاق الإطاري أنسب آليات الإنفاذ لمنع نشوب الصراعات، واستعادة السلم وإنفاذ الاتفاقات.

ويجب التشجيع على تنفيذ الاتفاق والإشراف عليه من جانب أعلى أجهزة آلية المتابعة الإقليمية على مستوى رؤساء الدول والحكومات. ومشاركة هؤلاء الأخيرين وحدها ستكفل توفر الإرادة السياسية الضرورية والالتزام المستمر من جانب جميع الدول الأعضاء. وأشيد بالتقدم الكبير الذي أحرزته جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاق الإطاري.

إن تسوية النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى لا تتطلب التصدي للتحديات الأمنية فحسب، بل معالجة أسبابها الجذرية من خلال إعطاء الأولوية لتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون. وبناء السلام هو الأساس الذي لا غنى عنه للاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في المنطقة دون الإقليمية، والدور الذي يؤديه المجتمع الدولي يكتسي أهمية بالغة في هذا الصدد. ولذلك، فمن الضروري دائما أن يدعم الشركاء في التنمية المبادرات التي أطلقت مؤخرا وتنفيذها سعيا نحو الديمقراطية من خلال تقوية ما لديهم من استراتيجيات التدخل. كما يمثل حسن سير العمليات الانتخابية أحد الجوانب الرئيسية للسلام والاستقرار. وعلينا أن نعمل لضمان عملية انتخابية

وتؤيد ألمانيا أمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما المبادرة الإقليمية المتعلقة بالموارد الطبيعية، التي تهدف إلى قطع الصلة بين الإيرادات الكتأئية من المعادن وتمويل النزاعات. وتأتي في صميم مبادرة الموارد آئية إقليمية لإصدار الشهادات لعدد مختار من الموارد للموارد الطبيعية، هي القصدير والولفراميت والكولتان والذهب. ومن أجل ترسيخ هذه الجهود في أنشطة بناء السلام الأوسع نطاقا في المنطقة، تعكف ألمانيا حاليا على نشر خبرير في قطاع الموارد الطبيعية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبالإضافة إلى ذلك، تتعاون ألمانيا مع عدد من الدول الأعضاء في المؤتمر. فعلى سبيل المثال، يقدم الدعم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان الإدارة السليمة لقطاع التعدين لديها وتنفيذ نظام إصدار شهادات وطني لقطاع التعدين الحرفي والصغير النطاق. وهذا المشروع لا يتناول مسألة الاستغلال غير القانوني فحسب، لكنه يسعى أيضا إلى تعزيز ظروف معيشية أفضل لعمال التعدين الحرفي من خلال تحسين ظروف العمل البيئية والاجتماعية.

إن الصلة القائمة بين الموارد الطبيعية والنزاعات ليست التحدي الوحيد الذي تتسم به النزاعات عبر منطقة البحيرات الكبرى. وكما أبرز تقرير لجنة بناء السلام، فإن إحراز التقدم في مجال التنمية أمر بالغ الأهمية أيضا لمنع وقوع النزاعات والانزلاق فيها من جديد. ولهذا السبب، تؤيد ألمانيا جهود بناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى من خلال برامج التعاون الإنمائي المحددة الأهداف. فعلى سبيل المثال، منذ عام ٢٠٠٨، تم صرف ما يربو على ١٠٠ مليون دولار إلى صندوق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تأمل في تحقيق مكاسب ملموسة للسلام يجنيها سكان شرق الكونغو. واستفاد بالفعل أكثر من نصف مليون من الكونغوليين من

لا يزال مجزأ. ومعظم المبادرات السلام في المنطقة لم تراعى الطابع المعقد للنزاع وتبعاته، ليس على المستوى الوطني فحسب، بل وأيضا على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولذلك يجب أن نواصل الاستفادة من أوجه التآزر وتنسيق المبادرات لتحقيق أقصى قدر من الاستفادة من مساهمة الشركاء الدوليين في تنفيذ مختلف مبادرات السلام والتنمية في المنطقة.

ونرحب بإطلاق إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي الإقليمي الجديد لمنطقة البحيرات الكبرى للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ اليوم، إذ يوفر أملا كبيرا في مستقبل أفضل ملؤه الازدهار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى الإسهام في تحقيق هذا البرنامج الطموح للتحويل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد تومس (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة، التي تأتي في وقت تقف فيه منطقة البحيرات الكبرى عند مفترق طرق. تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

لقد بذلت جهود كبيرة في هذه المنطقة الهشة تقليديا لمكافحة العائدات غير القانونية المتأتية من الثروة المعدنية، وتشجيع العودة إلى السلام. ومع ذلك، لا يمكننا أن نتق أن هذه الجهود ستؤتي ثمارها. لا تزال ألمانيا ملتزمة بدعم المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والدول الأعضاء فيه في جهودها الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة. منذ عام ٢٠٠٤، ساهمت الحكومة الألمانية إسهاما كبيرا في مشاريع مختلفة في المنطقة، راغبة في تعزيز الشفافية والسيطرة على قطاع التعدين. وتبلغ قيمة المرحلة الحالية التي مدتها ثلاث سنوات حوالي ٣٠ مليون دولار.

ومن المسلم به على نطاق واسع أن منطقة البحيرات الكبرى تمتلك إمكانات ضخمة، وغير مطورة إلى حد كبير، للنمو، وهي بحاجة ماسة إلى أن تستغل من أجل تحسين مستوى معيشة شعوب المنطقة. وفي ذلك الصدد، أشارك زميلي ممثل المغرب في الترحيب بإطلاق إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي لمنطقة البحيرات الكبرى للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، اليوم، الذي ينبغي أن يسهم في تحقيق ذلك الهدف.

ومن بين المسائل التي تعتبرها بولندا محورية لمناقشتنا، الطريقة الأمثل للانتقال من المرحلة الأولية للحفاظ على السلام إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأجل. فالتحديات الرئيسية للتنمية في منطقة البحيرات الكبرى محددة تحديدا جيدا. ويمكن لبولندا، بتاريخها المتسم بالتعقيد، أن تكون مثالا جيدا على كيفية تحقيق التحول - في حالتنا، من نظام شيوعي مفروض من الخارج - إلى ديمقراطية واقتصاد سوق ومجتمع المفتوح. ونحن نعرف ماذا يعني أن تفقد استقلالك، وماذا يعني أن تكافح من أجل الحرية وماذا يعني أن تعيد بناء الاقتصاد. أننا نتقاسم خبرتنا من خلال برنامجنا الخاص هيا أفريقيا، الذي وضع ليعمل كجسر بين بولندا والقارة الأفريقية.

وتظل بولندا تدعم جميع أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى منع نشوب النزاعات وتعزيز الحوار بدلا من العنف. ويتعلق أكثر الشواغل إلحاحا بالجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في مواجهة الصعاب التي تعقب العملية الانتخابية المزمعة. ونرحب في الوقت نفسه بالبشائر الإيجابية من جمهورية أفريقيا الوسطى، الأمر الذي يثبت إمكانية تحقيق الانتقال والتخفيف من حدة النزاعات بمشاركة المجتمع الدولي المستمرة.

ونؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة فيما يتعلق بحماية المدنيين في المنطقة وما وراءها. وقد كان أحد الأمثلة على هذه الجهود إنشاء ركيزة مخصصة ضمن بعثة منظمة الأمم

صندوق السلام، الذي يمول تشييد الهياكل الأساسية الكثيفة العمالة والأنشطة التي تحفز القطاع الزراعي، وكلها ستولد زخما للاقتصاد المحلي. ومن خلال التركيز على مسببات النزاع ذات الصلة محليا، يساهم صندوق السلام في تنفيذ الاستراتيجية الدولية المنقحة لدعم الأمن والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما تؤكد ألمانيا من جديد دعمها الكامل لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي ستواصل تزويدها بالخبرة المدنية وللمبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى. نحن نرحب بالخطوات التي اتخذتها البعثة لتعزيز فعاليتها وكفاءتها، وتتفق مع التقييم الداعي إلى ضرورة تعزيز دور البعثة السياسي، وتنطلع إلى نتائج الاستعراض الشامل والتعاوني متعدد المراحل. وألمانيا ستظل ملتزمة تجاه التنمية، وستواصل دعم الجهود الرامية إلى زيادة السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وهذا يشمل التزامنا المستمر بالمشاركة القوية في مكافحة الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية بوصفنا أحد الرئيسين المشاركين، جنبا إلى جنب مع غابون، لمجموعة الأصدقاء المعنية هنا في نيويورك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد فينيد (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة اليوم، وكذلك على مشاركة أنغولا البناءة في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ونود أن نبدي بعض الملاحظات الإضافية من منظورنا الوطني.

منتظمة وشاملة وشفافة وذات مصداقية أمر حيوي للحكم الديمقراطي. ومن الأمور الحاسمة لنجاح أي عملية انتخابية البيئة السياسية التي تجري فيها الانتخابات، وهيئة بيئة مؤاتية تنطوي على العمل عن كثب مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة.

وللأسف، لا يمكن الحكم بأن البيئة التي أجريت فيها انتخابات تموز/يوليه الماضي الرئاسية في بوروندي تشجع على إجراء انتخابات شاملة وذات مصداقية. فالحالة في البلد الآن تتسم بتفشي العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، والتشريد القسري. ونحن نحث حكومة بوروندي على المضي قدما على وجه السرعة، لصالح شعبها، نحو حوار شامل بين الأطراف البوروندية، لا غنى عنه لاستعادة السلام والاستقرار.

كما أننا نتابع الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن كثب، ولا سيما في ضوء الانتخابات المقبلة في البلد. لقد أحطنا علما بالتعليقات التي قدمها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في التشديد على أهمية إجراء انتخابات سلمية وشفافة وفي وقتها، وهي من شأنها أن تساعد على توطيد الكثير من التقدم المحرز في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مدى العقد الماضي. وفي هذه الفترة السابقة للانتخابات، من المهم جدا أن يتم احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، وأن تحترم الترتيبات الأحكام الدستورية.

وبصورة أعم، نشير إلى أن الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم ينص على معايير واضحة للحكومة. ونحث جميع الحكومات في منطقة البحيرات الكبرى، وكذا في مناطق أخرى في أفريقيا، على التقيد بتلك المعايير من أجل بناء ديمقراطيات شاملة حقا ومرنة، وهي الأساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة.

والمسألة الثانية التي أود التطرق إليها هي الدور الحاسم للمرأة في منع نشوب النزاعات ومفاوضات السلام وبناء

المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي سياق حماية المدنيين، تسلم بولندا بالأهمية الكبيرة لمبادئ كيغالي المعتمدة في عام ٢٠١٥، بهدف حماية أكثر الفئات ضعفا. ونعترم التوقيع على المبادئ في المستقبل القريب.

ونخطط علما بالدور القيادي الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية والبلدان الأفريقية في مجال منع نشوب النزاعات وتتعهد بدعمنا الكامل له. فالمنظمات الإقليمية أطراف محرمة هامة لأنشطة الأمم المتحدة في معالجة النزاعات. ولذلك، من المهم استكشاف السبل الكفيلة بمعالجة المسائل ذات البعد الإقليمي، فضلا عن طرائق التعاون والبرمجة المشتركة بين منظمات إقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا وجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

وختاما، أشدد على أن نؤيد نهج الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. وفي الوقت نفسه، نشجع أصدقاءنا الأفارقة على زيادة مشاركتهم في مختلف المبادرات والأنشطة في إطار منظومة السلم والأمن الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وأعطي الكلمة الآن لمثل أيرلندا.

السيد ماوي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم، التي تتناول مسائل هامة تستحق اهتمامنا واعتبارنا.

أؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وفي بياني، أود أن أركز على مسألتين تم التركيز عليهما في المذكرة المفاهيمية (S/2016/223، المرفق) التي أعدت لهذه المناقشة. الأولى هي الدور الذي تؤديه الانتخابات في تحقيق السلام الدائم والمصالحة والتنمية. فإجراء انتخابات

فرصة للنجاح، أن إجراء حوار مع المجتمع المدني سيساعد في معالجة جميع المسائل المحيطة بالعنف الجنسي والجنساني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألبانيا.

السيد نينا (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نقدر إعطاءنا فرصة أخذ الكلمة خلال هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام جدا. ونود أن نشكر الرئاسة الأنغولية لمجلس الأمن على اختيار موضوع منع نشوب النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى وتسويتها، فضلا عن المذكرة المفاهيمية الزاخرة بالمعلومات (S/2016/223، المرفق) التي عمدت في إطار التحضير لهذه المناقشة. ونود أيضا أن نشكر المبعوث الخاص والممثل الخاص للأمين العام على ما قدماه من رؤى مفيدة بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى.

تؤيد ألبانيا لبيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلى بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

ونحن نشعر بقلق عميق إزاء التدهور الكبير للحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث إن الأنشطة التي يضطلع بها تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ضمن جماعات أخرى، تشكل تهديدات خطيرة على الأمن في المنطقة وخارجها. علاوة على ذلك، يؤسفنا أن المدنيين عالقون في القتال ويجري قتلهم أو تشريدهم أو اختطافهم قسرا أو مضايقتهم، في كثير من الأحيان على أساس الانتماء الإثني أو تصور التعاون مع جماعات المعارضة، إذ يقدر أن ما يزيد على ٥٠٠ مدني قد قتلوا منذ عام ٢٠١٤ وأكثر من ٤٥ ٠٠٠ شخص شردوا مؤخرا.

وفي هذا السياق، نثني على الخطوات والتدابير المتخذة من جانب كل من منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار

السلام والحوكمة. وكما لوحظ في الاستعراضات رفيعة المستوى الثلاثة في عام ٢٠١٥، وفي مناقشة مجلس الأمن (انظر S/PV.7533) التي عقدت هنا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، فإن مشاركة المرأة هو مفتاح السلام المستدام. ويجب أن تشارك المرأة وأن تجد فرصة لإظهار القيادة في جميع مجالات السلام والأمن - كوسيط ومحاور وكبانية للسلام وكمشاركة نشطة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومن خبرتنا في النزاع في جزيرة آيرلندا، نعرف بشكل مباشر أهمية تعزيز وتمكين المرأة، بوصفها من بناء السلام، في فتح الطريق المؤدي إلى السلام المستدام.

وأخيرا، فإن منطقة البحيرات الكبرى العديد من الأمثلة على الأثر الخاص للنزاعات على النساء والفتيات، بما في ذلك الأثر المدمر للعنف الجنسي. ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير الخطيرة، في نطاقها وطبيعتها على حد سواء، علاوة على أعمال العنف الجنسي والعنف الجنساني، وكذلك الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في شرق البلاد. ويساورنا القلق أيضا إزاء التقارير التي تتحدث عن العنف الجنسي الذي ترتكبه قوات الأمن أثناء تفتيش المنازل في بوروندي. وهذه الانتهاكات غير مقبولة ولا يمكن التسامح معها إطلاقا. ونشجع السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مواصلة البناء على التقدم المحرز في مكافحة العنف الجنسي، واستمرار العمل على ضمان التنفيذ الكامل للقرارين ١٣٢٥ و ٢١٢٢ (٢٠٠٠) (٢٠١٣).

وتؤيد أيرلندا بقوة العمل الذي يقوم به المبعوث الخاص للأمين العام سعيد جينيت وسلفه ماري روبنسون. وعلى وجه الخصوص، فإننا نرحب بالتزامه بتعزيز نهج قائم على المشاركة لتطوير السياسات المتعلقة بنوع الجنس. ونعتقد أن الحوار مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة دعما لإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة يوفر أفضل

في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة للبلد من أجل تعزيز حماية المدنيين، ونحن نرحب بتحسين تعاونهما. ومع ذلك، من الواضح أن إجراءات إضافية تلزم لتحقيق هذا الهدف الأساسي، بما في ذلك من خلال زيادة أنشطة التوعية والإنذار المبكر في المنطقة.

وعلاوة على ذلك، فإننا نرحب بالقرار ٢٢١١ (٢٠١٥)، الذي ينص على أن يستند تحديد أي عمليات مقبلة لإعادة تشكيل البعثة أو ولايتها إلى تطورات الحالة على أرض الواقع وإلى التقدم المحرز في حماية المدنيين وتحقيق الاستقرار وتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، بما في ذلك الإصلاحات الوطنية.

وأثبتت التجربة السابقة في المنطقة أن مصير كل دولة من دول هذه المنطقة يرتبط ارتباطاً عميقاً مع مصير جارها. والأزمة في بوروندي لم تؤد سوى إلى تفاقم الحالة في ذلك السياق، إذ تذكر التقارير المثيرة للقلق أن تسلل الجماعات المسلحة يعمل على تأجيج المزيد من عدم الاستقرار. لذلك، يلزم إيلاء اهتمام عاجل للديناميات الإقليمية للأزمة، بغية تفادي تصعيدها وانتشارها على الصعيد الإقليمي.

وإن احتمال انتشار الصراع في جميع أنحاء المنطقة ينبغي عدم افتراض حدوثه ولا تجاهله، وبخاصة من مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نرحب بالخطوات التي اتخذتها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو لكفالة وضع خطط للطوارئ في حالة حدوث تصعيد في نهاية المطاف. وفي حين أن أي حل سوف يتطلب مجموعة عوامل ابتكارية، يمكن لبلدان المنطقة أن تصبح أطرافاً رئيسية يدعمها المجتمع الدولي، وتكون لديها القدرة على معالجة تلك الديناميات الإقليمية بصورة شاملة قبل استفحالها.

ونحن نرحب بالمؤتمر الأول المتعلق باستثمارات القطاع الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، الذي انعقد في كينشاسا

بتاريخ ٢٤ و ٢٥ شباط/فبراير والذي حضره الأمين العام، بغية توفير منبر لإجراء حوار بين القطاعين العام والخاص بشأن تشجيع الاستثمار المسؤول في المنطقة، وتعزيز فرص التواصل بين أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين. ومع ذلك، لا يمكن التوصل إلى الاستثمار المسؤول دون التصدي لمسألة الاستغلال غير المشروع للمعادن والموارد الطبيعية. ولا يتضح مثل هذا الاستغلال المأساوي بأكثر مما هو عليه في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تقدر قيمة تلك التجارة هناك بمبلغ ١,٢٥ بليون دولار سنوياً.

ولقد استخلصت دروس هامة في السنوات الماضية من خلال إدراك حقيقة أن عدم الاستقرار في بلدان منطقة البحيرات الكبرى يجري تمويله من مصادر المعادن والتجارة غير المشروعة، مما حث على اتخاذ تدابير ملموسة مثل المبادرة الإقليمية المعنية بالموارد الطبيعية. وعملية الاستغلال والتجارة غير الشرعيين للموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى معقدة جداً. أمّا التدابير اللازمة للتصدي لها، فينبغي أن تشمل بالضرورة إجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب، وتحسين الحكم، وإصلاح قوات الأمن، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وتعزيز برامج سبل كسب الرزق. وباتخاذ هذه التدابير، سوف تتسنى للموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى الغنية بالمعادن أن تصبح أداة قوية جداً لتحقيق السلام الدائم، والمصالحة، والتنمية.

وإن جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أحرزت تقدماً اجتماعياً واقتصادياً جيداً في العقد الماضي، وبخاصة منذ اعتماد إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. والانتخابات المقبلة في هذا البلد ذات أهمية حاسمة. فإجراء انتخابات سلمية وشفافة وسلسلة وحسنة التوقيت سوف يساهم إسهاماً كبيراً في تعزيز التقدم المحرز في هذا البلد على مدى أكثر من عقد من الزمن. وينبغي أن تتاح

البعد التقليدي للسلام والأمن، ونبحث عن حلول للأسباب الجذرية للصراعات. وكمساهمة منا في هذا النقاش، نود أن نسلط الضوء على النقاط التالية.

أولا، تعتقد مملكة تايلند أن السلام لا يمكن أن يدوم في غياب الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة والشاملة. وإطار السلام والأمن التعاون، في رأينا، يوفر منبرا مناسباً لتضافر الجهود على جميع المستويات، بغية معالجة السلم والأمن والتنمية بطريقة شاملة. وتلتزم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتعزيز التنمية الاقتصادية. وتلتزم المنطقة بتعميق التكامل الاقتصادي. ويلتزم المجتمع الدولي بدعم تنفيذ جدول أعمال التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي. لذلك، نشدد على ضرورة تنفيذ الإطار تنفيذاً كاملاً وفي الوقت المناسب. ونرحب أيضاً بالقيام في هذا اليوم بإطلاق الإطار الاستراتيجي الإقليمي للبحيرات الكبرى ٢٠١٦-٢٠١٧، الذي يحدد النهج الإنمائي للأمم المتحدة دعماً لتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون.

ثانياً، إن منطقة البحيرات الكبرى غنية بالموارد الطبيعية، سواء كانت الذهب، أو الفحم، أو الأخشاب، أو الحياة البرية، أو المياه. ومع ذلك، ما فتئت هذه الهبات أيضاً مصدراً من مصادر عدم الاستقرار في المنطقة. وقد أدرك مجلس الأمن الصلات القائمة بين الصراعات المسلحة في المنطقة، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية من جانب الجماعات المسلحة وشبكات الإجرام. وأدى ذلك إلى فرض عدد من الجزاءات على أفراد مستهدفين. ومع التسليم بأغراض تلك الجزاءات، نحن نرى أنه ينبغي للمجلس أن يراعي، عند فرضه الجزاءات المتعلقة بالموارد الطبيعية، احتمال حدوث عواقب غير مقصودة، مثل الآثار الإنسانية الضارة والتكاليف الاقتصادية الوطنية. وبالإضافة إلى استئصال الاستغلال غير المشروع، نحن نرى أيضاً أن الحكم الفعال يمكنه أن يحول الموارد الطبيعية

الفرصة لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية كي يكون صوته مسموعاً من خلال حكومة منتخبة ديمقراطياً.

ورحبت ألبانيا بالبيان الصحافي المشترك في ١٦ شباط/فبراير حول الحوار السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي صدر عن الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمنظمة الدولية للفرانكفونية، والذي أكد على ضرورة إجراء حوار سياسي شامل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نحث جميع الجهات السياسية الانغولية الفاعلة على عدم ادخار أي جهد، في إطار دستور البلد، لكفالة نجاح إجراء الانتخابات، بهدف تحقيق مزيد من التقدم الذي أحرز حتى الآن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد بلاسي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن التقدير العميق الذي يكّنه وفدي لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة في الوقت المناسب. وأتوجه بالتقدير أيضاً إلى جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على الملاحظات التي أدلاها كل منهم، والتي أكدت من جديد التزام المجتمع الدولي بحل الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى. والمناقشة المفتوحة الجارية اليوم توفر الفرصة لتدارس الحالة السياسية الراهنة في المنطقة دون الإقليمية، والعمل على تشجيع الأطراف المعنية وشركائها الدوليين على تحديد جهودهم لمعالجة المسائل المعلقة، وتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

ومثلما أشير إليه بحق في مذكرتكم المفاهيمية، سيدي، (S/2016/223، المرفق)، فإن الأسباب الأساسية للصراعات في منطقة البحيرات الكبرى معقدة ومتعددة الأوجه. ونحن نرى أن الجهود المبذولة لوضع حد لعدم الاستقرار والعنف لن تكون كافية لوحدها. فيجب علينا أيضاً أن ننظر إلى ما وراء

وتؤيد مملكة تايلند، بوصفها داعمة قوية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن،

دورا أكبر للمرأة في جميع مراحل تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. ونحن نتطلع أيضا إلى مواصلة مناقشة هذه المسألة الهامة في المناقشة المفتوحة التي ستجري الأسبوع المقبل حول دور المرأة في منع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا. (تكلم بالفرنسية)

وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر استعداد مملكة تايلند لتتشاطر مع بلدان منطقة البحيرات الكبرى خبرتها المتواضعة وممارساتها المتعلقة بالتنمية وإدارة الموارد الطبيعية، وكذلك ببناء السلام، التي يمكن تطبيقها في سياق المنطقة. وأود أيضا أن أكرر التزام حكومة مملكة تايلند بدعم بلدان المنطقة، على كلا الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٦.

من كونها محركا للصراع إلى حافز لتحقيق التنمية والازدهار المشترك. ولا يمكن كفالة هذا الحكم دون التزام ومشاركة كاملين من جانب حكومات بلدان منطقة البحيرات الكبرى، والصناعة الاستخراجية، والجهات الدولية الفاعلة.

ثالثا، يمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تؤدي دورا حاسما كشركاء للأمم المتحدة والبلدان المتأثرة بالصراعات في جهودها الرامية إلى منع نشوب الصراعات وحلها. ونشيد بالاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى للالتزامهما المتواصل والبناء، ومساهمتهما في تعزيز السلام والتنمية المستدامين في المنطقة.

رابعا، إن منع نشوب الصراعات وحلها بشكل فعال يتطلبان مشاركة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة في العمليات السياسية وعمليات تحقيق السلام بطريقة شاملة. وكما يتضح من التقرير (S/2015/716) عن الدراسة العالمية بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لا يمكننا أن نكفل تمكين المرأة ومشاركتها بصورة مجدية إلا من خلال هذه الطريقة.